[PEACEWORKS]

السجون في اليمن

فيونا مانغان بالاشتراك مع إيريكا غاستون

United States Institute of Peace

[PEACEWORKS]

نبذة عن التقرير

يتناول هذا التقرير نظام السجون في اليمن من منظور النظم العامة ذات الصلة. وحظيت الدراسة، التي تُعد جزءًا من مشروع معهد السلام الأمريكي (USIP) الممتد على مدار ثلاث سنوات بشأن سيادة القانون خلال الفترة الانتقالية لمرحلة ما بعد الربيع العربي في اليمن، بدعم من مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية. وبموجب تصريح من وزارة الداخلية ومصلحة السجون اليمنية، قام فريق البحث - المكون من المؤلفتين فيونا مانغان وإيريكا غاستون التابعتين لمعهد السلام الأمريكي، وأيمن الإرياني وطه ياسين التابعين للمركز اليمني لقياس الرأي العام، والاستشارية لميس الحميدي -بزيارة سبعة وثلاثين مقر احتجاز في ست محافظات لتقييم الأداء التنظيمي والبنية التحتية ووضع السجناء والأمن.

نبذة عن المؤلفتين

فيونا مانغان هي من كبار مسئولي برامج مركز الحوكمة والقانون والمجتمع التابع لمعهد السلام الأمريكي. ويركز عملها على إصلاح السجون، والجريمة المنظمة، والعدالة، والقضايا الأمنية. وهي حاصلة على درجات علمية من جامعة كولومبيا، وجامعة كينغز كوليدج في لندن، وجامعة يونيفيرستي كوليدج في دبلن. إيريكا غاستون هي محامية في مجال حقوق الإنسان وتتمتع بسبع سنوات من الخبرة في مجال البرمجة والبحوث في أفغانستان بشأن حقوق الإنسان وتعزيز العدالة. تتضمن إصداراتها كتبًا حول المعضلات القانونية والأخلاقية والعملية الناشئة في مناطق النزاعات والأزمات الحديثة؛ ودراسات حول نظم العدالة ونتائج في أفغانستان واليمن؛ وأبحاث موضوعية ومقالات رأي بشأن المسائل المتعلقة بسيادة القانون في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وهي حاصلة على درجات علمية من جامعة ستانفورد وكلية الحقوق بجامعة هارفارد.

صورة الغلاف: الساحة المغطاة، وسط الحديدة. تصوير فيونا مانجان.

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء تخص أصحابها فقط. ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر معهد السلام الأمريكي.

معهد السلام الأمريكي
2301 Constitution Ave., NW
Washington, DC 20037

هاتف: 202.457.1700
فاكس: 202.429.6063
البريد الإلكتروني: usip_requests@usip.org
الموقع الإلكتروني: www.usip.org

Peaceworks، رقم 106. نُشر لأول مرة في 2015.

ISBN: 978-1-60127-282-9

حقوق النشر ©2015 خاصة بمعهد السلام الأمريكي

المحتويات

PEACEWORKS • مارس/ آذار 2015 • رقم 106

مقدمة ... 5

نظام السجون ... 9

وضع المسجونين ... 25

الخلاصة ... 41

التوصيات ... 43

ملاحظات ... 47

الملحق "أ" نظرة عامة على البيانات ... 51

الملحق "ب" بيانات زيارة المنشآت ... 52

الملحق "ج" مراكز الاحتجاز ... 70

الملحق "د" قانون السجون ولوائحه التنظيمية ... 76

[خلال مرحلة التحول والإصلاح السياسي، يواجه اليمن تهديدات أمنية معقدة وصعبة. ... وسوف تعد مواجهة نقاط الضعف وأوجه القصور في نظام السجون عاملاً أساسيًا لتعزيز سيادة القانون وتحسين الوضع الأمني.]

ملخص

- منذ أزمة 2011 التي نجمت عن ثورات الربيع العربي، يمر اليمن بمرحلة تحول سياسي بالغ الأهمية. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا التحول السياسي في تحسين المؤسسات الحكومية وتعزيز سيادة القانون. ويجب أن يكون إصلاح نظام السجون في صلب أي استراتيجية تهدف إلى تطوير مؤسسات سيادة القانون.
- يعد ضعف الوضع الأمني أمرًا عامًا في جميع السجون المركزية؛ إذ تفتقر السجون إلى البنية التحتية المادية والخبرات الفنية التي تساعد على مواجهة التهديدات الأمنية والإرهابية الخطيرة القائمة أمامها. كما أن الهروب من السجون يعد أمرًا كثير الحدوث، قد تنتج عنه عواقب وخيمة تهدد بشكل عام سيادة القانون وأمن المواطنين.
- لا توجد لدى معظم منشآت السجون أنظمة تصنيف وعزل ملائمة للمسجونين، وبالتالي تجد المحتجزين بتهمة ارتكاب جرائم صغيرة في كثير من الأحيان في نفس المكان مع مرتكبي الجرائم الخطيرة، والمحتجزين في انتظار محاكمتهم مع المسجونين المحكوم عليهم. وبذلك فإن هذه الممارسة لا تنتهك حقوق المحتجزين فحسب، ولكن تساعد أيضًا على التجريم والتطرف والتجنيد داخل منظومة الاحتجاز.
- يؤدي كلُ من اكتظاظ السجون والرعاية دون المستوى للمسجونين إلى وقوع أضرار بدنية ونفسية للمسجونين واندلاع أعمال شغب وحوادث أمنية على نحو متكرر.
- لم يتلق معظم حُراس السجون أية تدريبات قبل شغل مناصبهم. وقد كان لهذا القصور أثر سلبي على معاملة المحتجزين والأمن وعلى حُراس السجون أنفسهم. كما بدا على حراس السجون علامات تدل على توترهم النفسي وخوفهم وشعورهم بالضغط؛ ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى شغلهم مناصب لم يتم إعدادهم لها على نحوٍ كافٍ.
- ومن بين التحديات القائمة أمام اليمن وجود خطر يتمثل في احتمالية عدم وضع عملية إصلاح منشآت الاحتجاز والسجون ضمن الأولويات. ومع ذلك، ونظرًا لأهمية نظام الاحتجاز الآمن والقوي لإنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب، فقد يكون من الخطأ الإخفاق في القيام بذلك.
- هناك عدد من الإصلاحات البسيطة، وغالبًا ما تكون غير مكلفة، مثل إعداد تدريب أساسي لقادة السجون وتعزيز نظام وإجراءات السجون ووضع إجراءات رقابية أساسية وآمنة وإعداد نظام تصنيف للمسجونين واتخاذ إجراءات للحماية الأمنية الأساسية، وهذه الإصلاحات من شأنها أن تعالج العديد من أخطر حالات انتهاك الحقوق والمخاوف الأمنية.

مقدمة

يعد تركيز بعض الاهتمام على أنظمة الاحتجاز أمرًا هامًا خلال الفترات الانتقالية، وهذا ليس فقط من أجل تحسين الحقوق والحوكمة، ولكن أيضًا لتحسين الوضع الأمني وسيادة القانون. كما أن قدرة الدولة على احتجاز أعداد كبيرة من الأشخاص بشكل آمن والتعامل معهم على نحوٍ سليم لها نتائج عظيمة. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي عدم تأمين السجون أو انتهاك الحقوق إلى حدوث سخط اجتماعي على المدى القصير والطويل أو إشعال أو نشوب حالة من الصراع. وعلى العكس، عندما تهتم الدولة بتأمين حقوق مجرميها أو محتجزيها وتحترمها،[1]يكون لذلك تأثير إيجابي على سيادة القانون.

ربما تكون هذه المخاوف أكثر وضوحًا في اليمن من أي مكان آخر، حيث هزت حالات الهروب المنتظم من السجون في جرائم مرتبطة بالإرهاب كيان الدولة. كما يؤدي اكتظاظ السجون والرعاية دون المستوى للمسجونين إلى وقوع أضرار بدنية ونفسية فيما بين المسجونين.[2] وهذه الظروف تؤدي بدورها إلى حدوث أعمال شغب بشكل متكرر وكذلك عمليات تطرف وتجنيد داخل منشآت الاحتجاز.

من شأن الاكتظاظ والرعاية دون المستوى للمسجونين أن يؤديان إلى الضرر البدني والنفسي الخطير بين السجناء. وهذه الظروف بدورها تؤدي إلى اندلاع أعمال شغب بشكل متكرر وكذلك التطرف والتجنيد داخل منشآت الاحتجاز.

منذ أزمة 2011 التي نجمت عن ثورات الربيع العربي، تمر اليمن بمرحلة انتقال سياسي بالغ الأهمية، وتدرس مقترحات هامة لإصلاح القطاع الأمني؛ بما في ذلك نظام الاحتجاز الخاص بها. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، بعد أحد عشر شهرًا تقريبًا من الاحتجاجات وتصاعد حالة الصراع المدني بشكل سريع، وقعت الأحزاب السياسية الرئيسية في الدولة اتفاق مجلس التعاون الخليجي (GCC)، الذي حدد فترة زمنية من عامين للانتقال السياسي وآليات التنفيذ ذات الصلة المدعومة من قبل الأمم المتحدة.[3] وقد وافق الرئيس السابق علي عبد الله صالح على التنحي عن السلطة مقابل منحه الحصانة. وتم التأكيد على تولي نائب الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي منصب الرئيس مؤقتًا عبر استفتاء فبراير/ شباط 2012 ومن قبل حكومة الوحدة الوطنية المشتركة بين حزب المؤتمر الشعبي العام (GPC) وأحزاب المعارضة تحت ائتلاف أحزاب اللقاء المشترك (JMP).

بالإضافة إلى تسوية الأزمة السياسية الحالية، وضع اتفاق مجلس التعاون الخليجي عددًا من المعايير للفترة الانتقالية تتضمن اتخاذ "التدابير اللازمة لتحقيق السلام والأمن وبسط نفوذ الدولة"، فضلاً عن تحسين الحوكمة وسيادة القانون.[4] في عام 2012، تم عزل العديد من أقارب الرئيس السابق من ذوي النفوذ والمقربين منه من مناصبهم الرفيعة في القطاع الأمني والسياسي وقطاع الأعمال، بموجب سلسلة من المراسيم الرئاسية والضغط الشعبي. ومن خلال الدعم الفني والمالي الدولي الواضح، انخرطت الحكومة الانتقالية الجديدة في التخطيط لإصلاح وإعادة هيكلة المؤسسات اليمنية، ولا سيما في القطاع الأمني. وقد تضمن هذا الإصلاح وزارتي الدفاع والداخلية كليًا، وفروع وزارة الداخلية المتعلقة بقطاع مصلحة السجون.[5]

كان من المتوقع حدوث المزيد من الإصلاحات عقب ختام مؤتمر الحوار الوطني (NDC) والعملية الرئيسية المنصوص عليها في اتفاق مجلس التعاون الخليجي (GCC).[6] ومن ضمن التوصيات التي تزيد عن ألف وثمانمائة، دعت الوثيقة النهائية لمؤتمر الحوار الوطني إلى إعادة تنظيم مصلحة السجون وتوفير تمويل كافٍ لمنشآت السجون. كما أوصت الوثيقة بتعيين عدد أكبر من الموظفين ذوي الكفاءة العالية ومنح حوافز ماليةٍ مناسبة للحُراس وطاقم العمل في جميع منشآت السجون. كما أكدت الوثيقة على الحاجة إلى إدخال تحسينات في نظام تصنيف المسجونين، وزيادة المشاركة في الخدمات التعليمية وخدمات إعادة التأهيل، وتقديم رعاية أفضل للمسجونات وأطفالهن.[7]

بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا لأن اعتماد نظام فيدرالي كان أحد القرارات الرئيسية لمؤتمر الحوار الوطني، فقد يتم تفويض الكثير من السلطات المتمركزة حاليًا على المستوى الوزاري الوطني إلى مسؤولين على المستوى الإقليمي أو مستوى المحافظات. وفي وقت كتابة هذا التقرير، ليس واضحًا إذا ما كان سيتم إلغاء مركزية السلطات الأساسية الممنوحة حاليًا لمصلحة السجون (سيتم مناقشة هذه النقطة بالتفصيل لاحقًا في هذا التقرير) ومنحها إلى المحافظين، ولكن يبدو أن هذه الخطوة غير محتملة في ضوء المناقشات الحالية المتعلقة بالتخطيط بين مسؤولي وزارة الداخلية.[8]

ومع ذلك، على الرغم من أن اتفاق مجلس التعاون الخليجي ومؤتمر الحوار الوطني أثارا الحماس لتنفيذ عمليات الإصلاح، إلا أن عملية الانتقال السياسي الحقيقي تعطلت في كثير من الأحيان من قبل الجهات الفاعلة الحكومية كثيرة الإشكاليات ونتيجة لضعف الحكومة الانتقالية. وقد أدى الاتفاق وما تبعه من إصلاحات إلى عزل الرئيس السابق عبد الله صالح من السلطة وعزل بعض من أبرز أنصاره من مناصبهم، ولكن ظل نظام المحاباة المتأصل والرغبة في الاستيلاء على السلطة الذين زادا من الضعف المؤسسي لسنوات عديدة وأحبطا عمليات الإصلاح المؤسسي. وقد أدى اتفاق تقاسم السلطة، الذي اعتبره كلٌ من حزب المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المعارضة التي تُسمى بأحزاب اللقاء المشترك بمثابة نظام للحصص الفعلية، إلى تفاقم النزاعات داخل الحكومة حول المناصب والسلطة. وبدلاً من التوجه نحو الإصلاح، فقد حدت هذه النزاعات من قدرة الحكومة على الحفاظ حتى على الكفاءات الأساسية.

لم تكن الحكومة قادرة، على سبيل المثال، على التعامل مع الضغوطات الأمنية المتزايدة الناتجة عن أزمة 2011. وأصبح كلٌ من القطاع الأمني وسيادة القانون وسيطرة الحكومة أضعف بكثير مما كان عليه الحال في عام 2010. وفي الحقيقة لم توجد سيادة قانون فعالة مدعومة من قبل الدولة أو حتى سيطرة من قبل الدولة في معظم أنحاء البلاد. وزاد الإجرام وأصبحت الجماعات المسلحة أكثر انتشارًا وشكلت تهديدات أكثر خطورة على السلطة الحكومية. وباتت المؤسسات الحكومية الهشة وضعيفة الأداء بالفعل تحت ضغط أكبر من أي وقت مضى في مواجهة تدهور الوضع الأمني وحالة عدم اليقين السياسي المطولة.

وقد تأثرت مصلحة السجون على نحوٍ مباشر بهذه العوامل الظرفية والبيئية. كما أن غياب التواجد الحكومي وسيادة القانون في أجزاء واسعة من اليمن يؤدي إلى خلق بيئة مواتية للشبكات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية وجهات فاعلة إجرامية. واستهدفت الجماعات الإرهابية والإجرامية مسؤولي إنفاذ القانون ومنشآت الاحتجاز بشكل مباشر من أجل تحرير زملائهم المعتقلين أو منع اعتقالهم.

واستهدفت الجماعات الإرهابية والإجرامية مسؤولي إنفاذ القانون ومنشآت الاحتجاز بشكل مباشر من أجل تحرير المعتقلين أو منع اعتقالهم.

وقد زادت هذه التحديات الحالية من وطأة العديد من تحديات النظم الهيكلية الموجودة منذ فترة طويلة والتحديات الخاصة برعاية المسجونين الواردة في هذا التقرير. وبمرور المرحلة الانتقالية، سيكون من المهم إدراج قطاع السجون كأحد الجوانب الأساسية لعملية الإصلاح في قطاع الأمن والعدالة، سواء كمساهمة في بناء نهج أكثر استنارة قائم على الحقوق تجاه الاحتجاز وكعامل أساسي في ضمان أمن الدولة.

وقد وصلت حالة ضعف الحكومة الانتقالية والوضع الحالي لحالات التهديد الأمني إلى ذروتهما الدراماتيكية في سبتمبر/ أيلول 2014، حينما تمكن الحوثيون - أحد الفصائل السياسية ذات القوة العسكرية التي اشتبكت مع السلطات الحكومية بشكل مستمر — من السيطرة على العاصمة صنعاء.[9] فبالإضافة إلى استيلاء المقاتلين الحوثيين على الأصول الاستراتيجية الرئيسية، فقد استحوذوا على العديد من المهام الأساسية للحكومة؛ بدءًا من القيام بدوريات شرطية في شوارع صنعاء وصولاً إلى حماية بعض السجون في اليمن. وأجبرت سيطرة الحوثيين هذه على اتخاذ إجراء سياسي جديد، يُطلق عليه اتفاق السلم والشراكة الوطنية، ومن شأنه أن يؤثر بشكل ملحوظ على مدى تقدم المدة المتبقية من الفترة الانتقالية والأجندات الخاصة بعملية الإصلاح. وعلى الرغم من عدم استقرار وضع استيلاء الحوثيين على السلطة والإجراء السياسي الجديد عندما تم الانتهاء من هذا البحث، إلا أنهما يُعتبران من المكونات الأساسية لتنفيذ التوصيات في المستقبل.

المنهجية والمقاربة

يُشير الاستعراض الموسع 2013-2014 الخاص بمؤسسات العدالة في نصف عدد محافظات اليمن، إلى أنه سيكون من المهم إجراء تقييم أكثر تعمقًا لمنشآت الاحتجاز ودور هذه المنشآت في إطار التحديات المتزايدة القائمة أمام سيادة القانون.

وبالتركيز على فهم الاحتجاز من منظور الأنظمة ذات الصلة ومع مراعاة الدور المؤسسي والقانوني ووضع السجناء والبنية التحتية والوضع الأمني، ينصب تركيز هذه الدراسة بشكل أساسي على المنشآت التي تخضع لسلطة مصلحة السجون اليمنية، لا سيما السجون المركزية. وقد تم أيضًا بذل جهود لزيارة مراكز رعاية الأحداث ومنشآت الاحتجاز في أقسام الشرطة والمحاكم وغيرها من منشآت وزارة الداخلية، وذلك لفهم أفضل لمجموعة أكبر من مشاكل الاحتجاز والتفاعل فيما بين سلطات الاحتجاز في اليمن. ومع ذلك، لم يكن من الممكن للفريق أن يقوم بتغطية حالات الاحتجاز من قبل أجهزة الأمن الوطني وحالات الاحتجاز من قبل القبائل في المنشآت التي لا تخضع لسيطرة الدولة. يخضع جهازا الأمن الداخلي والاستخبارات الأساسيان

— منظمة الأمن السياسي (PSO) وجهاز الأمن القومي (NSB) — لإشراف الرئيس مباشرة، ويديرا مراكز الاحتجاز الخاصة بهما، وغالبًا ما يحتجزا المعتقلين رفيعي المستوى والأكثر خطورة لفترات طويلة دون توجيه أي اتهامات رسمية ضدهم. وقد أثيرت المخاوف من قبل منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية والمجتمع الدولي إزاء التقارير التي تفيد بوجود إساءة معاملة للمسجونين وتعذيبهم واعتقالهم خارج إطار القضاء في منشآت منظمة الأمن السياسي (PSO) وجهاز الأمن القومي (NSB).[10] وأحد المخاوف الكبيرة أيضًا يتمثل في، وجود السجون الخاصة غير الخاضعة للدولة التي تتم إدارتها من قبل زعماء القبائل اليمنية، والتي توجد غالبًا في مجمع أو منزل زعيم أو شيخ قبلي، وتُستخدم أثناء حالات النزاع مع قبائل أخرى أو كوسيلة للسيطرة على رجال القبيلة نفسها أو معاقبتهم. وتعد التقارير الخاصة بحالات الانتهاك في هذه المراكز واسعة النطاق، ولكن التعامل مع هذه القضية انطوى على صعوبة نظرًا لوجود ممثلين عن العديد من زعماء مثل هذه القبائل في البرلمان.[11]

من منتصف فبراير/ شباط إلى نهاية أبريل/ نيسان 2014، قام فريق، يضم باحثين دوليين ويمنيين، بزيارة منشآت الاحتجاز في ست محافظات: صنعاء وتعز وعدن والحديدة وإب وحضرموت. وتشمل هذه المنشآت السجون المركزية ومجموعة من أماكن الاحتجاز المؤقت؛ أي سبعة وثلاثين منشأة بشكل إجمالي (انظر الجدول 1).

الجدول 1. المنشآت التي تمت زيارتها

محافظة عدن
السجن المركزي في عدن
قسم شرطة البساتين
قسم التحقيقات الجنائية في عدن[أ]
مركز رعاية الأحداث في عدن
قسم شرطة خورمكسر
قسم شرطة قلوة
قسم شرطة سولوبان
قسم شرطة التواهي
زنزانات الحجز في محكمة استئناف محافظة عدن

محافظة الحديدة
السجن المركزي في الحديدة
مركز شرطة السابع من يوليو
مركز شرطة الدائري
سجن الحديدة للحبس الاحتياطي
دائرة المحكمة الشمالية والجنوبية ومكتب النائب العام (PGO)

محافظة إب
السجن المركزي في إب
قسم التحقيقات الجنائية في إب
سجن الحبس الاحتياطي
مركز رعاية الأحداث
قسم شرطة المنطقة الغربية

محافظة حضر موت
السجن المركزي في المكلا[أ]
قسم شرطة فوه
المقر الرئيسي لقسم شرطة المكلا
شرطة المرور
قسم التحقيقات الجنائية في حضرموت
سجن سيئون المركزي
المقر الرئيسي لقسم شرطة سيئون
قسم شرطة مديرية تريم

محافظة صنعاء
السجن المركزي في صنعاء
مركز رعاية الأحداث للبنين
سجن الهبره للحبس الاحتياطي
سجن المعلم للحبس الاحتياطي
سجن الثورة للحبس الاحتياطي
سجن عليا للحبس الاحتياطي
زنزانات الحجز في محكمة غرب صنعاء[ب]

سقطرى
مركز شرطة سقطرى

محافظة تعز
السجن المركزي في تعز
قسم التحقيقات الجنائية في تعز
المقر الرئيسي لقسم شرطة تعز
زنزانات الحجز في المجمع القضائي[ب]
زنزانات الحجز في محكمة صبر الموادم[ب]

[أ] محدودية الوصول
[ب] مرفوض الوصول
CID = قسم التحقيقات الجنائية، HC = زنزانات الحجز، HQ =المقر الرئيسي

الخريطة 1: منشآت السجون في اليمن

السجون المركزية

محافظة عدن:
سجن عدن المركزي*

محافظة المحويت:
سجن المحويت المركزي

محافظة الضالع:
سجن الضالع المركزي

محافظة الجوف:
سجن الجوف المركزي*^

محافظة أبين:
سجن أبين المركزي

محافظة المهرة:
سجن المهرة المركزي

محافظة عمران:
سجن عمران المركزي^

محافظة البيضاء:
سجن البيضاء المركزي
سجن رداع المركزي

محافظة ذمار:
سجن ذمار المركزي

محافظة حجة:
سجن حجة المركزي

محافظة الحُدَيّدة:
سجن الحُدَيّدة المركزي*

محافظة حضرموت:
سجن المكلا المركزي*
سجن سيئون المركزي*

محافظة إب:
سجن إب المركزي*

محافظة مأرب:
سجن مأرب المركزي

محافظة لحج:
سجن لحج المركزي

محافظة ريمة:
سجن ريمة المركزي*^

محافظة صنعاء:
سجن صنعاء المركزي

محافظة شبوة:
سجن شبوة المركزي

محافظة صعدة :
سجن صعدة المركزي

محافظة تعز:
سجن تعز المركزي*

*سجون تمت زيارتها من قبل موظفي معهد السلام الأمريكي (USIP) ^سجون مغلقة في الوقت الحالي *^لا يعد سجناً مركزياً كاملاً (السجن عبارة عن غرفة واحدة في مديرية الأمن)

سجون الحبس الاحتياطي

محافظة عدن:
سجن عدن الاحتياطي

محافظة الحُدَيّدة:
سجن الحُديدة الاحتياطي*

محافظة إب:
سجن إب الاحتياطي*

محافظة صنعاء:
سجن الهبره الاحتياطي*
سجن المعلم الاحتياطي*
سجن الثورة الاحتياطي*
سجن العليا الاحتياطي*

*سجون تمت زيارتها من قبل موظفي معهد السلام الأمريكي (USIP)

وخلال زيارة كل منشأة، أجرى الفريق مقابلة أولية مع مدير السجن أو الضابط المسؤول، ثم قام بأخذ جولة في أنحاء المنشأة، وذلك لتفتيش أكثر عدد ممكن من أماكن السجن. وقد تم استخدام أوراق جمع المعلومات لجمع البيانات في كل موقع ولتسجيل الملاحظات. ونظرًا لأن فرص التحدث مع المسجونين على إنفراد كانت محدودة، فقد اقتصرت المناقشة معهم على الأسئلة الموجهة نحو التأكد من معرفة المسجونين لسبب احتجازهم، وتاريخ محاكمتهم القادمة وعقوبتهم، وتاريخ الإفراج عنهم، وما إلى ذلك:

- ما المدة التي قضيتها في مركز الاحتجاز هذا؟
- هل أنت على دراية بالتهمة الموجهة إليك/بعقوبتك؟
- هل تمت محاكمتك؟
- ما تاريخ محاكمتك القادمة؟
- هل أنت على دراية بموعد انتهاء عقوبتك/الإفراج عنك؟
- كم عمرك؟
- ما جنسيتك؟

بشكل عام، تم منح فرق البحث إمكانية الوصول الجيد إلى منشآت الاحتجاز، ولكن ظروف الازدحام الشديد والمخاوف الأمنية أجبرت الفرق على الانسحاب من العديد من المنشآت قبل تمكنهم من تفتيش جميع أنحائها بشكل تام. وقد تم تفتيش جميع المنشآت بتصريح من وزارة الداخلية ومصلحة السجون اليمنية. وبشكل عام كانت السلطات متعاونة وداعمة للبحث، وقد تمت معظم إجراءات التفتيش برفقة المسؤولين عن المنشآت. ومع ذلك، تم منع الوصول الكامل إلى منشآت محافظة حضرموت ومعظم زنزانات الحجز لدى منشآت المحاكم وزنزانات الحجز لدى قسم التحقيقات الجنائية في عدن.

نظام السجون

الإطار القانوني والتنظيمي

في اليمن، ينصّ قانون تنظيم مصلحة السجون، والقرار الجمهوري رقم 48 (1981)، ولوائح قانون السجون، على الإطار القانوني لإدارة نظام السجون. وعلى الرغم من وضعه في عهد نظام صالح المنغلق والقمعي في كثير من الأحيان، إلا أن قانون السجون يحتوي على العديد من الإيجابيات. ويبدو في حقيقته نهجاً غير عقابي تدريجي للاحتجاز وهدفه الرئيسي الإصلاح وإعادة التأهيل. وتحدد الفقرة الأولى من هذا القانون الغرض من ذلك وهدفه بوضوح:

> يتعين على هيئات السجون الأخذ بعين الاعتبار أهمية العامل النفسي في إصلاح وإعادة تأهيل السجناء. وعلى هذه الهيئات السعي باستمرار إلى تطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها للمسجونين لأنهم في حاجة إلى المعاملة الإنسانية والبيئة التي تكتنفها الرعاية. وعلاوة على ذلك، يجب ألا يشعر المسجونون بالجوع وألا يتعرضوا للأمراض والإيذاء. وعليهم الحفاظ على الروابط العائلية والحفاظ على كرامتهم ومراعاة حقوقهم الإنسانية.[12]

يوفر القانون واللوائح التنظيمية أساسًا قويًا لإدارة السجون في اليمن، مع شرح أحكام تفصيلية حول إجراء قبول المسجونين والتدريب والعمل والرعاية الصحية ونظام التصنيف والانضباط والإدارة الداخلية والتنظيم وضبط المسجونين بطريقة مناسبة. ومع ذلك، يشمل القانون واللوائح التنظيمية على القليل من نقاط الضعف؛ إذ يفتقر القانون إلى قسم قوي يوضح تفاصيل حقوق المسجونين - إجراءات الحماية الأساسية التي تستحق أن يتم وصفها وتضمينها بشكل مفصل باعتبارها جزءًا ملزمًا في قانون السجون. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن الأحكام التي تتطلب الفصل بين المسجونين الأجانب والمثليين تجيز الممارسات التمييزية.[13] كما تفتقر اللوائح التنظيمية إلى تغطية موحدة للجوانب العملية لإدارة السجون؛ إذ أن بعض الجوانب تكون مفصلة للغاية وأخرى غير مذكورة تمامًا. فعلى سبيل المثال، تجد فصلاً كاملاً مخصصاً للالتزامات التي تقع على عاتق الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، مع تحديد أربع فئات للعمل، ولكن لم يتم ذكر أية توجيهات حول دور حراس السجن.

وتوفرت على الأقل نسخة واحدة من القانون لاستخدامها من قبل مدير السجن وكبار الموظفين في جميع المنشآت تقريبًا. وبشكل بناء، تم حديثًا تصميم كتيبات ورقية بحجم الجيب تحدد حقوق المسجونين وواجبات الموظفين من قبل مصلحة السجون لتوزيعها على كل محتجز وكل موظف. وعلى الرغم من أنه تم عرض هذه الكتيبات على فريق البحث في معظم المنشآت، إلا أنه لم تتم ملاحظتها داخل الزنزانات أو في متعلقات المسجونين. وتعد هذه المبادرة إيجابية للغاية، وينبغي أن يتم توزيع الكتيبات على نطاق واسع واستخدامها في التفاعل مع المحتجزين والموظفين لتحقيق أكبر قدر من التأثير. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضًا إيلاء الاهتمام إلى وسائل أخرى لتقديم معلومات حول الحقوق والواجبات نظرًا لانخفاض معدلات محو الأمية في اليمن.

تتمثل نقطة الضعف الأساسية لقانون تنظيم السجون في عدم التطبيق والإنفاذ.

تتمثل نقطة الضعف الأساسية لقانون تنظيم السجون في عدم التطبيق والإنفاذ؛ وهي حقيقة لم تغب عن مصلحة السجون أو مدراء السجون أو الحراس. وقد أعرب كلٌ من قيادة السجون والموظفين عن الإحباط في نظام السجون ضعيف الموارد، الأمر الذي يضعف من القدرة التنظيمية على تنفيذ ما هو منصوص عليه في أصل القانون الجيد ويعمل على تقييد التطبيق الموحد لأحكام القانون فيما يتعلق بالإدارة اليومية للمنشآت. وعلى الرغم من أنه تم دمج القانون في مفاهيم الإصلاح وإعادة التأهيل من خلال العمل الهادف والتدريب المهني، قللت الميزانيات من نشاط المسجونين إلى الوصول إلى ساحات السجون الصغيرة لبضع ساعات كل يوم، والفصول التعليمية الأساسية فقط في عدد قليل من المنشآت. وينص القانون على تصنيف المسجونين والحراس المتخصصين والموظفين لضمان الحفاظ على الأمن والسكن الملائم لمختلف فئات المسجونين. ومع ذلك، يمنع كلٌ من أوجه القصور في البنية التحتية والاكتظاظ القدرة على تنفيذ التصنيف والعزل المناسبين، كما أن عدم كفاية أعداد الموظفين والتدريب يعيق القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، الأقل تخصصًا.

وعلى الرغم من التحديات العملية القائمة، فسوف تتمثل الخطوة الأولى نحو تشجيع تطبيق القانون في زيادة الوعي بجوهره وفهمه. ولقد بدأت هذه العملية بالفعل مع إعداد الكتيبات الورقية التي تتضمن حقوق المسجونين وواجبات الموظفين، والتي ينبغي توزيعها على جميع المسجونين والموظفين، ومع تعزيز المعرفة من خلال التدريب المنتظم.

سوف يتطلب إجراء المزيد من الإصلاح للإطار القانوني والتنظيمي مراجعة العديد من أصحاب المصلحة لقانون السجون واللوائح التنظيمية له. ويعد قانون تنظيم مصلحة السجون أساسًا بارزًا لمناقشة الإصلاح، إذ يتضمن إمكانات تعمل على تحسين عملية التنفيذ. وينبغي أن تتضمن عملية المراجعة فهم الاحتياجات من الموارد والمتطلبات الإدارية للالتزام، ووضع التوقعات الواقعية الحالية لمدراء السجون، وتحديد الأهداف التدريجية من أجل التحسين، فضلاً عن تحديد سبل دعم الجهود الرامية إلى تطبيق القانون في المستقبل. كما ينبغي أن تتضمن عملية الإصلاح توسيع اللوائح التنظيمية لقانون السجون وذلك لتغطية جميع الجوانب الأساسية لإدارة السجون بشكل شامل.

الهيكل التنظيمي

مصلحة السجون هي وكالة تنفيذية تقع تحت سلطة وزارة الداخلية. وهناك نقاش مستمر يُجرى في اليمن حول إذا ما كان يجب إعادة ترتيب الرقابة الوزارية لوضع مصلحة السجون تحت سلطة وزارة العدل. حيث أن هناك اتجاهاً دولياً لوضع السجون تحت سلطة رقابة وزارة العدل، وذلك لضمان نزاهة عملية العدالة الجنائية المدنية من خلال إنشاء حاجز مؤسسي يفصل بين الشرطة والأمن الداخلي، وعمليات محاكمة المحتجزين ورعايتهم. وحتى الآن، لم يُتخذ أي قرار في اليمن بشأن ذلك.

المقر الرئيسي لمصلحة السجون

يقع المقر الرئيسي لمصلحة السجون في محافظة صنعاء بجوار السجن المركزي في صنعاء مباشرة، ويتميز بتصميم يشبه كثيرًا العديد من الأماكن الأخرى التابعة لوزارة الداخلية. وباستثناء أول فئتين، واللتين يُعتبران فريدتين من نوعهما بالنسبة لمصلحة السجون، تتفق إدارات مصلحة السجون مع الإدارات الوزارية الاخرى في:

- الشؤون الداخلية - التسجيل، والسياسات المتخذة، والتأمين/الحماية، وشكاوى المسجونين، وسوء سلوك الموظفين، وما إلى ذلك
- إعادة التأهيل والرعاية الاجتماعية - التدريب، والتعليم، وورش العمل، ومهارات العمل، واحتجاز الأحداث، والرعاية الصحية للمسجونين، والأخصائيين الاجتماعيين لدى السجن
- التخطيط - الوصف الوظيفي، والتخطيط العام والإداري، والتخطيط القائم على البيانات، والبنية التحتية، وتجديد المنشآت

- الموارد البشرية
- الشؤون المالية
- المسائل القانونية والمراقبة - القضايا القانونية، وصياغة اللوائح والإجراءات، ومراقبة السجون، وما إلى ذلك

بالإضافة إلى الإدارات الموضوعية الرئيسية، تم وضع منصب المدير - كمنصب رئيس الموظفين — ومدير الشؤون العامة - القائم بمسؤوليات مثل المتحدث باسم الإدارات - ضمن الإطار التنظيمي لمصلحة السجون. وأخيرًا هناك أربعة سجون كبيرة للغاية - سجن صنعاء المركزي وتعز وعدن والحديدة - إذ يعد كل من هذه السجون بالإضافة إلى ذلك إدارة بذاتها داخل مصلحة السجون.

الشكل 1. الهيكل التنظيمي لنظام السجون اليمنية

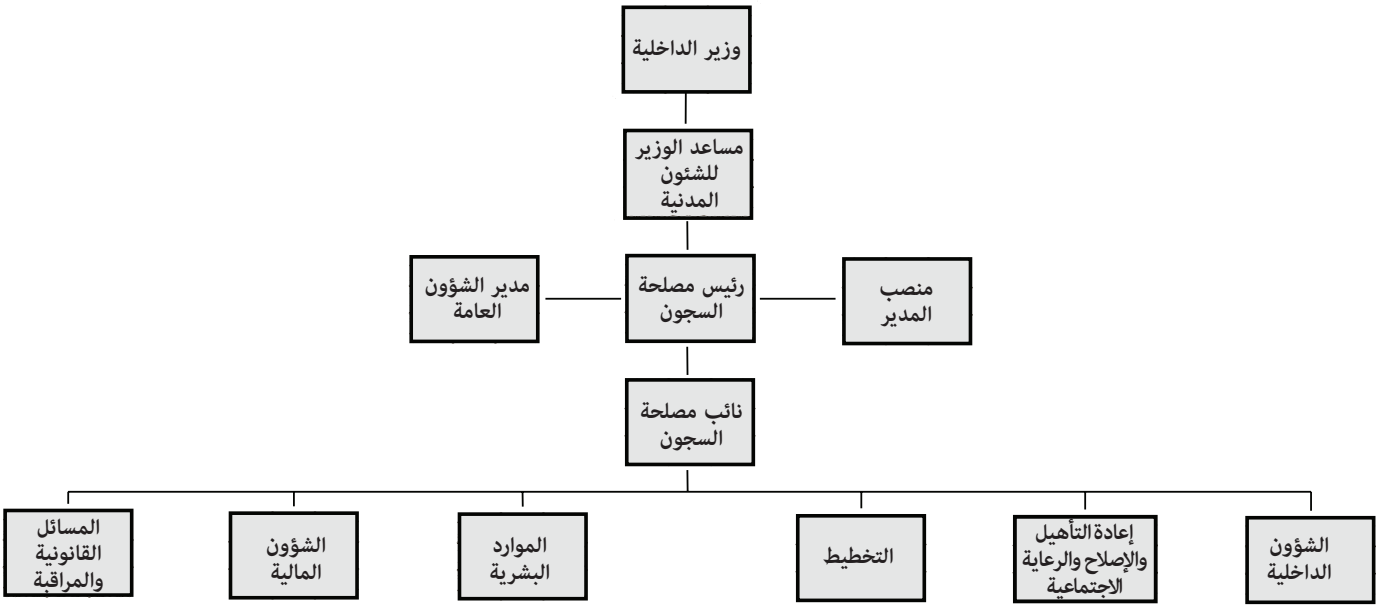

تلعب أيضًا إدارة النيابة العامة دورًا رقابيًا وتنسيقيًا مهمًا فيما يتعلق بإجراء الاحتجاز. ويتم تعيين نائباً للمدعي العام في كل سجن مركزي للقيام بالمهام الآتية:

- التأكد من احتجاز جميع الأفراد في الحجز بشكل قانوني،
- متابعة أحكام الإفراج عن المسجونين،
- مراقبة الأوضاع،
- تلقي شكاوى المسجونين، و
- التحقيق في أية مخالفات محتملة.

ويتضمن الدور الذي يقوم به معالجة قضايا التنسيق التي تنشأ عن نقل المحتجزين من المحكمة وإليها لعقد جلسات استماع. وبالإضافة إلى تعيين ممثلين في كل سجن مركزي وبعض أقسام التحقيق الجنائي، يتم تكليف إدارة النيابة العامة أيضًا بعمل زيارات دورية لجميع أماكن الاحتجاز الأخرى، بما في ذلك منشآت الشرطة وأقسام التحقيق الجنائي.

مستويات الاحتجاز وتصنيف المسجونين

تحدد المادة 55 من اللائحة التنظيمية لقانون السجون ثلاثة مستويات للاحتجاز وفئات المسجونين التي تقع تحت كل مستوى.

السجون المركزية

- المثليين المتهمين بإدانات سابقة أو حالات تصنيف المسجونين المختلفة
- المحكوم عليهم بالسجن لأكثر من ثلاث سنوات
- المحتجزين في حبس وقائي/احتياطي والمهاجرين
- الأشخاص الذين تم نقلهم من السجون الفرعية لسوء سلوكهم
- الأشخاص الآخرين، خارج هذه الفئات، على النحو المحدد من قبل وزير الداخلية.

السجون الفرعية (الاحتياطية)

- المحكوم عليهم بالسجن لمدة تزيد عن سنة واحدة وتقل عن ثلاث سنوات
- أصحاب الإدانات السابقة
- الأشخاص الذين تم نقلهم من السجن المركزي كجزء من مرحلة الإفراج عنهم
- الأشخاص الذين تم نقلهم من السجون المحلية لسوء سلوكهم
- المحتجزين في انتظار محاكمتهم بتهمة ارتكاب جرائم بسيطة

السجون المحلية

- المحكوم عليهم بالسجن لمدة تقل عن سنة واحدة
- الأشخاص الذين تم نقلهم من السجون المركزية أو الاحتياطية كجزء من مرحلة الإفراج عنهم
- المحتجزين في انتظار محاكمتهم بتهمة ارتكاب جرائم بسيطة
- المسجونين بتهمة الديون المدنية

في الحقيقة، تعد هذه الفروقات مفتعلة ولم يتم تنفيذ نظام السجون المقسم إلى ثلاثة أقسام والمنفصل على نحو صارم وفقًا لما تم تصورة في اللائحة التنظيمية. لم يتم إنشاء السجون المحلية على الإطلاق، على الرغم من أنه في بعض الأماكن تؤدي مراكز الشرطة وأقسام التحقيقات الجنائية وظيفة مماثلة إلى حدٍ ما. وقد تم إنشاء السجون الفرعية في بعض، وليس كل، المدن. ويُشار إليها بشكل عام ويتم استخدامها كسجون احتياطية - إذ يتم احتجاز المسجونين احتياطيًا في انتظار محاكمتهم فقط في تلك السجون. وتعد السجون المركزية الفئة الوحيدة التي أُنشأت بشكل أكثر صرامة وتوجد في جميع المدن الرئيسية. ومع ذلك، فإن فئات المسجونين المحتجزين في السجون المركزية أكثر تداخلاً وغير محددة بشكل كبير يفوق ما تشير إليه اللائحة التنظيمية. وعمليًا، يتم احتجاز المحبوسين احتياطيًا مع المسجونين المحكوم عليهم ومع الأشخاص الذين يقضون عقوبتهم لفترات مختلفة في السجون المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يتم تطبيق نظام التصنيف والفصل داخل السجون المركزية. وتتطلب المصطلحات المستخدمة لتصنيف المسجونين أيضًا إجراء بعض التحديث والتوضيح لها، ومنها على سبيل المثال إزالة الإشارة إلى "المثليين المتهمين بإدانات سابقة" باعتبارها إحدى الفئات.

تنقسم السجون المركزية إلى ما بين ثلاثة وأربعة أقسام: قسم الرجال وقسم النساء وقسم الأمراض النفسية وقسم الأحداث. ويعد إدخال نظام الفصل بين الأحداث الذين يتراوح أعمارهم فيما بين الخامسة عشر والثامنة عشر أحد التطورات الحديثة، ولم يتم تنفيذ هذا النظام في جميع السجون المركزية. ويمثل هذا النظام أحد التحولات الفكرية ويُشكل جزءًا من النقاش الدائر حول سن الرشد في اليمن. ويُحتجز الأحداث المرتكبون لجرائم في سن الخامسة عشر والأصغر في مراكز رعاية الأحداث التابعة لوزارة الرعاية الاجتماعية.

يُشكل عدم الفصل بين فئات مختلفة من المسجونين مشكلة، ليست فقط فيما بين مختلف المنشآت، ولكن أيضًا داخل كل منشأة. ويعد نظام تصنيف المسجونين والفصل بينهم جزءًا مهمًا من عملية استقبال مسجونين جدد ومن الإدارة الآمنة للمسجونين؛ كما يمكن أن يمثل بعدًا مهمًا لتأمين السجون. وبشكلٍ عام، يتم تحديد التصنيفات استنادا إلى تقييم المخاطر الأمنية والتاريخ الشخصي والسجل الجنائي والصحة العقلية والجنس والعمر، وما إلى ذلك.[14] في اليمن، يحدد قانون السجون نظام تصنيف المسجونين لعزل

وبشكل عام، يتم تحديد التصنيفات استنادًا إلى تقييم المخاطر الأمنية والتاريخ الشخصي والسجل الجنائي والصحة العقلية والجنس والعمر، وما إلى ذلك.

- مرتكبي الجرائم الجدد عن معتادي الإجرام،
- المسجونين الذين يقضون عقوبات لارتكابهم جرائم اجتماعية بالغة،
- المسجونين الأجانب عن المسجونين اليمنيين،
- الأحداث عن المسجونين البالغين، و
- المسجونات الإناث عن المسجونين الذكور.[15]

على الرغم من محاولة العديد من السجون تصنيف المسجونين والفصل بينهم في زنزانات، فإن كلاً من عوامل تصميم البنية التحتية وإدارة السجون والاكتظاظ تعمل على تقييد إمكانية تطبيق القانون على نحوٍ صحيح؛ وذلك لأنه يتم وضع المسجونين معًا أثناء النهار داخل الزنزانات ومناطق الساحات. فعلى سبيل المثال، في السجن المركزي في الحديدة تم فصل الأحداث داخل زنزانة واحدة داخل مبنى النوم الرئيسي؛ ومع ذلك كانت هذه الزنزانة مجاورة للزنزانة التي يُحتجز بها المجرمون البالغون المدانون بارتكاب جرائم أخلاقية - مصطلح يُستخدم للدلالة على الجرائم الجنسية. وبالنظر إلى أن المسجونين لديهم أيضًا بشكل عام مفاتيح الزنزانات، فلا يمكن اعتبار نظام الفصل بينهم فعالاً. وعلى الرغم من أن البند المتعلق بعزل المسجونين الأجانب وفصلهم عن المسجونين اليمنيين يتعارض مع المعايير الدولية وينبغي تعديله، فقد لوحظ فقط تنفيذه في عدد محدود جدًا من المنشآت ولم تتم ملاحظة وجود معاملة تفضيلية. وقد أعرب الموظفون ومدراء السجون، وقيادة مصلحة السجون عن مخاوفهم حول تجريم المسجونين وتطرفهم داخل منظومة السجون، كما أعرب أحد المديرين على سبيل السخرية عن أن السجن المسؤول عنه قد أصبح "مدرسة تقوم بتعليم الأشخاص كيف يصبحون مجرمين."

إن حالات التجريم والتطرف في السجن لا تعد مخاوف جديدة ولكنها تأخذ بعدًا مثيرًا للقلق في السياق اليمني حيث أصبح كلٌ من تجنيد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (AQAP) وحالات الهروب المدبرة من السجون بعدًا رئيسيًا للوضع الأمني في السجون ويُشكل تهديدًا على صعيدي الأمن المحلي والدولي. ونظرًا لمدى التهديد داخل المنظومة اليمنية، يتعين على الحكومة اليمنية، وبدعم من المجتمع الدولي، على وجه السرعة مواجهة التهديد الأمني الذي يشكله التطرف والتجنيد داخل فئة المسجونين. وينبغي تدريب قيادة السجن والحراس وتوعيتهم لمراقبة أطياف نشاط التطرف في السجون، والإبلاغ عن أية علامات تدل على محاولة تكوين مجموعات، وحالات المقاومة غير العنيفة أو العنيفة، ومحاولات الهروب، وحالات الهجوم الداخلي على الحراس أو المسجونين، وأية علامات تدل على التواصل مع مجموعات إجرامية أو متطرفة على الصعيد الخارجي.

ينبغي أن تكون سياسات تصنيف المسجونين مذكورة بشكل مُفصل وأن يتم تنفيذ إجراء الاحتواء الآمن للمسجونين الأكثر تطرفًا على الفور. وقد يتطلب ذلك إعادة تخصيص أو فصل ساحات السجون أو تنفيذ نظام المناوبات المنتظمة بشكل مؤقت بالنسبة للأماكن المفتوحة والساحات الترفيهية من أجل مراقبة المسجونين على نطاق أكبر والحد من حالات الإجرام والتطرف والإيذاء التي تحدث في الساحات الترفيهية المختلطة. ويجب نشر البرامج الرامية إلى مكافحة التطرف على نطاق أوسع في أنحاء المنظومة بأكملها.[16]

مهام الموظفين

إن الهيكل التنظيمي لموظفي مصلحة السجون ودورهم ومؤهلاتهم لم يتم توضيحها على نحو جيد في قانون السجون ولوائحه التنظيمية. إذ توفر اللوائح التنظيمية تفاصيل حول واجبات مدراء السجون والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، ولكنها فشلت في وضع هيكل تنظيمي لموظفي الإدارات في المقر الرئيسي لمصلحة السجون أو لحراس السجون على مختلف رتبهم.

مدراء السجون

تعد مهام مدير السجن أحد الأدوار القليلة الخاصة بالموظفين التي تم توضيحها بالتفصيل في اللوائح التنظيمية لقانون السجون.[17] وتضع اللوائح التنظيمية المسؤولية القانونية لرعاية المسجونين والقرارات الخاصة بالموظفين - بما في ذلك توضيح مهام واختصاصات الموظفين ووضع نظام روتيني للسجن والحفاظ على السلامة والأمن وميزانية السجن والرقابة والإبلاغ - على عاتق مدير السجن. وأشار مدراء السجون إلى أن هذه المسؤولية تشكل عبئًا عليهم، وأنهم في كثير من الأحيان لا يشعرون بأنهم مدعومون بشكل كامل.

وعلى الرغم من ذكر مهام المدير بالتفصيل، لم يتم تحديد المسار الوظيفي أو المؤهلات أو المتطلبات اللازمة لتولي منصب مدير سجن أو منصب إداري عال داخل مصلحة السجون. وقد تضمنت الطريقة الفعلية الانتقال الخلطي لكبار موظفي الأمن لدى وزارة الداخلية، وتنقل العديد منهم بين مختلف المناصب الأمنية الوزارية، وتولي قدر أكبر من المسؤولية كخبراء أمنيين بدلاً من حراس سجون متخصصيين. ومع ذلك، فإن انعدام الأمن الشخصي وطبيعة التحدي في الوظيفة يوضحان صعوبة شغل منصب مدير السجن في كثير من الأحيان. ويعتبر هذا المنصب منصبًا غير مرغوب فيه ويتولاه بشكل عام الأشخاص الذين يفتقرون إلى العلاقات الشخصية لضمان وضع أفضل. وأشار كبار الموظفين إلى الحاجة إلى تطوير الأنظمة والإجراءات التي تحكم الموظفين على جميع المستويات.

ومن الصعب شغل منصب مدير السجن في كثير من الأحيان. ويعتبر هذا المنصب منصبًا غير مرغوب فيه ويتولاه بشكل عام الأشخاص الذين يفتقرون إلى العلاقات الشخصية لضمان وضع أفضل

على الرغم من اتساع حدود سلطتهم فيما يتعلق باتخاذ القرارات ونطاق مسؤوليتهم، إلا أن القليل من مدراء السجون أظهروا قوة سلطتهم على المؤسسات التي يعملون بها. ولم يتمكن عدد كبير منهم من تقديم تحليل واضح للموظفين، وكان يبدو أن عدداً قليلاً منهم لديه وعي بأن توضيح مهام الموظفين يندرج ضمن نطاق مسؤوليتهم. وفي عدد من المنشآت، لم يكن كلٌ من مدراء السجون وكبار الموظفين على علم بالمنشآت والقضايا ذات الصلة بها ولم يكن لديهم وعي بمخاوف المحتجزين وحالتهم. وفي العديد من السجون المركزية، كان لدى المديرين والموظفين خوف من الدخول إلى أقسام السجن. وأشار أحدهم إلى أن الزيارة المشتركة التي تمت مع معهد السلام الأمريكي (USIP) كانت المرة الأولى التي دخل فيها العنبر الرئيسي للسجن وطلب الانسحاب على نحو متكرر بسبب خوفه.

تتطلب الإدارة الفعالة للسجون أن يكون هناك فهم مفصل للديناميكيات الداخلية للسجن والاهتمام بمخاوف المسجونين والموظفين والاتصال المنتظم بجميع جهات السجن لضمان التفاعل مع القضايا الجديدة وتوقعها.

حراس السجون

بصرف النظر عن القائمة المحدودة الخاصة بالواجبات والممنوعات للعاملين بالسجون بشكل عام، فإن التوجيه الضئيل حول دور حراس السجون يكمن في منظومة السجن. وقد تمت الإشارة إلى حراس السجون بشكل قليل الوضوح في قانون السجون ولوائحه التنظيمية، ولم يتم تقديم توضيح لدورهم وواجبات عملهم. كما أشارت اللوائح التنظيمية إلى أنه "يتعين [توضيح] الاختصاصات والمسؤوليات وواجبات العمل" من قبل مدير السجن، وهذه مسؤولية مهمة لم يدركها أغلبية مدراء السجون.[18] وتؤدي حالة عدم الوضوح إلى أدوار غير واضحة وغير محددة، وفي بعض الأوقات، غير مناسبة يقوم بها حراس السجون بداخلها.

في البداية، يجب أن يتم التمييز بين حراس السجون التابعين لمصلحة السجون وحراس الأمن الخارجي. إذ يتم تكليف حراس أمن محيط السجن بحراسة المحيط الخارجي للسجون بشكل دوري من قبل وزارة الداخلية. وهم يتلقون تدريباً أمنياً، ويحملون الأسلحة النارية، وكان يتم الإشراف عليهم على نطاق واسع للتأكد من ارتدائهم الزي الرسمي الخاص بهم وتواجدهم في أماكن عملهم. وعلى الجانب الآخر، يتم توظيف حراس السجون مباشرة من قبل مصلحة السجون، ويقومون بأداء مهامهم الوظيفية داخل مجمع السجن، ويتعاملون بشكل مباشر مع المسجونين، ولا يحملون الأسلحة النارية. إن عدم ارتداء الحراس الزي الرسمي الخاص بهم بشكل مستمر يؤدي إلى صعوبة التمييز بينهم وبين المحتجزين غير المرتدين لزي السجن (انظر الصورة رقم 1).

وقد تم الإبلاغ بشكل عام عن تلقي حراس السجون القليل من التدريبات أو عدم تلقيهم أي تدريب على الإطلاق. كما أنه لم يتم تقديم أي دورة تدريبية متخصصة لحراس السجون. ويتلقى بعض الحراس تدريباً أمنياً أساسياً من قبل وزارة الداخلية. وأفاد عدد قليل من الحراس في كل سجن بأنهم شاركوا في دورات تدريبية متخصصة قصيرة مخصصة لهم.

الصورة 1. الحرس عند البوابة، سجن تعز المركزي

يتوفر لدى حراس السجون قدر قليل من الوعي بأدوار عملهم؛ مما يجعل من الصعب عليهم بشدة مراقبة الأشخاص المحتجزين ورعايتهم. ففي معظم السجون، على سبيل المثال، قام العديد من الحراس بتفويض الكثير من مهام عملهم، بدرجات متفاوتة، للأشخاص المحتجزين؛ حيث لوحظ أن الأشخاص المحتجزين المشاد بحسن انضباطهم يتولون مسؤولية المهام الأساسية للحراس، مثل مراقبة المفاتيح. وفي بعض الحالات، أظهر طاقم العاملين استخدام القوة بشكل غير ملائم وفي بعض الأحيان بشكل مفرط؛ بداية من الصراخ في الأشخاص المحتجزين ودفعهم بالعصا والقضبان والأحزمة والسلاسل الطويلة للسيطرة عليهم. وفي مراكز أخرى، لوحظ أن حراس السجون لديهم علاقات قوية مع المحتجزين، كأن يمضغوا القات معهم خارج المناطق الآمنة.

وبالرغم من ذلك، أظهر فريق البحث تعاطفه مع حراس السجن، الذين بصفة عامة لم يريدوا التعامل عمدًا بشكل سلبي مع المحتجزين، ولكن تم وضعهم بكل بساطة في مناصب شديدة الخطورة والضغط، دون تحديد واضح لمهام وظيفتهم، أو حدود سلوكياتهم، أو المهارات والمعرفة المطلوبة لتولي مسؤولية الرعاية والأمن وإدارة المسجونين بشكل ملائم. هذه الإخفاقات المنهجية لها تأثير سلبي على كلٍ من التعامل مع الأشخاص المحتجزين والحراس أنفسهم. وقد بدا على الحراس علامات الإجهاد النفسي والخوف والتوتر - مثل القلق وعدم الاستعداد لدخول أقسام داخل السجون، وكذلك الا مبالاة أو الخوف أو الغضب عند التعامل مع السجناء - وأعرب عدد من مديري السجون عن قلقهم إزاء الحالة النفسية للموظفين.

بدا على الحراس علامات الإجهاد النفسي والخوف والتوتر - مثل القلق وعدم الاستعداد لدخول أقسام داخل السجون، وكذلك الا مبالاة أو الخوف أو الغضب عند التعامل مع السجناء - وأعرب عدد من مديري السجون عن قلقهم إزاء الحالة النفسية للموظفين.

طاقم الموظفين المتخصصين

تشير قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (SMRs) إلى:"أنه لابد من التأمين الدائم"، بقدر الامكان، "لأعداد كافية من الاختصاصيين مثل الأطباء النفسيين والخبراء في علم النفس والأخصائيين الاجتماعيين والمدرسين والمدربين المهنيين". [19]وتلتزم اللوائح التنظيمية لقانون السجون بروح هذه المعايير مع تحديد مدة العمل و تفاصيل المهام الوظيفية للأخصائيين الاجتماعيين و النفسيين داخل السجون و تحديد تفاصيل التدريب العملي و المهني. [20]وفي الحقيقة وبالرغم من ذلك، لا تزال اللوائح التنظيمية تطلعية. وقد لوحظ أن عدداً قليلاً من الموظفين المتخصصين الذين يعملون بشكل دائم يقومون بتنفيذ المهام المحددة لهم خلال زيارات السجون. كما أن غالبية الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين لا يعملون بنظام الدوام الكامل، ومدراء السجون يشددون بشكل عام على ضرورة زيادة تكرار الزيارات وعدد الاخصائيين. ونظريًا يتم تكليف

الموظفين المتخصصين في المجال التعليمي الذين تم توظيفهم تحت إشراف وزارة التربية والتعليم وطاقم الموظفين الطبي التابع لوزارة الصحة، بالعمل في السجون، ولكن مع القيام بزيارات دورية بدلاً من العمل بدوام كامل. وبالإضافة إلى ذلك، وبخلاف التعليقات العامة المتعلقة بعدم كفاية أعداد الموظفين المتخصصين لتلبية الاحتياجات، لم تكن الصورة الكاملة حول مدة الزيارات ومدى انتظامها واضحة أو متاحة في معظم المنشآت.

نسب الموظفين

لقد كان من الصعب التأكد من دقة أعداد حراس السجون في العديد من منشآت الاحتجاز. ولم تستطع العديد من المنشآت تقديم أرقام بذلك، مما يشير إلى أن الإدارة لا تحتفظ بسجلات دقيقة، كما أنه من الصعب التمييز بين حراس السجون وموظفي أمن محيط السجون الخارجي. وعندما أتيحت الأرقام، كان من الصعب فصل الموظفين لكي يتم على نحو مفصل تحديد عدد حراس السجون الذين لديهم تعامل مباشر مع الأشخاص المحتجزين، وعدد حراس محيط السجون الخارجي، وعدد المتخصصين والموظفين الإداريين في المنشآت (انظر الجدول 2).

الجدول 2. تقدير أعداد المسجونين والموظفين في السجون

	المسجونين	الموظفين
السجن المركزي في صنعاء	2,326	550
السجن المركزي في عدن	723	100
السجن المركزي في تعز	1,577	300
السجن المركزي في الحديدة	951	141
السجن المركزي في إب	1,235	130
السجن المركزي في المكلا	483	191
السجن المركزي في سيئون	87	105
سجن المعلم للحبس الاحتياطي	315	43
سجن الهبره للحبس الاحتياطي	250	35
سجن عليا للحبس الاحتياطي	330	47
سجن الثورة للحبس الاحتياطي	170	36
سجن الحديدة للحبس الاحتياطي	201	51
سجن إب للحبس الاحتياطي	300	20

على الرغم من أن الأرقام المقدمة تشير إلى أن نسبة الموظفين بالنسبة لعدد المحتجزين كافية، فإن حالة عدم الوضوح بشأن العدد الدقيق من الحراس الذين يتعاملون مع المسجونين وارتفاع معدلات تغيب الحراس خاصة ليلاً تشير على الأرجح إلى أن النسبة أقل بكثير من الناحية العملية (انظر الجدول 3).

الجدول 3. تقدير نسب المسجونين والموظفين في السجون

	عدد المسجونين الإجمالي	عدد الموظفين الإجمالي	النسبة
السجن المركزي في صنعاء	2,326	550	1:4
السجن المركزي في عدن	723	100	1:7
السجن المركزي في تعز	1,577	30	1:53
السجن المركزي في الحديدة	951	141	1:7
السجن المركزي في إب	1,235	130	1:10
السجن المركزي في المكلا	483	191	1:3
السجن المركزي في سيئون	87	105	1:1
سجن المعلم للحبس الاحتياطي	315	43	1:7
سجن الهبره للحبس الاحتياطي	250	35	1:7
سجن عليا للحبس الاحتياطي	330	47	1:7
سجن الثورة للحبس الاحتياطي	170	36	1:5
سجن الحديدة للحبس الاحتياطي	201	51	1:4
سجن إب للحبس الاحتياطي	300	20	1:15

إن عدم كفاية مهارات الموظفين وتدريبهم يعد أحد نقاط الضعف الأكثر وضوحًا التي تعوق أداء مهام منظومة السجون اليمنية على نحوٍ سليم. وقد وضعت القواعد النموذجية الدنيا ثلاثة شروط:

- يجب أن يكون لدى الموظفين قدر كافٍ من التعليم والذكاء.
- قبل تولي مهام العمل، يجب منح الموظفين دورة تدريبية حول مهام عملهم العامة والخاصة، ويلزم عليهم اجتياز الاختبارات النظرية والعملية.
- بعد تولي مهام العمل وأثناء عملهم، يجب على الموظفين الحفاظ على مستوى معرفتهم وقدراتهم المهنية والعمل على تحسينها، وذلك من خلال حضور دورات تدريبية أثناء الخدمة يتم تنظيمها على فترات مناسبة.[21]

وينبغي إيلاء الاهتمام إلى مراجعة أعداد الموظفين، ومراجعة المهام والأدوار والبروتوكولات، والتدريبات. قد يكون لتوفير تدريب متخصص لحراس السجون تأثير تحولي على منظومة السجون؛ حيث يعمل ذلك على تعزيز ثقة ومهارات الحراس اللازمة لأداء دورهم الصعب والمطالبة بمستويات احترافية ومهنية أعلى في المقابل. ولقد كان واضحًا أن الحراس الذين تلقوا دورة تدريبية قصيرة متخصصة كانوا يتمتعون بكفاءة أعلى وأظهروا المزيد من الفخر في عملهم. ومع مرور الوقت، يمكن تطوير كادر مهني من حراس السجون المتخصصين. وينبغي أن يتلقى جميع حراس السجون تدريبًا مخصصًا لحراس السجون من مناهج مصممة خصيصًا تتضمن موضوعات نظرية وعملية على حدٍ سواء مع منح تدريبات تنشيطية منتظمة أثناء أداء الخدمة، وتدريب حساسية، وتقييم ودعم نفسي. وكركن أساسي من هذه الممارسة العملية، فإنه يجب مراجعة الأدوار القيادية في السجون والمسؤوليات والمسار الوظيفي والتدريب. كما ينبغي تطوير مناهج التدريب الأساسي والمتخصص بما يتماشى مع قانون السجون ولوائحه التنظيمية والكتيبات الخاصة بحقوق الموظفين والمسجونين، مع الوضع في الاعتبار انخفاض معدلات محو الأمية في تطوير البرامج التدريبية.[22]

بالإضافة إلى ذلك، نظرًا لأن مسؤولية عدد كبير من خدمات منشآت السجون تقع على عاتق جهات فاعلة مؤسسية من خارج مصلحة السجون، ولكن هناك قصور في تقديم الخدمات في الوقت الحالي، ينبغي إجراء نقاش بين الوزارات فيما يتعلق بتقديم دعم متخصص ونشره وتمويله. وينبغي إشراك جميع الوزارات ذات الصلة؛ بما في ذلك وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الرعاية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة.

الوضع الأمني للسجون

يعد الوضع الأمني في منظومة السجون اليمنية ضعيفًا بشكل عام. وعلى الرغم من عدم إمكانية إجراء تقييم فني مفصل لمتطلبات وقضايا الأمن في جميع السجون في هذا البحث، فقد كانت المخاوف الأساسية المتعلقة بالوضع الأمني ملحوظة بشكل واضح، كما أعرب مدراء السجون عن قلقهم بشأن التحديات والتهديدات الأمنية القائمة أمامهم. وتفتقر السجون إلى البنية التحتية المادية والخبرات الفنية التي تساعد على مواجهة التهديدات الأمنية والإرهابية الخطيرة في اليمن، وإلى العديد من العوامل الأخرى التي يتم ذكرها بالتفصيل في الأوضاع التالية التي تتسم بانعدام الأمن والتعقيد.

شهدت جميع السجون المركزية التي تمت زيارتها حالة هروب واحدة أو أكثر حديثًا، وأفاد أربعة منسبعة سجون مركزية بحدوث غارات خارجية بالتنسيق مع مسجونين.

أصبحت حالات الهروب من السجون هي القاعدة في اليمن. وقد شهدت جميع السجون المركزية التي تمت زيارتها حالة هروب واحدة أو أكثر حديثًا، وأفاد أربعة من سبعة سجون مركزية بحدوث غارات خارجية بالتنسيق مع مسجونين. كما أفادت جميع السجون بمواجهة تهديدات دائمة ومخاطر مستمرة متعلقة بحدوث غارات خارجية، وأشار السجن المركزي في عدن إلى أن القنابل يتم إلقاؤها على الجدار غير الآمن المحيط بالسجن. وتتم غالبية حالات الهروب على نطاق صغير - حيث يستغل المسجونين حالة ضعف الأمن وقلة كفاءة الموظفين. ويعد الانتحار شكلًا آخرًا شائعًا لهروب الأشخاص المحتجزين. وعلى الرغم من أن السلطات لا تقوم بتسجيل أرقام، إلا أن وسائل الإعلام حاولت توثيق الحالات، مع تسليط الضوء على سوء الأوضاع الأمنية والشعور باليأس من جذورهما.[23]

كما تشهد المنظومة أيضًا عددًا متزايدًا من العمليات المعقدة والمنظمة التي تتضمن استخدام قوة خارجية وأدلة على تواطؤ الموظفين وإشراك جماعات إرهابية، من أبرزها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (AQAP). كما أعرب مدراء السجون بشكل موحد تقريبًا عن شعورهم بالخوف في المقام الأول من تعرضهم لهجوم خارجي، وكذلك الشعور بالعجز عند مواجهة الجماعات الإرهابية والإجرامية المجهزة بموارد أكبر بكثير مما هو متاح لهم.

الهروب المنظم من السجن المركزي في صنعاء - فبراير/ شباط 2014

في 13 فبراير/ شباط 2014، قام تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (AQAP) بتنفيذ عملية هروب مستهدفة كبيرة في السجن المركزي في صنعاء. فحينما كان حراس أمن وزارة الداخلية المسؤولين عن تأمين محيط السجن مشتبكين في تبادل إطلاق النار عند مدخل المنشأة الرئيسي، اخترقت سيارة مفخخة يقودها انتحاري جدار المحيط الجانبي المجاور لمقر مصلحة السجون، مما أدى إلى إصابة عدد من الموظفين في الداخل. ثم دخلت عناصر من تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (AQAP) المنشأة، وتغلبوا على حراس السجن وقاموا بتهريب تسعة وعشرين محتجزًا، من بينهم تسعة عشر شخصًا مشتبها به من تنظيم القاعدة. ويشتبه في تعاون كلٌ من الموظفين والمحتجزين حيث تم نقل الأشخاص المحتجزين التابعين لتنظيم القاعدة إلى مبنى أقل أمنًا مجاورًا للجدار المحيط بالسجن المستهدف، بزعم محاولة عزلهم عن المسجونين الرئيسيين. ولا تزال التحقيقات جارية لتحديد تورط الموظفين في العملية من عدمه.

الصورة 2. حارس عند الجدار المحيطي بالقرب من موقع الهجوم

إن الهجوم على السجن المركزي في صنعاء يعد واحدًا من سلسلة من عمليات الهجوم على السجون أو الهروب منها، التي قام بها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (AQAP). وتم إيضاح عدد من حالات الاشتباه البارزة بتورط تنظيم القاعدة والاشتراك في كثير من الأحيان في تهريب عناصره، في الجدول 4.

الجدول 4. عمليات الهروب من السجون التي قام بها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (AQAP)

العام	الموقع	العدد
2014	السجن المركزي في صنعاء	19 عنصرًا تابعين لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، إجمالي العدد 29
	السجن المركزي في المكلا	6
	السجن المركزي في سيئون	6
2013	السجن المركزي في صنعاء	أقل من 300 محاولة
	السجن المركزي في الضالع	1
	السجن المركزي في عدن	2
	قسم التحقيقات الجنائية في عدن	7
	السجن المركزي في أبين	4، 3 عناصر تابعين لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية
2012	السجن المركزي في صنعاء	3
	السجن المركزي في تعز	4، 13 محاولة
	السجن المركزي في البيضاء	365
	السجن المركزي في الحديدة	5
	مركز الاحتجاز التابع لمنظمة الأمن السياسي في عدن	15 عنصراً تابعين لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية
	السجن المركزي في لودر	3 عناصر تابعين لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية
2011	سجن صابر	20 (مدعومين من قبل الانفصاليين التابعين للحراك الجنوبي)
	السجن المركزي في عمران	10
	السجن المركزي في المكلا	63 عنصراً مشتبهاً به من تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية
2007	السجن المركزي في تعز	3
2006	مركز الاحتجاز التابع لمنظمة الأمن السياسي في صنعاء	23
2003	مركز الاحتجاز التابع لمنظمة الأمن السياسي في عدن	10

ملاحظة: هذه الأرقام مأخوذة من العديد من المصادر الإعلامية المحفوظة في ملف مع المؤلفين، وبالتالي تعد هذه الأرقام تقريبية.

ساهم أيضًا الصراع الدائر في بعض المحافظات منذ عام 2011 في ارتفاع حاد في عدد حالات الهروب. وفي عام 2011، أدى القتال المفتوح والقصف الجوي إلى الإضرار بالسجن المركزي في محافظة أبين، وتمكين جميع المسجونين من الهروب. ولم يتم إصلاح هذا السجن حتى الآن، ويُحتجز المسجونون في السجن المركزي في عدن القريب. وفي الآونة الأخيرة، أدى القتال الدائر في محافظة عمران إلى تكرار حالات الهروب الجزئي أو الكلي للمسجونين، حيث هرب إجمالي عدد 470 شخصاً محتجزاً.[24]

بالنسبة للسجون الاحتياطية، فقد كانت حالات الهروب والغارات الخارجية أقل حدوثًا. وعلى الرغم من اعتبار هذه المنشآت وتقييمها بأنها أقل عرضة لحدوث عمليات هجوم عليها، فلا يتم احتجاز المسجونين الأكثر خطورة بشكل عام في مثل هذه المنشآت خلال مرحلة انتظار محاكمتهم، ولكن يتم نقلهم بدلاً من ذلك إلى السجون المركزية أو مراكز الاحتجاز التابعة لمنظمة الأمن السياسي، التي شهد كلٌ منها حدوث حالات هروب وغارات خارجية.

يأتي الهدف الرئيسي لهذا التقرير من منظور نظام العدالة الجنائية المحلي، ولكن تم تركيز الاهتمام الدولي الأكبر في الآونة الأخيرة على الأنظمة الإصلاحية في اليمن، نظرًا لأن الغالبية العظمى من المعتقلين في خليج غوانتانامو لديهم الجنسية اليمنية. وعلى الرغم من أنه تم تحرير الغالبية العظمى من هؤلاء المعتقلين في

الحجز (سبعة وخمسون معتقلاً) بغرض نقلهم، فلم تتم إعادتهم إلى الوطن نظرًا لضعف الوضع الأمني في اليمن. ويبدو أن الموجة الأخيرة من عمليات الهروب من السجون تؤكد المخاوف المتعلقة بالوضع الأمني لنظام السجون في اليمن، كما أن هشاشة مؤسسات إنفاذ القانون التابعة للدولة تثير الشكوك حول القدرة على مراقبة مسجوني خليج غوانتانامو الذين تمت إعادتهم إلى الوطن، أو منع عودتهم إلى أعمال الإجرام.

البنية التحتية الأمنية التي أشار مديرو السجون إلى أنها مطلوبة وليست متوفرة حاليًا:

- جدران محيطية بالخرسانة المسلحة
- أبراج حراسة عالية بالإضافة إلى ممرات مراقبة
- حواجز خرسانية على الطرق المجاورة
- أبواب إلكترونية
- العصي الأمنية
- كاميرات مراقبة
- شاحنات مدرعة للنقل
- بنادق صاعقة لمكافحة أعمال الشغب
- تجهيزات مكافحة الشغب والتدريب المتخصص
- أجهزة تشويش للهواتف الخلوية
- صفارات الإنذار في حالات الطوارئ
- زي السجناء
- أجهزة الراديو ثنائية الاتجاه للموظفين
- ساحات معبدة
- تقسيم آمن لمناطق الساحات

أفادت ستة من أصل سبعة سجون مركزية بوجود مشاكل أمنية داخلية معتادة، مثل الاضرابات وأعمال الشغب وإيذاء السجين لنفسه، والاشتباكات - وهذه المشاكل تزداد حدتها بسبب الاكتظاظ.

أفادت ستة من أصل سبعة سجون مركزية بوجود مشاكل أمنية داخلية معتادة، مثل الإضرابات وأعمال الشغب وإيذاء السجين لنفسه، والاشتباكات - وهذه المشاكل تزداد حدتها بسبب الاكتظاظ. وقد قام المسجونون في السكن المركزي في الحديدة، على سبيل المثال، بالعديد من عمليات الإضراب عن الطعام، سعيًا لتسليط الضوء على ما تشهده قضاياهم من تأخير، وعلى ما تقترفه المحاكم من مظالم ملموسة وعلى سوء الأوضاع. وبعد عمليات الهروب وأعمال الشغب في السجن المركزي في تعز في عام 2012، تراجع الوضع الأمني الداخلي كثيرًا وخرج عن السيطرة لدرجة عدم قدرة الحراس على الدخول إلى المبنى. وقامت السلطات بإغلاق المياه والكهرباء لعدة أيام قبل الدخول مرة أخرى، بزعم عقاب المسجونين وتهدئتهم. وفي محافظة إب، يقوم المسجونون بعمل إضرابات بشكل دائم بسبب ما تشهده قضاياهم من تأخير. وفي أحد الحوادث، قام عدد من المسجونين المحكوم عليهم بالإعدام بإشعال حريق أثناء احتجاجهم مما أدى إلى موت ثمانية أشخاص.

يأتي التحكم في المفاتيح على صعيد الأمن الأساسي - وهو أكثر إجراء يسهل إصلاحه من قبل قيادة السجون. وتقع مسؤولية هذا الإجراء في المقام الأول على عاتق ممثلين معينين في كل زنزانة. ففي معظم المنشآت التي تمت زياراتها تقريبًا، يقوم الموظفون باستدعاء المسجونين المسؤولين عن حمل مفاتيح الزنزانات لفتح أبواب الزنزانات المغلقة وتقديم أعداد المحتجزين في كل زنزانة - يبدو أن هذا الإجراء أصبح العرف في منظومة السجون. وفي عدد من الحالات، يجد الحراس أنفسهم إما لا يستطيعون الدخول إلى الزنزانات أو الخروج منها لفترات طويلة، بينما يبحث المسجونون أو الموظفون عن حاملي المفاتيح من بين نزلاء السجون الفوضوية، الأمر الذي يوضح بعض المخاطر المتعلقة بالأمن والسلامة. وعلاوة على ذلك، في السجن المركزي في المكلا، ادعى أحد السجناء أنه بمثابة نائب المدير، ورحب بفريق البحث، وكان يحمل هاتفًا خلويًا في يديه، ويُصدر أوامر للحراس، ويُعارض ويُبطل قرارات الموظف المسؤول.

إن المهام الأمنية الأساسية التي يقوم بأداءها المسجونون تترك مسؤولية السيطرة على الزنزانات الداخلية لهم، مع منح بعض المحتجزين مناصب وسلطات أفضل على الآخرين؛ مما يُشكل تهديدًا خطيرًا على الوضع الأمني وسلامة المسجونين. لذا يتعين إعادة النظر على وجه السرعة في السياسات والتدابير التأديبية المقابلة وتعديلها لضمان الحفاظ على الإشراف الكامل على جميع مفاتيح الزنزانات وأجهزة القفل وعلى الساحات الترفيهية والتخزين من قبل الموظفين فقط وتحت إشراف وسيطرة قيادة السجون الصارمة. وينبغي كذلك وضع خطط للحفاظ على السلامة ولحالات الطوارئ لضمان إمكانية الوصول بسهولة إلى جميع مفاتيح الزنزانات والمخارج من قبل الموظفين المخصصين للسجون وإتاحتها للموظفين الذين يقومون بتأدية واجباتهم في جميع الأوقات. كما يجب اتباع إجراءات وأنظمة مراقبة صارمة وذكر تفاصيل مسؤولية ومكان جميع المفاتيح المتاحة والأقفال في جميع الأوقات.

وقد تمت ملاحظة وجود هواتف خلوية وأغراض محظورة أخرى في حوزة المحتجزين في معظم المنشآت. أشارت السلطات ومدراء السجون بمواجهة صعوبة في منع هذه الأغراض المحظورة، وذكر محافظ مدينة تعز أنه عندما حدثت عملية الهروب من السجن في عام 2012، "لسنوات لم يكن لدى الشرطة إمكانية الوصول

الكامل. ولم يكن يدخل أحد إلى [العنابر]. وعندما دخلوا وجدوا أسلحة وخمر وحشيش". وفي السجن المركزي في المكلا، اشتكى المسجونون من الدور الذي يلعبه الحراس في تهريب الأغراض المحظورة إليهم. وفي قلب مثير للأدوار، ذكر المسجونون أنهم يفتشون الحراس عند دخولهم المنشأة لأنهم يعتقدون أن الحراس يقومون بتهريب المخدرات إلى السجن مقابل المال وتوزيعها داخل السجن. كما أن بيع واستهلاك القات كان أيضًا أمرًا ظاهرًا في جميع المنشآت، وغالبًا ما يشترك فيه الحراس والمحتجزون المكلفون بذلك.

وقد لاحظ فريق التفتيش دخول موظفي عدد من المنشآت إلى مجمعات السجون وأماكن الزنزانات حاملين أسلحة نارية ظاهرة علنًا ومخفية. ينبغي حظر دخول الأسلحة النارية داخل مجمعات السجون تمامًا، وينبغي استخدامها لتأمين المحيط الخارجي فقط. كما يتعين على مصلحة السجون إعادة النظر في السياسة الخاصة بالأسلحة النارية وتنفيذها جنبًا إلى جنب مع إجراءات المراجعة الأمنية الأوسع. وقد يعتبر كلٌ من قيادة السجون والموظفين الأسلحة النارية بمثابة وسيلة للحماية من نزلاء السجون غير المنضبطين، ولكن هناك خطر بالغ من حصول المسجونين على أسلحة نارية ومن المحتمل أن يكون له عواقب وخيمة.

وعلى الجانب الإيجابي، لوحظ استخدام أدوات تقييد الحركة، مثل الأغلال والأصفاد، على نطاق صغير فقط أثناء نقل المعتقلين وأثناء مثولهم أمام المحكمة بما يتماشى مع المعايير الدولية. [25] ولم يُلاحظ تقييد المسجونين بالأغلال داخل المنشآت أو لمعاقبتهم بأي شكل من الأشكال. وقد تم تسليط الضوء على مسألة وجود نقص في الأصفاد المستخدمة لنقل المسجونين في عدد قليل من المنشآت.

يُعد تحسين الوضع الأمني والحفاظ على السلامة في السجون المركزية أحد الاحتياجات الأكثر إلحاحًا. إذ أن إعادة النظر في الوضع الأمني بشكل كامل لجميع السجون يعد أمرًا حتميًا، بالإضافة إلى تمويل عملية إصلاح البنية التحتية الأمنية وتعزيزها. ويجب أن تكون عملية توضيح الإجراءات والبروتوكولات الأمنية الأساسية لموظفي السجون وغرسها فيهم - مثل الحاجة إلى الحفاظ على التحكم في المفاتيح ومنع حمل الأسلحة النارية داخل زنزانات السجون - في صميم أية مبادرات تدريبية جديدة. كما ينبغي توسيع وتوضيح مثل هذه الأحكام البسيطة والأساسية المتعلقة بالحفاظ على النظام والأمن في اللوائح التنظيمية لقانون السجون التي تتيح حاليًا تفاصيل ضئيلة حول هذا الموضوع.

البنية التحتية المادية

يختلف تصميم وبناء منشآت السجون المركزية إلى حدٍ كبير - بدءًا من الشكل الاستعماري البريطاني للسجن المركزي في عدن وشكل مباني سبعينيات القرن العشرين للسجن المركزي في صنعاء والحديدة. وتقع منشآت السجون المركزية بشكل أساسي في المناطق الحضرية أو شبه الحضرية، ويقع العديد منها حاليًا على مقربة من المجتمعات نظرًا لزيادة عدد سكان المدن وامتدادهم إلى المناطق المحيطة. وعلى الرغم من أنه تم بناء الغالبية العظمى من المنشآت التي تمت زيارتها، باستثناء السجن المركزي في محافظتي تعز والحديدة، كسجون، فقد تجاوز عدد نزلاء السجون المتزايد قدرة استيعاب التصاميم الأصلية للسجون. إن حالات القصور في البنية التحتية تعمل على الحد من إمكانية احتجاز المسجونين بشكل آمن وإنساني، وهذه الحقيقة تم الاعتراف بها من قبل مدراء السجون وإدراجها كأحد المخاوف الأساسية التي تؤثر على الوضع الأمني للسجون وعلى وضع المسجونين. وقد عرضت تصاميم السجون جميعها المشكلات التي تحتاج إلى اهتمام عاجل بها وإصلاحها، مثل المياه والصرف الصحي والأسلاك والكهرباء والوضع الأمني.

وعلى الرغم من أنه لم يتم الاتفاق على مجموعة من المعايير الخاصة بالبنية التحتية للسجون، إلا أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) أصدرت دليلاً إرشاديًا في عام 2012 حول التنظيم المادي والبنية التحتية الأساسية في المياه ومنشآت الصرف الصحي والصحة العامة والمسكن في السجون: إرشادات تكميلية. [26] ويجب أن تتضمن السجون المنشآت التالية:

- مبان مخصصة لنوم الأشخاص المحتجزين
- المنشآت الصحية بما في ذلك المراحيض والحمامات
- ساحات مفتوحة في الهواء الطلق
- ساحات لممارسة الرياضة في الهواء الطلق وملاعب رياضية
- مطابخ
- منشآت خاصة بالرعاية الصحية

- قاعات زيارات لمقابلة العائلات والممثلين القانونيين
- مكاتب لإدارة السجون
- قاعات للصلاة
- مخازن
- ورش عمل
- فصول دراسية
- غرف متعددة الأغراض
- مكتبة
- أنظمة المياه والصرف الصحي
- سكن وخدمات للموظفين
- مناطق عزل

على الرغم من أن السجون المركزية اليمنية لديها بالفعل العديد من العناصر المادية الأساسية المنصوص عليها في الأدلة الإرشادية للجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، إلا أن كلاً من المعايير المادية والأداء بها يتسمان بالضعف أو عدم الكفاءة. فعلى سبيل المثال، لوحظ افتقار الزنزانات والممرات الداخلية لمجمعات الزنزانات بشكل عام إلى الضوء الكافي، أو التهوية، أو المساحات الكافية، أو مزيج من ذلك. كما أن أنظمة الصرف الصحي محملة فوق طاقتها بشكل عام ويلزم إجراء بعض الإصلاحات بها، علاوة على أن بعض مطابخ السجون غير صحية ويلزم تحسينها. والعيادات الطبية لا تكفي بشكل عام الاحتياجات الصحية للمسجونين.

قد تتمثل أحد أكثر عيوب التصميم المثيرة للاهتمام بشكل عام تقريبًا في تصاميم السجون المركزية، في عدم وجود مساحات كافية مفتوحة وترفيهية يمكن السيطرة عليها بشكل آمن. ونظرًا لوجود عامل الازدحام الشديد، نجد أن نزلاء السجن يتم وضعهم معًا بشكل عام في ساحات السجون أثناء النهار دون أية قيود؛ مما يحد من إمكانية فصل المسجونين وفقًا لنظام التصنيف - وتعد هذه المشكلة إدارية بشكل جزئي ولكنها ازدادت نظرًا لعدم كفاية الساحات بشكل كبير. وقد أثار هذا الوضع قلقًا في السجن المركزي في الحديدة بصفة خاصة، حيث كانت المجمع الخاص بالذكور مزود بساحة مركزية مغطاة لا تسمح بدخول ضوء الشمس. وفي عدد من المنشآت، نجد الساحات المفتوحة متاحة داخل مجمعات السجون، ولكن يتم استخدامها بشكل سيء أو لم يتم تخصيص أي أموال لتحسين الساحات المفتوحة. ويتم تخصيص مساحات قليلة أو ساحات لممارسة الرياضة البدنية والقليل من الملاعب الرياضية المحدودة. وبالمثل، نجد ورش العمل التدريبية التعليمية والعملية والمهنية في العديد من المنشآت إما مغلقة أو غير مستخدمة بشكل تام نظرًا لخفض التمويل.

الصورة 2. الساحة المغطاة، السجن المركزي في الحديدة

تم إنشاء منشآت الحبس الاحتياطي التي تمت زيارتها بين المباني التي تم تشييدها في الآونة الأخيرة التي يعود تاريخها إلى عام 2000 فصاعدًا. تتبع هذه المنشآت نفس التصميم الموحد أو ما يشابهه، وهي غير مزودة بأنشطة ترفيهية أو أنشطة للسجون، كما أنها مميزة بالممرات والسلالم الضيقة، وخيارات الخروج محدودة؛ حيث يثير كل ما سبق مشكلات أمنية للموظفين ويحد من قدرتهم على المراقبة الداخلية. كما يقع عدد من منشآت الحبس الاحتياطي على مواقع صغيرة جدًا للسماح بتأمين محيط السجن بشكل كافٍ أو المساحات المفتوحة، كما أنها قريبة جدًا من مناطق العمل والأماكن السكنية المجاورة لضمان تأمين كل من سكان المدن والمحتجزين. إن منشآت الحبس الاحتياطي لا توفر أنشطة رياضية أو ترفيهية للمسجونين، كما أنها تفتقر بشكل موحد إلى الفصول الدراسية والمكتبات ومنشآت العمل الأخرى. وكل هذا بحجة أن مراكز الاحتجاز هذه مؤقتة، ولكن نظرًا للطبيعة المائعة وغير المحددة لفئات المعتقلين ولفترات الحجز قبل المحاكمة وقبل تنفيذ العقوبة المطولة، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر إلى مستوى الرعاية في تلك المنشآت.

شهدت أربعة من أصل خمسة منشآت للحبس الاحتياطي تم زيارتها مشاريع توسعية وتجديدية، بما في ذلك بناء طوابق إضافية لزيادة القدرة الاستيعابية وإصلاح الزنزانات الموجودة وتحويل الأسطح المسطحة إلى مناطق ترفيهية للسماح بدخول الهواء الطلق وأشعة الشمس. وتعد هذه الإصلاحات وإيلاء الاهتمام إلى المنشآت التي تعاني من مشكلات أمرًا جديرًا بالذكر والثناء، ولكن هذه الإصلاحات التي هي قيد التنفيذ لا تعمل على حل عيوب التصميم الأساسية الأوسع نطاقاً في المنشآت. إن زيادة القدرة على الاستيعاب في المنشآت قد تتسبب في مزيدٍ من الضغط على أنظمة الصرف الصحي والكهرباء والمياه والاحتياجات الطبية، كما أنها ستزيد من الضغط الأمني على العاملين في السجون. وكذلك فإن تحويل مساحات الأسطح المسطحة على الأقل سيعمل على السماح بدخول الهواء النقي وأشعة الشمس بقدر أكبر، ولكن لن يعالج بشكل كافٍ مشكلة حاجة المنشآت إلى مساحات ترفيهية ورياضية مناسبة.

وعلى المدى القصير والمتوسط، سيتم مراجعة المساحات المفتوحة والإصلاحات المحتملة. في عدد من المنشآت، هناك بعض الإجراءات الفورية المحتمل حدوثها وينبغي البدء بها. فعلى سبيل المثال، يسهل تجنب مشكلة عدم إمكانية دخول ضوء الشمس للمسجونين في السجن المركزي في الحديدة نظرًا لوجود مساحات داخلية وفيرة في السجن. وينبغي إيلاء الاهتمام بقدر أكبر إلى تحسين مساحات ممارسة الرياضة والمساحات الترفيهية والتدابير الأخرى في منشآت الحبس الاحتياطي.

وعلى المدى المتوسط والطويل، ينبغي إعادة تأهيل أو تصميم منشآت الاحتجاز القائمة والنظر بعناية في الاحتياجات الخاصة بمعايير تصميم السجون وإعداد خطط وإجراء مشاورات حول ذلك. فعند تصميم السجون على نحو سليم، يمكن أن يعمل ذلك على تحسين وضع المسجونين بشكل كبير، علاوة على تحسين الاحتياجات الوظيفية للموظفين والوضع الأمني. كما ينبغي أن تكون عملية التشاور مع المنظمات التي وضعت معايير السجون، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، جزءًا من هذه العملية.[27]

سجلات السجون واستعراض البيانات

كانت أساليب الاحتفاظ بملفات وسجلات السجن موحدة نسبياً عبر المنظومة؛ إذ تحتفظ السجون بالملفات الورقية مع أوراق المسجونين؛ بما في ذلك أي قرارات من مكتب المدعي العام ومن المحاكم وما إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام قاعدة البيانات الإلكترونية للمسجونين، والتي تتضمن صوراً وبيانات إحيائية في معظم المنشآت، ويتم ربطها بقاعدة بيانات المسجونين المركزية الموجودة في مصلحة السجون. وأشارت بعض السجون إلى أن النقص في الكهرباء وفي الاتصال بالإنترنت يقف عائقًا أمام عملية الاحتفاظ بالملفات على نحوٍ سليم. كما أشار مدراء السجون إلى أن حالات التأخير في تجهيز الملفات والصعوبات القائمة أمام الحصول على الأوراق الصحيحة والتواصل مع مكاتب المدعي العام والمحاكم تساهم في حالات التأخير في الإجراءات الإدارية.

وفي عدد قليل من المنشآت، يقوم المسجونون أنفسهم بعملية حفظ الملفات والأعمال الإدارية. وعلى الرغم من أن المشاركة المحدودة في بعض الأعمال الإدارية تعد أمرًا مقبولاً في عمالة السجون في مقابل أجر، يجب أن يُحظر تمامًا عمل المسجونين الذي يسمح بإمكانية الوصول إلى البيانات الشخصية أو السجلات أو الأوراق الخاصة بالقضايا التي تتعلق بمسجونين آخرين. وبالمثل، فإن العمل في المجالات الإدارية التي تتضمن عمليات التسليم وتقديم خدمات خارج السجن وأمور خاصة بالبنية التحية يمكن أن يشكل خطرًا أمنيًا ويفتح سبلاً للهروب من السجون.

على الرغم من إيجابية عمليات حفظ الملفات والبيانات من الناحية النظرية، فقد كان من الصعب الحصول على تحليل دقيق بأعداد المسجونين في الحجز داخل كل منشأة. كما أن أعداد المسجونين المقدمة من قبل قيادة السجون لم تتوافق مع العديد من التحليلات الأخرى أو كانت تتناقض مع ما تبعها من ملاحظات أثناء زيارات السجون. لذا ينبغي النظر في إجراء المزيد من عمليات تحليل حالات عدم دقة البيانات على مستوى السجون لمعرفة إذا ما كانت السجون لديها تقارير غير صحيحة أو إذا ما كانت أعداد المسجونين غير صحيحة أو غير متوافقة أو إذا ما كانت هناك حالات تزييف أو مشكلات في عملية حفظ الملفات المرتبطة بالمحاكم أو النيابة العامة.

تعد عملية مراقبة أعداد واتجاهات المسجونين داخل السجون على الصعيد الداخلي والخارجي جزءًا مهمًا من مهمة إدارة السجن على مستوى المقر الرئيسي. وقد قام موظفو المقر الرئيسي بإجراء بعض التحليلات والمراجعات الإحصائية المذهلة لمنظومة السجون، التي ينبغي استمرارها وتدعيمها وتعزيزها من خلال إجراء بعض التقارير الأكثر دقة والاحتفاظ بالبيانات على الصعيد المحلي ومنح المزيد من الوقت والموارد لموظفي المقر الرئيسي المشاركين في البحث الذي يتم إجراؤه حول إدارة منظومة السجون وعملية الإصلاح. وسوف تساعد عملية تعزيز إدارة البيانات الداخلية ومعالجتها ومراقبتها بشكل كبير القيادة العليا على إعداد وإجراء بعض الإصلاحات لمصلحة السجون واتخاذ قرارات حول احتياجات البنية التحتية ونظام تصنيف المسجونين وما يشبه ذلك.

استخدام زنزانات الحبس الانفرادي

كانت زنزانات الحبس الانفرادي موجودة في جميع السجون المركزية ومنشآت الحبس الاحتياطي التي تمت زيارتها تقريبًا. وقد وضعت القواعد النموذجية الدنيا اثنين من البنود ذات الصلة:

- الحفاظ على الانضباط والنظام بحزم، ولكن دون فرض قيود أكثر من الضروري للحفاظ على الأمن وعلى حياة مجتمعية يسودها النظام.
- عدم تنفيذ العقاب من خلال الحبس الانفرادي أو تقليل الطعام إلا إذا قام المسؤول الطبي بفحص المسجون وأقر كتابيًا بأنه قادر على تحمل هذا العقاب.[28]

تعد زنزانات الحبس الانفرادي بشكل عام أحد العناصر الضرورية للبنية التحتية للسجون. وتتمثل المشكلة الأساسية لهذه الزنزانات في كيفية استخدامها، فلم يتم منح إمكانية الوصول لتفتيش زنزانات الحبس الانفرادي على نحوٍ صحيح في جميع المنشآت. ومن بين زنزانات الحبس الانفرادي التي تم التفتيش عليها، تراوحت طبيعة استخدام هذه الزنزانات بشكل كبير، بدءًا من استخدامها كمكاتب أو كأماكن للتخزين ومرورًا باستخدامها كزنزانات للحبس الانفرادي لفترة قصيرة لقمع الاشتباكات أو سوء السلوك، وكانت تتم مراقبتها عن قرب من قبل موظفي السجن ومديره، وحتى استخدامها كأسلوب عقابي يطلق عليه "الثقب الأسود". وفي السجن المركزي في صنعاء، تم احتجاز عدد كبير من المسجونين في اثنتين من الزنزانات المظلمة، وحرمانهم من وصول الضوء الطبيعي إليهم واحتجازهم في أماكن ضيقة للغاية وعدم السماح لهم بإمكانية الوصول إلى المساحات المفتوحة أو المنشآت الصحية المناسبة - وهي إجراءات تفوق أساليب العقاب التي تم منعها بموجب القواعد النموذجية الدنيا وقد تصل إلى مستوى المعاملة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة.[29] ومن بين زنزانتي الحبس الانفرادي، تم تخصيص واحدة منهما للمسجونين الذي تم تصنيفهم كمثيرين لأعمال الشغب الذين يتم احتجازهم في الحبس الانفرادي كأسلوب عقابي لهم، والزنزانة الثانية مخصصة لاحتجاز المسجونين مثليي الجنس "بشكل جزئي لحمايتهم"، ولأنهم يعتبرون أكثر عرضة للهجوم أو لمرتكبي الجرائم الجنسية.

إن عدم إمكانية الوصول الكافي إلى زنزانات الحبس الانفرادي واستخدامها بشكل غير متوافق أدى إلى صعوبة إجراء عمليات تفتيش واسعة لمدى امتثالها للقواعد النموذجية الدنيا. ولم يتم إجراء تفتيش طبي للحبس الانفرادي بشكل واضح. وعلى الرغم من أن استخدام زنزانات الحبس الانفرادي كان يتم بشكل غير ملائم ومفرط في عدد صغير من المنشآت، كما هو واضح ، إلا أنه في منشآت أخرى كان يتم تطبيق سياسات تقليل استخدامها نسبيًا أو عدم استخدامها على الإطلاق. كما أن حالة الاكتظاظ في السجون تؤثر على كيفية استخدام زنزانات الحبس الانفرادي؛ إذ أن حالة الاكتظاظ الشديد في السجون تعكس حالة الاكتظاظ في زنزانات الحبس الانفرادي، وبالتالي حبس المسجونين انفراديًا بطريقة مناسبة عند الضرورة لم يكن دائما أمرًا ممكنًا.

ينبغي إعادة النظر في سياسات وإجراءات استخدام زنزانات الحبس الانفرادي أو وجودها داخل منشآت السجون، وينبغي وضع معايير لها في اللوائح التنظيمية لقانون السجون لتنفيذها؛ بما في ذلك عمليات الاستئناف والمراجعة والرقابة الطبية والإشراف.

التواصل مع المسجونين

إن الحفاظ على خطوط التواصل والعلاقات البناءة بين المسجونين والحراس، والمسجونين وقيادة السجن، والحراس وقيادة السجن يمكن أن يعمل على تعزيز عمليات تدفق المعلومات التي تسهل الإدارة السلسة والقدرة على التعامل مع المخاوف الأمنية والمخاوف المتعلقة بالمسجونين قبل أن تتحول إلى أزمة والنهوض ببيئة سجن تسودها الإيجابية والهدوء. علاوة على أن فهم احتياجات المسجونين سيكون أيضًا مفتاحًا لنجاح أي برنامج إصلاحي قد تتبعه مصلحة السجون والحكومة اليمنية.

في عدد من السجون، أضعفت حالة اكتظاظ المنشآت ونقص الموارد بها من اهتمام الموظفين بالتعامل مع مخاوف المسجونين وشكاواهم ومتطلباتهم. حيث بدا أن الموظفين ليس لديهم وعي بالمسجونين واحتياجاتهم، ولم يتم وضع نظام للتواصل مع المسجونين. وتجدر الإشارة إلى أنه تم استخدام نظام صناديق الشكاوى في جميع المنشآت سابقًا ولكن لم تعد تُستخدم في الوقت الحالي.

كما يلعب نواب المدعي العام المخصصين للسجون المركزية دورًا مهمًا أيضًا في تلقي الشكاوى من المسجونين وإجراء تحقيقات نيابة عنهم. ويتمثل جزء من هذا الدور في إجراء تفتيش دوري للسجون وعمل جولات في أنحائها، ولكن لم يكن واضحًا مدى انتظام تنفيذ هذه الإجراءات واستمراريتها.

وللمضي قدمًا، ينبغي إعادة تنفيذ إجراءات شكاوى المسجونين وإيلاء الاهتمام الفعال بها ومتابعتها. كما ينبغي أن تتضمن عملية تدريب قيادة السجون والحراس ضمان حفاظ الموظفين على العلاقات الإيجابية والتواصل المهني مع المسجونين. وهناك حاجة إلى إبداء المزيد من الملاحظات وإجراء مناقشات مع نواب المدعي العام المخصصين للسجون، وذلك لتقييم مدى إمكانية مساهمتهم في مراقبة الأوضاع وتمكين أساليب التواصل الإيجابي. وبناءً على هذا التقييم الأولي، يبدو أن هؤلاء المدعين مثقلون بضغط العمل ويعانون من قلة الموارد.

وضع المسجونين

تشكل حالة الاكتظاظ وأوجه القصور الشديدة في توفير الأسِرَّة والسكن ونقص دورات المياه ومنشآت الغسل الصحية وتوافر المياه مشكلات موجودة عبر منظومة السجون المركزية. كما أن بعضًا من هذه المشكلات تمثل تحديات مستمرة للفقراء في اليمن، ولكن عندما تقوم الدولة بحرمان الفرد من حريته، يكون من الواجب الشديد عليها ضمان توفير الرعاية الصحية له ورفاهيته الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يسهم سوء الأوضاع في ضعف الوضع الأمني داخل السجون. فعلى سبيل المثال، في سجن تعز المركزي ساءت الظروف للغاية بسبب الاكتظاظ في العنبر (أ) الذي يشهد اندلاع اشتباكات وأعمال شغب بسبب أولوية استخدام الحمامات المتاحة. وتعتقد السلطات المحلية أن هذا كان أحد عوامل الهروب من السجن عام 2012 - أحد الإصلاحات الرئيسية بعد ذلك كان إنشاء المزيد من دورات المياه.[30]

في سجن تعز المركزي، ساءت الظروف بسبب الاكتظاظ في العنبر (أ) الذي يشهد اندلاع اشتباكات وأعمال شغب بسبب أولوية استخدام الحمامات المتاحة. وتعتقد السلطات المحلية أن هذا كان أحد عوامل الهروب من السجن عام *2012*.

إن حالة الاكتظاظ وما نتج عنها من نقص توافر الأسِرَّة ومنشآت دورات المياه والغذاء وبعض الاحتياجات الأساسية الأخرى تعد مشكلات خطيرة في جميع السجون المركزية، ولكن الأوضاع والمتطلبات اللازمة للحفاظ على رفاهية المسجونين بالسجون المركزية تعتبر أفضل من منشآت الاحتجاز الأخرى التي تمت زيارتها، مثل مراكز الشرطة وأقسام التحقيقات الجنائية بوزارة الداخلية.

حالة الاكتظاظ وظروف الإقامة

يمثل كلٌ من حالة اكتظاظ السجون وإمكانية الوصول إلى مساحات شخصية كافية أحد التحديات الرئيسية في العديد من أنظمة السجون، ولا يختلف الوضع عن ذلك في اليمن. وتختلف المتطلبات من المساحات ونوع السكن على نحو واسع من دولة إلى دولة؛ إذ أنها تعتمد على الموارد وحجم المساحات ونوع الثقافة. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن الزنزانات الفردية أو المزدوجة هي المعيار في العديد من الدول الغربية، فإن السكن المخصص للمجموعات أو المهاجع تعتبر أكثر آدمية في العديد من الثقافات لأنها يمكن أن تعمل على تقليل الشعور بالوحدة والقلق. وأوضحت القواعد النموذجية الدنيا بشكل تام نوعية الإقامة المثالية التي يجب توفيرها:

جميع مساحات السكن المتاحة للاستخدام من قبل المسجونين، ولا سيما جميع المساحات المخصصة للنوم تستوفي جميع متطلبات الصحة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للظروف المناخية وخاصة من حيث الهواء المناسب والحد الأدنى من الحيّز المكاني المخصّص والإضاءة والتدفئة والتهوية.[31]

تعد العلامات التي توضح حالة الاكتظاظ واضحة بشكل عام بصرف النظر عن الاختلافات الثقافية:

- ترتيبات غير نظامية للنوم - بما في ذلك النوم بنظام المناوبات، ونوم اثنين من الأشخاص على كل سرير أو على الأرض، والنوم في الممرات والمساحات الجماعية ودورات المياه، وقلة أعداد الفرش بالنسبة لأعداد المسجونين، تؤدي إلى حالات تكدس واضحة
- اكتظاظ المساحات على نحو غير منضبط - تزدحم أماكن الزنزانات بالأشخاص وأغراضهم الشخصية، كما أن الأغراض معلقة على الجدران والأسقف والأسرة، مما يعمل على منع التهوية أو دخول الضوء أو منافذ الرؤية في الزنزانة
- وجود مشارف لا فائدة منها أو خالية من الهواء مع قلة أو انعدام التهوية
- الأنظمة الصحية غير المهيأة للاستخدام الصحي - إما أنها مسدودة أو حالات تكدس واضحة
- انتشار الأمراض الخبيثة وصعوبة القضاء عليها
- عدم قدرة الحراس على مراقبة المسجونين
- نقص موارد الغذاء والماء

إن حالة الاكتظاظ الموجودة في السجون تؤثر على عملية إدارة السجون بشكل آمن، وغالبًا ما تزيد من ممارسات الإدارة السيئة. كما أنها تضع عبئًا ثقيلاً على البنية التحتية وأنظمة الصرف الصحي الأساسية ولها تأثير سلبي على الصحة البدنية والعقلية للمحتجزين.

الصورة 3: حجب الرؤية في غرفة مكتظة

الصورة 4: سجناء ينامون في ممر

الشكل 2 يمثل نموذجًا لحالة الاكتظاظ في المنظومة اليمنية، وفقًا لما حددته الأرقام الواردة في التقارير حول القدرة الاستيعابية للسجون مقابل عدد المسجونين الفعلي.

الشكل 2: اكتظاظ السجون

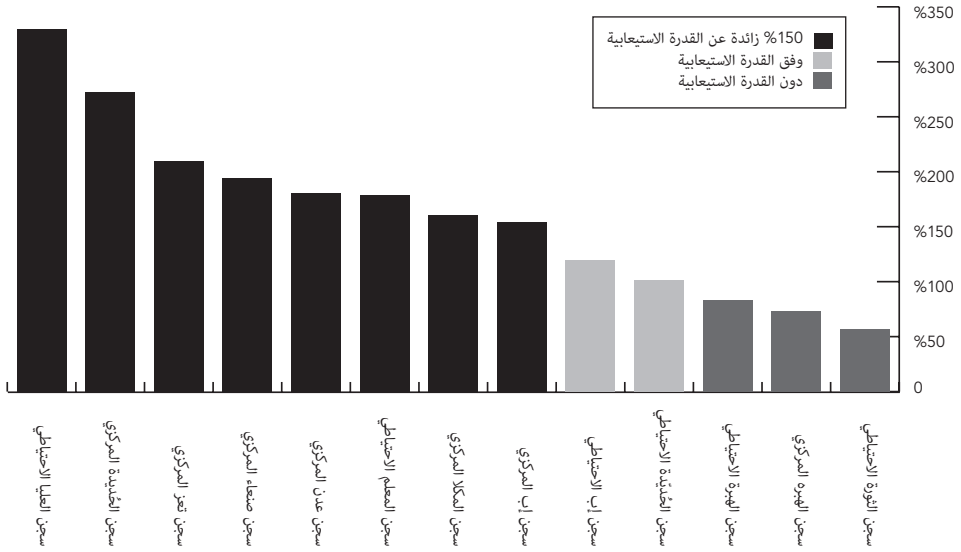

وبشكل عام، تعد حالة الاكتظاظ أقل شدة في الأقسام النسائية في السجون، وأكثر شدة في الأقسام المخصصة للمسجونين الذين لديهم مرض عقلي وأقسام الأحداث، التي لوحظ بأنها تصل إلى الطاقة الاستيعابية أو تتجاوزها.

إن حالة الاكتظاظ، والتي ذكر كلٌ من القيادة العليا وجميع مدراء السجون تقريبًا بأنها تؤثر بشكل كبير على القدرة على إدارة السجون، تضع ضغطًا هائلاً على مصلحة السجون. كما أنها تساهم بشكل واضح في عدم وجود نظام ملائم للتصنيف والعزل داخل السجون المركزية، وفيما بين السجون المركزية ومنشآت الاحتجاز المؤقتة الأخرى. ونظرًا لحالة النقص الشديدة في منشآت الاحتجاز، فإن الدافع في المقام الأول وراء التخصيص يتمثل في توافر مساحات بدلاً من أية مخاطر أمنية يشكلها المحتجزون أو مدة العقوبة أو المخاوف المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة.

كما أن حالة الاكتظاظ لها تأثير متتابع سلبي على جميع جوانب رعاية المسجونين تقريبًا؛ لذا فإنها تحتاج إلى إيلاء الاهتمام والنظر إليها بشكل عاجل. فينبغي وقف تلقي أعداد من المسجونين في المنشآت التي تعاني من حالة اكتظاظ بنسبة 150٪. وسوف تسهل بعض عمليات الإغاثة الفورية من حالة الاكتظاظ عن طريق إصدار أوامر بالإفراج عن المسجونين الذين تجاوزوا مدة عقوبتهم أو في الحالات التي تم فيها تجاوز فترات الانتظار ما قبل المحاكمة. وقد يكون من الممكن نقل بعض المحتجزين إلى منشآت أخرى أقل اكتظاظًا في بعض الظروف، ولكن نظراً لانتشار حالة الاكتظاظ هذه، فإن المنظومة تمتلك القليل من الطاقة الاستيعابية الفائضة. ومن خلال تطوير حلول على المدى المتوسط والطويل، ينبغي على مصلحة السجون النظر إفي الأسباب الجذرية وراء حالة الاكتظاظ. وغالبًا ما تكون نتيجة للخصائص المنهجية لنظام العدالة الجنائية، وقد ترجع إلى حالة التأخر في المحاكمات الجنائية والمشكلات المتعلقة بالتمكين من الإفراج الفوري عند التصريح بذلك.

مشاكل الإجراءات الواجبة والمسجونين غير المحكوم عليهم الإفراج

ترتبط حالة الاكتظاظ في منظومة السجون اليمنية ارتباطًا وثيقًا بالإجراءات الواجبة والمحاكمات المتأخرة التي تؤدي إلى زيادة أعداد المسجونين غير المحكوم عليهم وتؤثر على إجراءات الإفراج عن المسجونين. وقد أثيرت هذه المشكلات على نحو متكرر من قبل المسجونين والموظفين على حد سواء؛ إذ أنها تؤثر على وضع المسجونين بطرق مختلفة.

ومن حيث الممارسات الإيجابية، توجد مستويات أساسية للإجراءات الواجبة. وبشكل عام، يكون جميع المحتجزين تقريبًا على علم بطبيعة التهمة الموجهة ضدهم أو بعقوبتهم، وعلى الرغم من ذلك، يكون عدد قليل من المسجونين على علم بالتاريخ القادم لمحاكمته، وذلك يرجع جزئيًا إلى وجود حالات إخفاق في الجدولة وحالات تأخر المحاكمات في المنظومة. ومع ذلك، فإن ضعف عملية التواصل مع مكاتب المدعي وإجراءات المحاكمة البطيئة تؤدي عادة إلى زيادة فترات الانتظار ما قبل المحاكمة في منشآت الحبس الاحتياطي ضعيفة الموارد،[32] أو في المنشآت غير التابعة لمصلحة السجون و غير المهيئة للاحتجاز لفترات طويلة.[33]

الشكل 3. حالة المسجونين

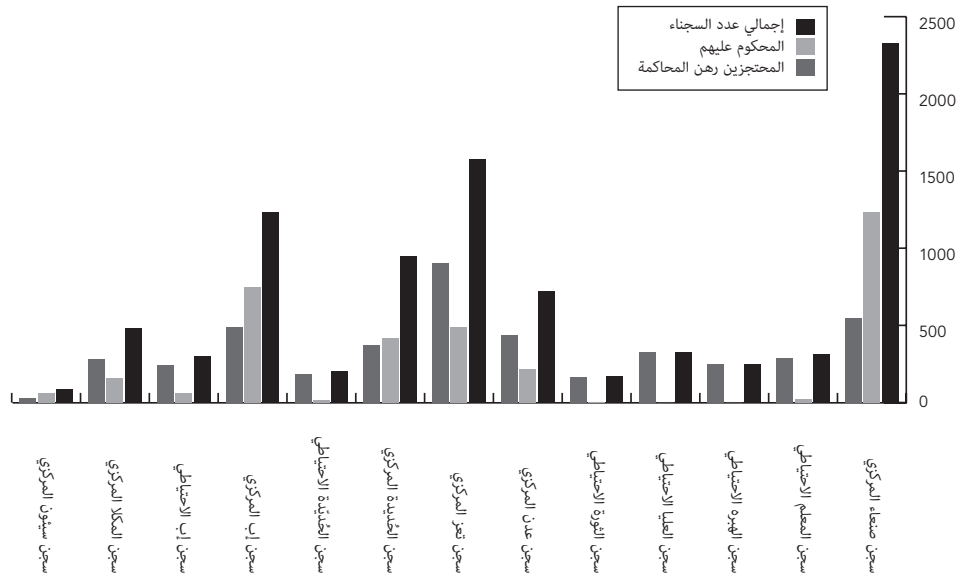

يعد المسجونون الذين قضوا مدة عقوبتهم ولم يتم الإفراج عنهم بعد إحدى المشكلات واسعة النطاق والمعترف بها من قبل جميع الجهات المعنية باعتبارها إحدى المشكلات الرئيسية داخل منظومة الاحتجاز. وفي منظومة اليمن، كما هو الحال في المنظومات الأخرى، يتم فرض غرامات أو تعويضات للضحايا كجزء من العقوبة. ومع ذلك، نظرًا لانتشار حالة الفقر، لا يستطيع المسجونون المحكوم عليهم في كثير من الأحيان دفع الديون الخاصة بهم؛ الأمر الذي يدفع المنظومة اليمنية إلى مد مدة عقوبة الحبس حتى يتم الإيفاء بالالتزامات المالية. وفي العديد من السجون، تجاوز بعض المحتجزين مدة عقوبتهم بشكل كبير يصل إلى خمس أو عشر سنوات. إن تراكم عدد هؤلاء المحتجزين يزيد من حدة حالة الاكتظاظ وتوفير الخدمات، كما أنه يعد استنزافاً مالياً للدولة. ويقوم كلٌ من المنظمات الخيرية والمجتمعات المحلية والشيوخ في بعض الحالات بالمساهمة في سداد الديون. وينبغي النظر بجدية في عملية الإصلاح، وإجراء المزيد من التحليل لهذه المشكلة بالتعاون مع وزارة العدل، وإيجاد بدائل للسجن في مثل هذه الحالات، نظرًا لأن فترات الاحتجاز الطويلة تقلل أيضًا من القدرة على تحقيق الربح، وبالتالي يعتبر ذلك بالكاد علاجًا لإخفاق المسجونين في الدفع.

أشار عدد من المسؤولين إلى أن الإخفاق في تنفيذ أحكام الإعدام يساهم بشكل إضافي في حالة اكتظاظ المسجونين. إن قانون الإجراءات الجنائية يحدد وجوب شهادة ورثة أو أسرة الضحية على إجراء الإعدام.[34] وبالتالي فإن شعور الشاهد بالخوف أو تفضيل السجن مدى الحياة يعمل في كثير من الأحيان على تأخير إجراء الإعدام. لذا يلزم توضيح أو إصلاح هذه العملية.

على الرغم من أن حالات تأخير إجراء الإفراج عن المسجونين تشكل في الواقع مشكلات كبيرة وتساهم بشكل رئيسي في حالة الاكتظاظ، فإن اللوائح التنظيمية للسجون تحدد عملية إيجابية مفصلة وتوصي بأن يخضع المسجونون الذين قضوا مدة تزيد عن خمس سنوات لمرحلة شبيهة بالتحفظ قبل الإفراج عنهم، وأثناء

هذه المرحلة يتم نقلهم إلى أقرب سجن لموطنهم، ومنحهم إجازة ممتدة على فترات تدريجية لإعادة تقديمهم مرة أخرى للمجتمع بشكل طبيعي. وإلى جانب ذلك، يتم تكليف الأخصائيين الاجتماعيين بمهمة الرعاية الخاصة بمتابعة المسجونين التي تتضمن عملية مراقبة الحالات. ولكن أنظمة السجون تقوم بمهام تفوق طاقتها، لا تستطيع تنفيذ هذه الأحكام. لذا ينبغي على المنظومة أن تسعى إلى تحقيق الأهداف المحددة أو إلى تعديل اللوائح التنظيمية لتضمين أحكام تتماشى مع الهيكل التنظيمي الحالي للسجون والعمالة، ولكن مع الحفاظ على الأحكام التطلعية كجزء من رؤية استراتيجية مستخدمة لتحسين تحقيق النظام. كما أن هناك إمكانية أخرى تتمثل في الاشتراك مع الوزارات الأخرى أو الحكومات المحلية لتطوير مهام عمليات الإصلاح المجتمعي؛ وذلك للإشراف على المسجونين الذين يخضعون للمرحلة الشبيهة بالتحفظ عليهم.

الأنشطة الترفيهية والتريض والتعليم والعمل

ينبغي أن تعمل منشآت السجون والنظام الروتيني على توفير وترتيب ما يلزم لمشاركة المسجونين في الأنشطة الترفيهية الإيجابية التي تُجرى خارج أماكن الإقامة الخاصة بالمسجونين. إن الأنشطة الترفيهية والتريض والحركة والأنشطة الهادفة مثل التعليم والعمل، تعمل على مواجهة السلبيات المتواجدة في الحبس سواء العقلية أو البدنية، كما أنها تعمل على توفير منافذ إيجابية للتعامل مع الإجهاد والطاقة المكبوتة والعدوانية. وتحدد القواعد النموذجية الدنيا أنه "يتعين أن يكون لدى المسجونين ساعة واحدة على الأقل لممارسة التدريبات الرياضية المناسبة يوميًا في الأماكن المفتوحة إذا كان الطقس يسمح بالقيام بذلك".[35]

وعلى المستوى الأساسي، لم تقم أي منشأة بحبس المسجونين في الزنزانات المخصصة لهم لمدة أربع وعشرين ساعة يوميًا، كما هو الحال غالبًا في أنظمة السجون التي تواجه تحديات أمنية شديدة. وعلى الرغم من نقص المساحات المفتوحة، يكون لدى المسجونين الحرية بشكل عام للتجول في جميع أنحاء مباني الزنزانات من الصباح الباكر وحتى إغلاقها في وقت متأخر من الليل.

تتمثل إحدى المشكلات المثيرة للقلق في عدم وجود مساحة خارجية كافية وعدم إتاحة الوقت والفرص للقيام بأنشطة إيجابية. ووفقًا لما تم تسليط الضوء عليه سابقًا، تم تناول مشكلة إمكانية وصول ضوء الشمس والهواء النقي بشكل ضعيف في تصميم السجون. وهذه المشكلة كانت بصفة خاصة شديدة جدًا في منشآت الحبس الاحتياطي وفي السجن المركزي في الحديدة، حيث كانت الساحة المغطاة هي المكان الترفيهي الوحيد المتاح.

ذكر مدراء السجون على نحو مؤسف أنه تم خفض فرص عمالة السجون وإغلاق العديد من المنشآت المخصصة لورش العمل في السنوات الأخيرة نتيجة لنقص التمويل. ويتم تحديد عمالة السجون والتدريب المهني باعتبارهما أمرًا أساسيًا لإعادة التأهيل في قانون السجون، والذي يضع أحكامًا مستنيرة تلتزم بالمعايير الدولية لساعات العمل المسموح بها والأجر وما شابه ذلك.[36] وتقدم بعض منشآت احتجاز النساء نظرة أفضل قليلاً حول ورش الخياطة والحرف اليدوية المحدودة، ولكنها مفعلة وعاملة في الوقت ذاته.

كما يتم تقديم فصول تعليمية للمسجونين في بعض المنشآت بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم. ويعد السجن المركزي في صنعاء هو المنشأة الوحيدة التي تقدم فصولاً تعليمية يوميًا على نحو كامل؛ إذ أنه مزود بمدرسة صغيرة ولكنها مذهلة، حيث كان كلٌ من المعلمين والطلاب حريصين على التنويه عن إيجابيات الفرص التعليمية التي يتلقونها ولكنهم أشاروا إلى الحاجة إلى إجراء المزيد من التحسينات. كما أن السجن مزود أيضًا بمكتبة يمكن الوصول إليها من إحدى ساحات السجن الكبيرة.

تُقام الشعائر الدينية بشكل عام في ساحات السجن المفتوحة. ويُشكل المسلمون الغالبية العظمى من المسجونين ويُتاح لهم إمكانية الوصول إلى الأئمّة. وعلى الرغم من عدم توافر أي إمكانات للمسجونين الذين يتبعون ديانات أخرى، إلا أنه لا توجد معارضة واضحة لأي أشكال أخرى من الشعائر الدينية.

إن إيلاء الاهتمام الفوري إلى ضمان دخول ضوء الشمس وحرية الحركة في المنشآت والذي يُعتبر محدودًا للغاية في الوقت الحالي، ولا سيما في السجن المركزي في الحديدة، يعد أمرًا بالغ الأهمية. كما أن تخصيص أموالاً متواضعة نسبيًا لاستعادة الأنشطة الترفيهية والمهنية والتعليمية سوف تعمل على تحسين وضع المسجونين والإدارة والوضع الأمني للمنشآت عمومًا بشكل ملحوظ. يجب أن يمثل توسيع نطاق التدريس والتعليم المهني عبر منشآت مصلحة السجون هدفًا أساسيًا لتطوير منظومة السجون في المستقبل. كما أن العمل لمعاودة التأكيد على الشراكة بين وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم وتوضيح الالتزامات بشأن توفير الأنشطة التعليمية يعد إحدى الخطوات المهمة المتخذة لتوسيع نطاق النموذج الإيجابي الذي يمثله السجن المركزي في صنعاء.

يجب أن يمثل توسيع نطاق التدريس والتعليم المهني عبر منشآت مصلحة السجون هدفًا أساسيًا لتطوير منظومة السجون في المستقبل.

الصرف الصحي

إن صيانة منشآت الصرف الصحي الأساسية تمثل تحديًا رئيسيا أمام منظومة السجون، وخصوصًا مع وجود عوامل تعمل على تفاقم الوضع، مثل حالة الاكتظاظ والبنية التحتية وأنظمة الصرف الصحي التي تعاني من مشكلات. وتحدد القواعد النموذجية الدنيا المتطلبات الأساسية للصرف الصحي على النحو التالي:

- توفير منشآت الصرف الصحي بشكل كاف لتمكين كل مسجون من قضاء حاجته عند الضرورة وبطريقة نظيفة ولائقة.
- صيانة جميع أجزاء المنشآت المستخدمة بانتظام من قبل المسجونين بشكل سليم والحفاظ على دقة نظافتها في الأوقات كافة. [37]

قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) بإعداد بعض التوجيهات والمبادئ الإرشادية التي تشير إلى أهمية منشآت الصرف الصحي في السيطرة على انتشار الأمراض داخل السجون.[38] وتشير هذه التوجيهات والمبادئ الإرشادية إلى أن منظمة الصحة العالمية توصي بتوفير مرحاض واحد لكل خمسة وعشرين شخصاً، ولكن الحد الأدنى المطلق هو خمسون شخص للمرحاض الواحد، على الرغم من أن هذه النسبة منخفضة للغاية. وينبغي تطهير المراحيض مرة في الأسبوع أو، في حالة وجود وباء، مرتين في الأسبوع. كما أن تخصيص مرشة استحمام واحدة لكل خمسين مسجون يعد الحد الأدنى اللازم لاستيفاء المعايير الأساسية.[39]

تختلف منشآت الصرف الصحي ودورات المياه في جودتها وصيانتها، ولكنها بشكل عام لا تفي بالمعايير الموضوعة لها. وتتطلب اهتمامًا عاجلاً في عدد من المنشآت حيث تفرض الأوضاع مشكلات خطيرة على السجن والصحة العامة. ويجب أن تتوافر إمكانية الوصول إلى المراحيض أثناء النهار والليل، والتي تعد أحد التحديات الموجودة في المنشآت التي توجد فيها المراحيض خارج عنابر الزنزانات. وقد حرصت السلطات على الإشارة إلى المخاوف المتعلقة بالصرف الصحي، وفي بعض الحالات، تبذل السلطات أقصى ما في وسعها للاستجابة والتعامل مع مشكلات أنظمة الصرف الصحي والمجاري.

الصورة 5. مرحاض السيدات في السجن المركزي في تعز

يمكن ربط العديد من المشكلات المتعلقة بالصرف الصحي في اليمن بضعف البنية التحتية وطريقة التصميم وظروف الاكتظاظ. فلم يتم تصميم أنظمة وشبكات الصرف الصحي بشكل جيد، كما أن تلك الأنظمة لا تستطيع إدارة النفايات والفضلات للأعداد الكبيرة التي فاقت العدد المستهدف. ومعظم المنشآت مزودة بعدد من الصنابير ومرشات الاستحمام القليلة والمكسورة، كما أن مرشات الاستحمام المصممة فوق المراحيض، رغم كونها القاعدة العامة في التصميم في العديد من دورات المياه والمراحيض اليمنية، تزيد من مشكلات التصريف والمجاري. وتعاني منشآت الحبس الاحتياطي في صنعاء من عيوب خطيرة في التصميم، مما أدى إلى طفح أنظمة المراحيض بشكل متكرر. كما أن حالات التسرب لمياه الصرف الصحي تمثل أمرًا شائعًا في السجن المركزي في تعز والحديدة وسجن الحبس الاحتياطي في الحديدة.

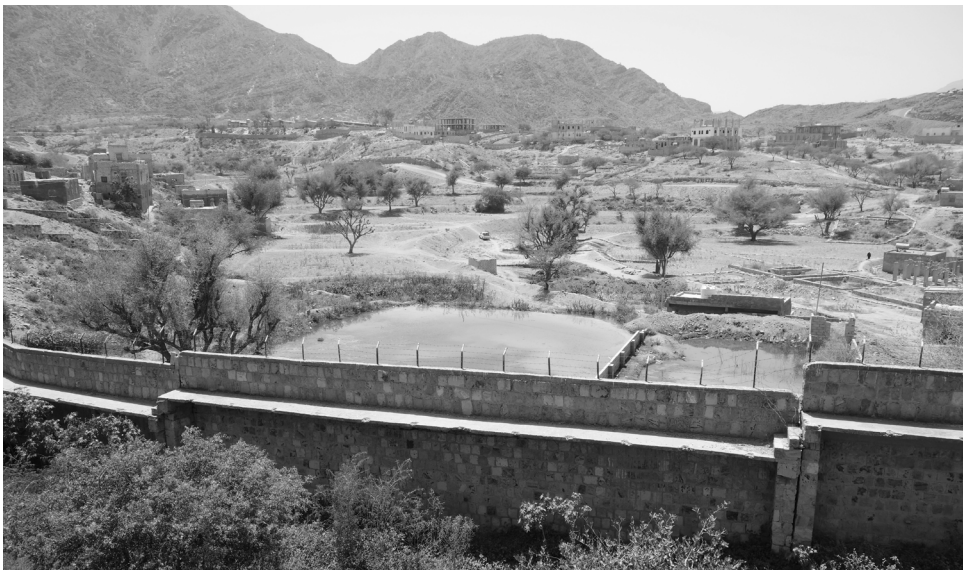

الصورة 6. تسرب مياه الصرف الصحي على طول السور المحيطي في السجن المركزي في تعز

تتوافر إرشادات عملية ومفصلة حول حساب النسبة المقدرة لتوليد الفضلات لكل فرد؛ والمتطلبات من المياه؛ وأنواع المراحيض، بما في ذلك الاعتبارات البيئية والثقافية؛ وبعد ودرجة انحدار تركيب أنابيب الصرف؛ وصيانة المراحيض وفحصها. وينبغي أن تأخذ أية مشاريع جديدة للبنية التحتية في الاعتبار مثل هذه العوامل المتعلقة بالتصميم والتركيب. [40]

يختلف إجراء إزالة النفايات وتنظيف السجون الأساسي بشكل كبير تبعًا لقيادة السجون. ويمثل كلٌ من إجراء إزالة النفايات المنتظم والتنظيف اليومي وأنظمة النظافة الصحية الروتينية للمسجونين أهمية للحفاظ على بيئة نظيفة وصحية للمسجونين. وينبغي إبداء الاستحسان لعدد من السجون، بما في ذلك سجن الحبس الاحتياطي/الفرعي في الثورة والحديدة والسجن المركزي في سيئون، على وضع أنظمة تنظيف روتينية وتضمين إجراء تنظيف الزنزانات والمناطق العامة والمسجونين بانتظام في أنظمة تنظيف السجون الروتينية، مع تزويدها بأية مواد أو مستلزمات ضرورية للتنظيف. وفي مؤسسات أخرى تجد القمامة متبعثرة في كل مكان وبدون نظام، وهذا يمثل أحد جوانب الصرف الصحي الذي يمكن تحسينه بسهولة من خلال وضع نظام روتيني أقوى للنظافة والصحة العامة بالسجون وإشراك الموظفين والمسجونين في عملية الحفاظ على نظافة المنشآت.

إن أنظمة تنظيف السجون الروتينية الأساسية لا تتطلب عدداً كبيراً من الموارد، بل غالبًا ما يكون ذلك نتيجة لمشكلة متعلقة بإدارة السجون وانضباط المسجونين. وعلى المدى القصير، ينبغي على مدراء السجون إشراك المسجونين في التنظيف والنظافة الصحية باعتبارهم جزءًا من النظام الروتيني للسجون. وعلى ذلك، ينبغي أن تشكل إعادة النظر في البنية التحتية للصرف الصحي والتصميم والعوامل المعقدة (مثل تأثير حالة الاكتظاظ) جزءًا من المراجعة العامة الموصي بها لإعادة تأهيل وإعادة تصميم منشآت السجون.

الغذاء والمياه

يُعد الحصول على الغذاء والمياه جزءًا أساسيًا من الرعاية الإنسانية. كما أن توفير وجبات منتظمة ومياه صالحة للشرب، مجانًا، يعد أمرًا حيويًا بالنسبة للمسجونين الذين يعتمدون على المؤسسات من أجل البقاء.

- يتم تزويد كل مسجون من قبل الإدارة في الساعات المعتادة بطعام ذي قيمة غذائية تكفي للحفاظ على الصحة والقوة، وذي جودة صحية ومطهو ومعد بشكل جيد.
- يتم توفير مياه الشرب لكل مسجون عند الحاجة إليها.[41]

تنص اللوائح التنظيمية لقانون السجون على أن مدراء السجون مسؤولون عن تفتيش المطابخ لضمان طهي الطعام وإعداده جيدًا وتوزيعه بإنصاف وفي موعده، كما أنهم مسؤولون عن التحقق من جودة إمدادات البقالة والمواد الغذائية ومراقبة أسعارها. [42] وتحدد اللوائح التنظيمية أيضًا مخصصات الطعام للمحتجزين في

الحبس الوقائي وللمسجونين المحكوم عليهم بالإعدام، ولكنها تقدم القليل من الإرشادات والتوجيهات العامة حول أنواع الطعام الذي يتعين تقديمه أو انتظام تقديم الوجبات أو التغذية.

كانت الإمدادات الغذائية والقيمة الغذائية للوجبات جيدة بشكل عام، حيث أشار المدراء إلى أن رئيس مصلحة السجون السابق، والذي أقيل بعد هروب عناصر من تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (AQAP) من سجن صنعاء في فبراير/ شباط 2014، قام بتحسين كمية وجودة الطعام التي يتم إرسالها للمنشآت بشكل ملحوظ. ولا يزال هناك عدد من الاستثناءات في السجن المركزي في تعز والمكلا؛ إذ أصر المحتجزون على أنهم لا يتلقون قدرًا كافيًا من الغذاء يوميًا، أو الأغذية ذات القيمة الغذائية العالية.

وبشكل عام ينبغي استحسان ما قامت به كلٌ من مصلحة السجون والسجون من إدارة فعالة بشكل عام للإمدادات الغذائية وتوزيعها. وقد لوحظ وجود حالات قليلة من سوء التغذية أو الشعور بالجوع، على عكس العديد من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية وتمر بفترة لاحقة للصراع والنامية، حيث ساءت سلسلة الإمدادات الغذائية ولم يتم وضع إجراء رعاية المسجونين ضمن أولوياتها. كما أن الأوضاع مختلفة بشدة عن مراكز الاحتجاز التي لا تقع تحت سلطة مصلحة السجون، فعلى سبيل المثال، في مراكز الشرطة، حيث لا يتم تخصيص ميزانية لوجبات المحتجزين وكان يتم إتاحتها فقط بشكل عام من قبل أفراد الأسرة.

كان يتم طهي الأطعمة وإعداد الخبز داخل منشآت السجون المركزية في المطابخ والمخابز التي يعمل بها خليط من الموظفين المدنيين المستخدمين من قبل السجن والمسجونين الذين تم تعيينهم لمساعدتهم. كما أن عدد من السجون المركزية يقوم بتوفير الخبز من مخابز داخلية لتكون مكملة للأطعمة المعدة داخل منشآت الحبس الاحتياطي. وأشار بعض مدراء السجون والموظفين ونواب المدعي العام والمنظمات الخيرية أنه يتم توفير الأطعمة الإضافية والمياه من قبل عائلات المسجونين أو متبرعين محليين أو موارد بلدية محلية أخرى أو منظمات خيرية. كما أشار عدد ممن أُجريت معهم المقابلات أنه ليس بالضرورة أن تكفي الميزانيات المخصصة للغذاء أعداد المسجونين المتنامية، وأنه بدون الأغذية والأطعمة الإضافية الخارجية، سيكون العجز في الغذاء مشكلة خطيرة.

يعد كلٌ من موقع المطابخ والنظافة الصحية من الجوانب الهامة في تصميم وإدارة السجون؛ وعلى نحو مثالي، تقع المطابخ داخل مجمعات السجون أو بالقرب منها، ولكنها ليست داخل عنابر الزنزانات، ويتم إيلاء الاهتمام الواجب إلى صرف المياه وأنظمة التخلص من الدخان والسلامة من الحرائق والتهوية.[43] إن النظافة الصحية داخل المطابخ ومياه الصرف تعد أحد مصادر القلق القائمة في عدد من المنشآت على الرغم من تباين مستويات النظافة على نطاق واسع. كانت بعض المطابخ نظيفة بشكل ملحوظ؛ حيث كان الموظفون والمسجونون على حد سواء يشعرون بالفخر تجاه دورهم في إعداد الطعام، والبعض الآخر من المطابخ تظهر القليل من الاهتمام بالنظافة؛ حيث تنتشر الحشرات وينام المحتجزون بالقرب من مناطق إعداد الطعام أو المواد الغذائية. وفي السجن المركزي في الحديدة، يقوم عدد من المسجونين بتشغيل مطعم مؤقت باستخدام مواقد الغاز داخل ساحة السجن المغطاة، الأمر الذي يشكل خطورة كبيرة لاندلاع الحرائق ومصدرًا للقلق على الصعيد الصحي والأمني.

وفي السجن المركزي في الحديدة، يقوم عدد من المسجونين بتشغيل مطعم مؤقت باستخدام مواقد الغاز داخل ساحة السجن المغطاة، الأمر الذي يشكل خطورة كبيرة لاندلاع الحرائق ومصدرا للقلق على الصعيد الصحي والأمني

تعد إمكانية الوصول إلى ما يكفي من المياه النظيفة والنقية الصالحة للشرب والمياه المستخدمة في الغسل أحد التحديات الموجودة في عدد من المنشآت. إذ تمتلك ثلاثة سجون إمدادات كافية من المياه، بينما لا يوجد قدر كاف من المياه في تسعة سجون، والأمر غير واضح في واحد من السجون. على الرغم من أن جميع اليمنيين يواجهون مشكلة في المياه، فإن حالة النقص في المياه تمثل مشكلة بصفة خاصة لدى المحتجزين الذين يعانون من أوجه قصور. وتحدد اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) المتطلبات التالية بالنسبة للمياه:

- عدد واحد إلى اثنين من الصنابير لكل مائة محتجز
- عدد عشرة لترات إلى خمسة عشر لتراً من المياه في اليوم لكل مسجون لتلبية جميع احتياجاته
- عدد ثلاثة إلى خمسة لترات من المياه يومياً كحد أدنى للبقاء على قيد الحياة
- لتر واحد لكل شخص يوميًا للاستحمام [44]

هناك حاجة إلى الاهتمام الفوري بشأن مشكلة نقص المياه وتوفيرها في منشآت السجون في اليمن، ووضع مبادئ توجيهية واضحة على مستوى السجون لتشمل خيارات الطوارئ للتعامل مع مشكلة نقص المياه والحفاظ على مخزون احتياطي من المياه للاستخدام في حالات الطوارئ والتفكير بشكل كامل في إجراء أي توسيعات أو ترميمات للمنشآت القائمة.

تحتاج عملية تعزيز المكاسب والتعامل مع حالات النقص البارزة في المنشآت مثل السجن المركزي في تعز والمكلا، إلى أن تكون أولوية مستمرة. ولمواصلة الاستفادة من التحسينات الموجودة، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر إلى معايير وبروتوكول نظافة المطابخ. كما ينبغي إعطاء الأولوية لمصادر القلق المتعلقة بالمياه على مستوى المنظومة، بالتشاور مع السلطات الحكومية ذات الصلة. وينبغي إزالة مواقد الغاز من مناطق الزنزانات المكتظة وتشغيلها بشكل حصري في المطابخ من قبل العاملين في المطابخ.

الحصول على الخدمات الطبية

يعد توفير الرعاية الطبية أمرًا حيويًا لضمان الحفاظ على صحة المسجونين، وخاصة في ظل الضغوطات الجسدية والنفسية التي يمر بها المسجونون داخل السجن. وتؤكد العديد من المعايير والمبادئ الدولية على أهمية الحصول على خدمات طبية بدون الإخلال بالوضع القانوني للمسجون. [45]وتحتوي القواعد النموذجية الدنيا على أحكام مفصلة تشدد على الحاجة إلى ارتباط الرعاية الطبية للمسجونين ارتباطًا وثيقًا بالخدمات الصحية التابعة للدولة، وتحدد أنه ينبغي أن تتضمن عملية الرعاية الصحية للمسجونين فحوصات طبية كجزء من إجراءات الدخول، وعملية نقل المسجونين إلى المستشفيات عند الحاجة إلى رعاية متخصصة، ورعاية ما قبل وما بعد الولادة، وطب الأسنان والطب النفسي. كما أنها تسلط الضوء على الدور الاستشاري الذي ينبغي أن يلعبه المتخصصون في المجال الطبي في عمليات تفتيش السجون وفحصها، ولا سيما فيما يتعلق بالتغذية وإعداد الطعام والنظافة والصرف الصحي والتدفئة والإضاءة وتهوية الزنزانات والملبس والفراش وممارسة الرياضة البدنية ووضع المسجونين.[46]

يقدم قانون السجون اليمني مبادئ توجيهية قوية للرعاية التي تتماشى بشكل وثيق مع المبادئ المنصوص عليها في القواعد النموذجية الدنيا.[47] وبالإضافة إلى ذلك، في اليمن، وفقًا لما أوصت به العديد من المعايير الدولية، يتم تقديم الخدمات الصحية للسجون من خلال بذل جهود منسقة بين وزارة الصحة ومصلحة السجون. وتعد عملية إدخال الخدمات الصحية بالسجون في خدمات الصحة العامة ذات تأثير بالغ في تحسين الحصول على الرعاية الطبية ومستواها.[48] في عام 2003، شددت منظمة الصحة العالمية على أهمية الخدمات الصحية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بإدارات السجون لضمان مستويات ومعايير عالية من العلاج للأشخاص المحتجزين واستقلالية الموظفين وتطبيق المعايير الحديثة لمكافحة الأمراض واستمرار العلاج لجميع أفراد المجتمع سواء داخل أو خارج السجن.[49]

وحيثما أمكن، قام فريق البحث بمعاينة المنشآت الطبية في السجون ومراكز الاحتجاز، ومناقشة مستوى الرعاية الصحية مع الموظفين. وقد كانت معظم السجون المركزية والاحتياطية التي تمت زيارتها - عشرة سجون من أصل ثلاثة عشر - مزودة بعيادة طبية أساسية؛ حيث كانت الاستثناءات في السجن المركزي في المكلا وسيئون في محافظة حضر موت وسجن الحبس الاحتياطي في محافظة إب. وعلى الرغم من وجود عيادات في معظم المراكز، إلا أن العديد منها لم يكن مزودًا بموظفين أو قيد التشغيل، ومعظمها تقريبًا غير مزودة بموارد أو موظفين أو معدات كافية.

وعلى الرغم من وجود عيادات في معظم المراكز، إلا أن العديد منها لم يكن مزودا بموظفين أو قيد التشغيل، ومعظمها تقريبًا غير مزودة بموارد أو موظفين أو معدات كافية.

تختلف مستويات الرعاية بشكل كبير، ولكنها بشكل عام لا تفي بالمعايير الموضوعة لها. ففي بعض السجون، تتوافر العيادات ويعمل بها طاقم من المهنيين الطبيين مزود بجدول مواعيد منتظم ودائم، حيث يتضمن أطباء وممرضات ومساعدين طبيين. وفي سجون أخرى، يشتكي مدراء السجون من عدم تواجد الأطباء إلا نادراً. وفي بعض السجون، لدى المدراء ترتيبات غير محكمة مع الأطباء المحليين للحضور في بعض المناسبات أو في حالات الطوارئ. وفي ثلاثة منشآت، لوحظ اشتراك بعض المسجونين في تقديم الرعاية الطبية، الأمر المقبول فقط في حالة وجود إشراف كافٍ من قبل الطاقم الطبي، والذي لم تتم ملاحظته في أي منشأة. كما كان هناك نقص في توفير سيارات الإسعاف أو وسائل نقل المحتجزين الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة، وبدلاً من ذلك يستخدم عدد من السجون السيارات الخاصة أو سيارات الأجرة. كما يتطلب تصريح نقل المسجونين موافقة من نائب المدعي العام. وتعد حالات التأخير في هذا الإجراء والرفض أحد مصادر القلق التي يواجهها طاقم الموظفين في العيادة وقيادة السجون، وقد ذكر أحد الذين أجريت معهم المقابلات بتعجب "حتى عندما كنت تطلب نقل أحد المحتجزين إلى المستشفى، يتصرفون بشكل من الإهانة، وكأنه شخص مهمش ولا يستحق تلقي العلاج الطبي".

في عدد من المنشآت الكبيرة، مثل السجون المركزية في صنعاء وتعز وعدن، هناك مراكز طبية صغيرة داخل مجمع السجن وتضم عددًا من غرف الكشف ومستوصفاً أساسياً، ولكن في معظم الحالات، تكون العيادات مزودة بغرف بدائية ومعدات طبية قليلة للغاية، ولا توجد معدات حديثة، وفي بعض الحالات، تكون العيادات

غير نظيفة وغير صحية. وتتراوح الحالات الطبية بين إصابات خطيرة وقعت إما قبل أو بعد دخول السجن، مثل إصابات الطلقات النارية والأطراف المكسورة وتنخر العظم والجروح والسحجات. وهناك عدد من المرضى يتلقون علاجًا لحالات مثل أمراض القلب والصرع والبواسير.

كانت معظم الأمراض الشائعة - التي ظهر كل منها فيما بين سبعة وخمسة سجون - التهابات في الصدر والمعدة والعينين والجلد. وكان الجرب متفشيًا في أكثر من نصف منشآت السجون اليمنية (54٪)، وأمراض غير معروفة بنسبة 38٪، وأمراض نادرة بنسبة 8٪. سوس الجرب عبارة عن حشرات مجهرية تنتقل من خلال الاتصال الشخصي، مسببة تهيج في الجلد. هذه العدوى والأمراض المنقولة بالنواقل شائعة في جميع السجون تقريبًا، ولكنها منتشرة بصفة خاصة في المساحات المحصورة والمكتظة. ويشير ارتفاع معدلات الإصابة بمثل هذه الأمراض إلى حالة الاكتظاظ. وقد تؤدي الأوضاع الرطبة وسوء الفراش إلى تفاقم نزلات البرد والتهابات الصدر. وغالبًا ما تكون أمراض البطن والمعدة مرتبطة أيضًا بسوء أنظمة الصرف الصحي والنظافة الصحية.

تم الإبلاغ عن تشخيص حالات لمرض السل في ثلاثة منشآت. يُعتبر مرض السُل من الأمراض المعدية للغاية، وأشار الطاقم الطبي إلى أن ضمان عزل المصابين بهذا المرض لمنع انتشار العدوى يمثل تحديًا نظرًا لضيق المكان. كما تم الإبلاغ عن وجود حالات لفيروس نقص المناعة المكتسبة في واحد من المنشآت. وعلى الرغم من أن هذا البحث لم يركز على السياسات المتعلقة بالمرضى المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، فقد كان واضحًا أن موظفي السجون أثاروا في بعض الحالات أن هناك حاجة إلى عمل دورة تعليمية حول المسجونين المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة وحقوقهم وكيفية علاجهم. كما أشارت أيضًا السلطات الطبية إلى أنه لم يتم تسجيل عدد المصابين بشكل صحيح، لذا من المرجح عدم دقة أعداد المصابين.

يُعتبر مرض السُل من الأمراض المعدية للغاية، وأشار الطاقم الطبي إلى أن ضمان عزل المصابين بهذا المرض لمنع انتشار العدوى يمثل تحديًا نظرًا لضيق المكان.

لا يتم توفير كل من الرعاية النفسية والدعم النفسي والاجتماعي للمسجونين في معظم منشآت السجون اليمنية. ويتسبب كل من الحبس والاحتجاز والإجراءات من خلال نظام العدالة الجنائية بشكل عام في شعور المحتجزين بالقلق وارتفاع ضغط الدم والشعور باكتئاب وإحساس بالعزلة عن الأسرة والمجتمع، حيث لوحظ وجود كل هذه المشاعر في منظومة السجون. لذا ينبغي إيلاء الاهتمام إلى إمكانية الحصول على الرعاية النفسية على نطاق واسع كجزء من الخدمات الطبية بالسجون. وبالإضافة إلى ذلك، يتم توفير الرعاية النفسية بشكل قليل أو عدم توفيرها على الإطلاق في منشآت الحبس الاحتياطي، كما لوحظ وجود عدد قليل من المسجونين الذين يعانون من ضيق أو اكتئاب شديد، يتم التعامل بصعوبة معهم من قبل المسجونين والموظفين.

تُعد إمكانية الحصول على الرعاية الطبية للأسنان أمرًا غائبًا بشكل عام تقريبًا، وهي موجودة بشكل محدود في السجن المركزي في صنعاء، كما يوجد أحد المسجونين الذي يعمل كطبيب أسنان في السجن المركزي في الحديدة؛ حيث يقوم بتقديم الرعاية الأساسية ولكنه يفتقر إلى الأدوات والمعدات اللازمة لعلاج المرضى بشكل صحيح. وكما هو الحال في السجون في جميع أنحاء العالم، ينبغي أن تكون رعاية الأسنان إحدى خدمات الرعاية الصحية ذات الأولوية، إذ أن انخفاض مستوى النظافة الصحية للفم يمكن أن يشير إلى وجود مشكلات صحية أخرى ويؤثر على المناعة بشكل عام.

يعد نقص الأدوية والإمدادات إحدى المشكلات القائمة في معظم السجون تقريبًا، فيما يقرب من 92 بالمائة، بينما يُعتبر الوضع غير واضح في النسبة المتبقية التي تمثل 8 بالمائة. وفي عدد من المنشآت، أشار مدراء السجون إلى أن التبرعات الآتية من المنظمات غير الحكومية المحلية أو من المجتمع لازمة لسد الاحتياجات الطبية، أو يتعين على المسجونين أو عائلاتهم دفع تكاليف العلاج لتلقيه. كما أشارت الهيئات الطبية إلى أنه من المتوقع أن يقوم المسجونون الذين يعانون من أمراض مزمنة بتحمل تكاليف تلقي الرعاية، بينما يظل المسجونين الذين ليس لديهم وسائل أو دعم أسري دون علاج غالبًا. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ وجود أدوية منتهية الصلاحية في أحد السجون المركزية وفي أربعة سجون للحبس الاحتياطي. وكان يبدو أن الموظفين المتخصصين في الرعاية الطبية ليس لديهم علم بهذه المشكلة، وأعربوا عن قلقهم الشديد بشأن هذا التفتيش، حيث كان يتم تعليم الأدوية منتهية الصلاحية للتخلص منها بشكل فوري، وتوعية موظفي السجون بضرورة عدم قبول تسلم مثل هذه الأدوية كما ينبغي التحقق بانتظام من الأدوية للتأكد من عدم انتهاء صلاحيتها. وقد لوحظ وجود كميات صغيرة من نفس أنواع الأدوية منتهية الصلاحية في القليل من سجون الحبس الاحتياطي ولكن هذه المشكلة لم تنطبق على جميع الأدوية، مما قد يشير إلى وجود خطأ في تسليم الكمية المنطوية على المشكلة. ومع ذلك، يجب عدم السماح باستخدام الأدوية منتهية الصلاحية في عيادات السجون، ويجب أن يكون كلٌ من مصلحة السجون ووزارة الصحة متيقظة لضمان القضاء على هذه المشكلة.

أعرب المتخصصون في الرعاية الطبية والمشاركون في رعاية المسجونين عن شعورهم بالإحباط تجاه المنظومة الصحية بالسجون، وأشاروا إلى أن جودة الرعاية غالبًا ما تتأثر بالنظام البيروقراطي المتبع في السجون وبأية قيود تحد من حركتهم داخل السجون. إن ممارسات التوظيف التي لا تتسم بالشفافية والعوائق الموجودة في المنظومة أمام المتخصصين المتفانين في عملهم زادت من انخفاض عدد الأطباء الذين لديهم رغبة في رعاية المسجونين؛ مما أدى إلى أن نسبة 95٪ من السجون وفقًا للتقارير تعمل دون وجود أطباء، وبدلاً من ذلك يتم توفير الرعاية من قبل الممرضين أو الزملاء من المسجونين. وعلاوة على ذلك، تتوقع السلطات أن تكون هناك حاجة إلى ما يقرب من ست مائة إلى سبع مائة من العاملين في المجال الطبي لتقديم الرعاية الأساسية، غير أن العدد الحالي هو أربعة وسبعون فقط.

بالرغم من وجود أحكام ونصوص بارزة حول الرعاية الصحية للمسجونين في قانون السجون اليمني، فإن هذا المجال يتطلب الاهتمام العاجل بالرعاية وتحسين مستواها. إن كلاً من الأطباء والممرضين والمساعدين الطبيين ومدراء السجون والمسجونين يكافحون من أجل تقديم أفضل رعاية طبية ممكنة في ظل مجموعة من الظروف الصعبة في العديد من المواقع. ومع ذلك، بدا أن القليل من هؤلاء على علم أو لديه الوقت للقيام بدوره في جوانب واسعة النطاق، مثل عمليات التفتيش والتغذية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يقوم أطباء السجون والعاملون في مجال الصحة - عند تثقيفهم وتوعيتهم بشكل صحيح بشأن دورهم - بوظيفة مهمة تتمثل في الإبلاغ عن حالات سوء المعاملة البدنية والعقلية وأنماط الإيذاء، وما إلى ذلك.

تتوقع السلطات أن تكون هناك حاجة إلى ما يقرب من ستة مائة إلى سبعة مائة من العاملين في المجال الطبي لتقديم الرعاية الأساسية، غير أن العدد الحالي هو أربعة وسبعون فقط.

يلزم تجديد الالتزام والشراكة من جانب وزارة الصحة ووزارة الداخلية ومصلحة السجون؛ وذلك للارتقاء بمستوى الخدمات الطبية بالسجون إلى مستوى مقبول. وينبغي وضع سياسات وبروتوكولات واضحة معًا للرعاية الطبية، كما ينبغي مراجعة التقييم الخاص بمدى الالتزام الحالي بالموارد. وقد لعبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) دورًا رياديًا في هذا المجال؛ حيث قدمت بعض المساعدات الإصلاحية وخاصة للارتقاء بعيادات سجون الحبس الاحتياطي، بافتراض أن وزارة الصحة ستزود العيادات بطاقم طبي مناسب. وتم إنشاء عيادات جديدة، ولكن أشار مدراء السجون إلى أن تزويد العيادات بطاقم طبي ما زال يمثل مشكلة. وقد انتقد أحد الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات وزارة الصحة على أنها تنظر لعملها في منظومة الصحة بالسجون "كعمل خيري وليس كجزء من وظيفتها وواجبها المؤسسي."

التواصل مع العالم الخارجي والزيارات

تضمن المعايير الدولية المنصوص عليها في القواعد النموذجية الدنيا التواصل مع العالم الخارجي من خلال زيارات ومراسلات مع الأسرة ومن خلال إمكانية الوصول إلى مستشار قانوني.[50] وبناءً على ذلك، يحدد قانون السجون اليمني أنه يحق لجميع المسجونين

- الالتقاء مع الأسرة والأقارب والأصدقاء؛
- استلام مراسلات والرد عليها؛ و
- استلام أموال وتحويلها. [51]

وبالإضافة إلى ذلك، يقدم القانون واللوائح التنظيمية مزيدًا من التفاصيل حول عدد من فئات المسجونين الخاصة. يُسمح للمحتجزين في سجون الحبس الاحتياطي باستقبال زيارات من الأقارب والمستشار القانوني بمجرد تقديم إذن كتابي كجزء من نظام سجون الحبس الاحتياطي.[52] ويمكن زيارة المسجونين الذين هم في انتظار الإفراج عنهم لمدة لا تقل عن ساعة واحدة، ويمكن زيادة المدة المسموح بها وفقًا لتقدير مدير السجن.[53] كما يحق للمسجونين المحكوم عليهم بالإعدام باستقبال زيارة من العائلة والأقارب مرة واحدة قبل تنفيذ حكم الإعدام، ويتولى مدير السجن مسؤولية إبلاغ عائلة المسجون بهذه المعلومات.[54] إن الحرمان من حق الزيارات "لمرة واحدة أو مرتين" يعد إجراءً تأديبياً منخفض المستوى، يمكن اعتماده من قبل مدير السجن كرد فعل لسوء سلوك المسجون.[55]

على الرغم من أن القانون واللوائح التنظيمية لم تنص على الحد الأدنى القانوني المسموح به لوقت الزيارات، فقد لوحظ تيسير الأساليب المستخدمة في تحديد أوقات الزيارات بشكل عملي في معظم المنشآت، حيث تحدد قيادة السجون بشكل عام ساعات قياسية للزيارات؛ ويتم السماح بالزيارات على مدار عدد من الساعات لعدة أيام كل أسبوع. وقد لوحظ أن معظم الزيارات تتم دون اتصال مباشر في منطقة مخصصة للزيارات حيث يتم فصل الزائر عن المحتجز باستخدام عازل شبكي معدني. وتشير اتجاهات الممارسات الجيدة الدولية في الوقت

الحالي إلى أنه ينبغي أن تكون زيارات الاتصال المباشر - التي لا تتضمن وجود حاجز بين السجين والزائر - هي القاعدة في السجون.[56] كما لوحظ وجود زيارات الاتصال المباشر، وخاصة الزيارات الأسرية التي تتم وجهًا لوجه، في عدد قليل من السجون، ولكن غالبًا ما كانت تدار بطريقة فوضوية وغير آمنة. ومع ذلك، يبدو أن معظم مدراء السجون لا يضعون حدًا لعدد الزيارات أو عدد الزائرين الذين يستقبلهم المحتجزون - وهو ما يمثل نهجاً مستنيراً ينبغي تشجيع استخدامه مع الأخذ في الاعتبار الوضع الأمني.

تم تسليط الضوء على اثنين من مصادر القلق. أولاً، أشار الموظفون بالسجون إلى أنه غالبًا ما تستقبل المحتجزات النساء عدداً قليلاً من الزائرين؛ وذلك يرجع جزئيًا إلى النظرة المجتمعية تجاه المجرمات. ثانيًا، كان المحتجزون الأجانب في عدد من المنشآت يشعرون بالقلق إزاء عدم إمكانية الوصول إلى سفاراتهم وإجراء مكالمات هاتفية لأسرهم.

الصورة 7. منطقة الزيارات في السجن المركزي في صنعاء

يُسمح بإجراء الزيارات الزوجية - زيارات خاصة تتم بين المسجون والزوجة - في عدة منشآت من السجون المركزية. وتتم هذه الزيارات، التي تم الاعتراف بأهميتها للحفاظ على الروابط الأسرية، في غرف مخصصة لمثل هذا الاستخدام. كانت غرف الزيارة العائلية قيد الإنشاء في بعض المنشآت في وقت الدراسة. وعلى الرغم من أن ذلك غير منصوص عليه داخل اللوائح التنظيمية للسجون، وصف مسؤولو السجون نهجاً موحداً نسبيًا حيث يجب فيه على الزوجين تقديم التماس للسجن بطلب الحصول على زيارة زوجية لمدة زمنية وتقديم هوية كل منهما وشهادة زواج سارية وصالحة. ويقتصر البرنامج على نزلاء السجون الذكور البالغين فقط، حيث أشارت مصلحة السجون إلى أن منظومة السجون لا يمكنها التعامل مع حالات الحمل التي قد تحدث نتيجة للزيارات الزوجية للمسجونات الإناث، وذلك نظرًا لتدني الخدمات الصحية للإناث وخدمات رعاية الأطفال بالفعل. وبصرف النظر عن عدم المساواة بين المسجونين الذكور والإناث، يعد النهج المتبع في اليمن فيما يتعلق بالزيارات الزوجية متقدماً مقارنة بالعديد من الدول المتقدمة مثل المملكة المتحدة ونيوزيلندا وأجزاء من الولايات المتحدة وأستراليا، والتي لا تسمح بنهج الزيارات الزوجية. ويتماشى اليمن مع التحول العالمي تجاه إجراء زيادة عدد الزيارات الخاصة للمسجونين المدعوم بأبحاث تشير إلى أن هذه الزيارات تساعد على عملية إعادة التأهيل والقدرة على الاندماج مرة أخرى في الحياة الأسرية بمجرد الإفراج عن المسجونين. .[57]

ينبغي إيلاء الاهتمام إلى إيجاد سبل لزيادة عدد الزيارات للمحتجزات الإناث؛ وذلك لضمان الحفاظ على الروابط الأسرية. كما يجب تقديم "تسهيلات معقولة للتواصل مع ممثلين دبلوماسيين وقنصليين" للمحتجزين الأجانب، وفقًا لما هو مطلوب في القواعد النموذجية الدنيا. وسوف تتمثل الخطوة الإضافية المتخذة لتحسين حق الزيارات في تمكين عمل زيارات اتصال مباشر آمنة دون وجود حاجز، وخاصة للمسجونين وأُسرهم.

المسجونون من الفئات الخاصة

السيدات

كما هو الحال في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، تمثل النساء في دولة اليمن نسبة ضئيلة من نزلاء السجون بشكل عام (انظر الجدول 5). ومع ذلك، فإن إجراء الرعاية للمحتجزات الإناث يمثل أمرًا مهمًا بصفة خاصة نظرًا لضعف النساء في السجون، واختلاف احتياجاتهن عن الرجال - نظرًا لاختلاف نوع الجنس والديناميكيات الاجتماعية والثقافة ومسؤوليات رعاية الطفل. إن اعتماد قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمذنبات في عام 2010 يعد تقدمًا مهمًا في الاعتراف بالاحتياجات الخاصة المستندة إلى نوع الجنس والضمانات اللازمة للنساء في عملية العدالة الجنائية.[58]

الجدول 5. نسبة المسجونات إلى العدد الكلي للمسجونين في السجون المركزية

	المسجونات	عدد المسجونين الإجمالي	النسبة
صنعاء	77	2,326	30:1
تعز	48	1,577	33:1
إب	25	1,235	49:1
الحديدة	30	951	32:1
عدن	17	723	42:1
المكلا	7	483	69:1
سيئون	—	87	—

يتم نقل المجرمات في اليمن بشكل عام إلى أقسام النساء في السجون المركزية تقريبًا بعد إلقاء القبض عليهم مباشرة، وذلك نظراً لأن مراكز الشرطة ومنشآت الحبس الاحتياطي غير مجهزة بأقسام أو زنزانات منفصلة للنساء، وغير مزودة بشكل عام بطاقم عمل من الإناث. وبالتالي يتم احتجاز المحتجزات في انتظار المحاكمة والسجينات المحكوم عليهن بالإعدام في العنابر النسائية من السجون المركزية معًا. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد في الوقت الحالي مراكز أحداث للفتيات، ولذلك يتم احتجاز الفتيات مع السجينات البالغات.[59]

كما هو الحال مع منشآت الذكور، لا تقوم سجون النساء بفصل فئات المحتجزات، وبشكل أساسي، يتم تصنيف المسجونات على أساس السن. ففي السجن المركزي في الحديدة، كانت إحدى الإناث الأحداث ذات الإعاقة العقلية تُحتجز مع المسجونات الإناث على الرغم من عدم اتهامها بارتكاب أية جرائم، حيث تم العثور عليها بصحبة مجموعة من الرجال ولم يتمكنوا من الوصول إلى عائلتها.

غالبًا ما تحتاج المجرمات إلى دعم نفسي كبير لمواجهة التأثير القوي المترتب على تعطيل حياتهن الأسرية ووصمة العار التي لحقت بهن والعزلة. وعلاوة على ذلك، يعد العديد من السجينات ضحايا سابقات لإساءة المعاملة أو تم سجنهن بتهمة ارتكاب جرائم مرتبطة بعامل إساءة المعاملة، مثل جريمة الزنا أو الدعارة؛ حيث كان الشعور بالمحنة والعار والاكتئاب واضحًا بين السجينات. وأشار موظفو السجون إلى أن المحتجزات الإناث يملن بشكل واضح إلى استقبال عدد أقل من الزوار أو عدم استقبال أي زائر على الإطلاق، حيث تم التخلي عن العديد منهن ورفضهن من قبل الأسرة والمجتمع.

كانت الرعاية الصحية للسيدات والأطفال تمثل تحديًا في جميع المنشآت التي تمت زيارتها. كان إجراء وضع الرضع والأطفال مع أمهاتهم في السجن أمرًا موجودًا في جميع السجون، ولكن المنشآت لم تكن مصممة بطريقة جيدة من شأنها أن تلبي احتياجات الأطفال؛ حيث كانت دورات المياه ضيقة في الأغلب، كما كان يصعب استحمام الرضع والأطفال داخل منشآت الاستحمام. وعلاوة على ذلك، كان النقص في الألبان الصناعية و المياه النظيفة وأدوات التعقيم والحفاضات ومنتجات النظافة الصحية للنساء أحد مصادر القلق، وكانت هناك مؤشرات قليلة على وجود حضانة أو منشآت للعب في معظم المنشآت. وكان يوجد نقص في عاملات الرعاية الصحية الإناث المتخصصات في رعاية الأمومة، وأشار الموظفون إلى الحاجة إلى مزيد من الرعاية الطبية

المتخصصة. وفي السجن المركزي في عدن، يشكل نظام الصرف الصحي المكشوف الموجود داخل الفناء مخاطر صحية خطيرة وخطورة على سلامة الأطفال والمسجونات على حد سواء.

إن تكاليف الحمل والرضاعة ورعاية الأمهات الجدد والأطفال الذين تمت ولادتهم داخل السجن مكفولة بموجب أحكام الرعاية الصحية الواردة في قانون السجون. ويحدد القانون أنه يحق للمسجونات الحوامل تلقي الرعاية الصحية المناسبة قبل وأثناء وبعد الولادة؛ وعلى ألا يتم ذكر الولادة التي تتم داخل السجن في السجلات الرسمية للدولة؛ ويجوز للأطفال الرضع البقاء مع أمهاتهم حتى سن سنتين وبعد هذا السن إذا لم يكن هناك وصي كفء، مع السماح بحرية التصرف اعتمادًا على المشورة الطبية ووفقًا لتقدير مدير السجن الذي تقع السجينة في دائرة اختصاصه أو بناء على أمر من وزارة الداخلية.[60] وهذه الأحكام تمتثل للمعايير الدولية المحددة في القواعد النموذجية الدنيا، وبشكل عام لوحظ تطبيق روح القانون، ولكن ما زال تقديم الرعاية الصحية بشكل كاف يمثل أحد التحديات الرئيسية القائمة.

كما كانت نسبة طاقم العمل بالنسبة لعدد السجينات منخفضة بشكل كبير، حيث كان مخصصاً للعمل في القسم بأكمله من واحدة إلى اثنتين من الحارسات تعملان في نوبات عمل طويلة دون تناوب. كما يتوافر عدد قليل من الحارسات بالسجون والمسؤولات عن الرعاية داخل منظومة السجون اليمنية، كما لم يلاحظ وجود أية إناث يشغلن مناصب قيادية بالسجون. تُعتبر الأرقام الإجمالية للنساء العاملات في القطاع الأمني في البلاد منخفضة للغاية بشكل عام بسبب الضغوط الثقافية والمجتمعية، بيد أن ضابطات أشرن إلى أن الشعور بالعار يعتبر سلبية أخرى ترتبط بالعمل في حراسة السجون بالنسبة للنساء.[61]

تباين مدى حساسية دخول الموظفين الذكور إلى أقسام الإناث دون إخطار؛ إذ أن بعض المنشآت كانت حريصة على الحد من دخول الموظفين الذكور أو وفود كبيرة إلى المناطق المخصصة للإناث، بينما كانت هناك منشآت أخرى ترفض الطلبات الآتية من فريق البحث بالانتظار بالخارج. ويقوم أيضًا الموظفون الذكور بدخول أقسام الإناث في بعض الأحيان حاملين أسلحة، وهي إحدى الممارسات الموجودة أيضًا في أقسام الذكور.

تُعتبر الأرقام الإجمالية للنساء العاملات في القطاع الأمني في البلاد منخفضة للغاية بشكل عام بسبب الضغوط الثقافية والمجتمعية، بيد أن ضابطات أشرن إلى أن الشعور بالعار يعتبر سلبية أخرى ترتبط بالعمل في حراسة السجون بالنسبة للنساء.

ومن الناحية الإيجابية، تعد منشآت النساء أقل اكتظاظًا من منشآت الذكور، وتتم زيارتها بانتظام من قبل المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، كما أنها مزودة بمنشآت مخصصة لورش العمل وغرف للخياطة والأعمال اليدوية وفصول دراسية (على الرغم من أن بعضها لم يكن قيد التشغيل). وبالإضافة إلى ذلك، كان يبدو أن كلاً من المجتمع المدني والمتبرعين المحليين والمنظمات الخيرية يدعمون المحتجزات بفاعلية، مما يعني أن الكثير من الموارد كانت متوافرة للنساء، كما كان يتم إيلاء الاهتمام إلى بعض المشكلات المتعلقة بالنساء. ومع ذلك، تعد المنشآت بشكل عام غير كافية لسد احتياجات المحتجزات في العديد من الأماكن التي تتطلب إجراء بعض الإصلاحات أو تمويلها بشكل أكبر.

سوف تتطلب عملية تحسين أوضاع المحتجزات في المقام الأول زيادة عدد الحارسات بالسجون والأخصائيين الاجتماعيين والأطباء النفسيين الذين يتعاملون مع المحتجزات. وقد يُسهل هؤلاء الأخصائيون الاجتماعيون من عملية الاندماج مع أُسر المحتجزات والمجتمع بشكل أكبر. كما أن البدء في تقديم فرص تعليمية وعملية، مثل ورش العمل وغرف الخياطة، كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقًا، سوف يساعد على تخفيف الشعور بالإجهاد والاكتئاب فيما بين السجينات، وربما يسهل لاحقًا من عملية إعادة تقديمهن إلى المجتمع مرة أخرى. وهناك مشروع طويل المدى للتعامل مع مشكلة عدم وجود خيارات لاحتجاز الإناث في انتظار محاكمتهن والأحداث من الإناث، ولزيادة تقديم الرعاية لأطفال المحتجزات (لتتضمن الحضانات والفصول التعليمية ووسائل اللعب).

مرضى الأمراض العقلية

تعد الرعاية الصحية بالمسجونين ذوي الاحتياجات الصحية العقلية أحد التحديات القائمة في جميع البلدان. وقد اعتمدت بلدان مختلفة أساليب للحبس تتراوح بدءًا من الدخول الآمن إلى المستشفى أو الرعاية بالمرضى خارج منظومة السجون وحتى وضعهم مع نزلاء السجون العامة. إن الحبس يضع الكثير من الضغط العقلي على المسجونين، ولكنه قد يشكل ضررًا وخطورة بصفة خاصة على المسجونين ذوي الأمراض العقلية وقد يُشكل مجموعة واسعة من المشكلات الإدارية على طاقم الموظفين. وينص قانون السجون على أنه "إذا كان المسجون يعاني من مرض نفسي أو عقلي، ينقل إلى مستشفى الأمراض العقلية والنفسية بناءً على تقرير الطبيب المختص وبموجب اللائحة الخاصة بذلك."[62]

ففي الماضي، كان في كثير من الأحيان يتم استبعاد المحتجزين ذوي الاحتياجات الصحية العقلية من منظومة السجون ووضعهم في مستشفيات الأمراض النفسية. وفي الوقت الحالي، يتم حبسهم وتقديم العلاج لهم داخل المنظومة في عنابر منفصلة مخصصة لهم داخل المجمعات. ويؤدي ذلك، من الناحية النظرية، إلى السماح بتقديم رعاية متخصصة واتباع نظام فصل المحتجزين الضعفاء والمعرضين لسلوكيات عنيفة أو تخريبية. ومع ذلك، من الناحية العملية، لوحظ أن العنابر المخصصة للمسجونين ذوي الأمراض العقلية غير كافية لتوفير الرعاية، كما أن هناك تباين في تنفيذ نظام الفصل. إن السجون المركزية في صنعاء وتعز وإب والحديدة مزودة بوحدات منفصلة تمامًا بسور داخل مجمعات السجون المركزية. وفي عدن يوجد عنبر قائم بذاته ومحدود للغاية، وتوجد مساحة مفتوحة داخل المجمع في المكلا وسيئون. وتتوافر العنابر المخصصة للأمراض العقلية للمسجونين الذكور البالغين فقط. بينما يتم التعامل مع السجينات ذوات المرض العقلي والأحداث داخل الزنزانات المخصصة لهم.

كانت العنابر المخصصة للمسجونين ذوي الأمراض العقلية خارج نطاق سيطرة الموظفين، ولوحظ خطورة الوضع في السجون المركزية في عدن وصنعاء وتعز. ونتيجة لنقص التمويل، لم تكن العنابر مزودة بقدر كاف من الموظفين، كما أنها لم تكن مزودة على نحو مناسب بطاقم نفسي وطبي متخصص وأطباء نفسيين وأخصائيين اجتماعيين وحراس لديهم القدرة على التعامل مع المحتجزين. وقد أعرب الحراس عن مدى خوفهم وشعورهم بالقلق بشأن السماح بالدخول إلى هذه المناطق. وقد عكس النقاش الذي أُجري مع العاملين في مجال الصحة العقلية حاجة السجون إلى تقديم رعاية بشكل كبير وقلة توافر هذه الرعاية. ويقتنع عدد قليل من الأطباء والأطباء النفسيين والممرضين بشغل مناصب عمل داخل السجون، وذلك نظرًا لأن الوظائف تعرض رواتب قليلة نسبيًا، كما أنه لا يوجد من يرغب بشغل تلك الوظائف.

تختلف مشكلة توافر العلاج المتخصص. وحيثما كان العلاج متاحًا، لم يتم تصميمه على نحو يلبي احتياجات المرضى؛ نظرًا لأن الكثير من المرضى لا يتم تشخيص مرضهم على نحو مفصل وسليم. ويقتصر العلاج على الأدوية والعلاج بالصدمة الكهربائية (ECT)، وعادة لا يستطيع الموظفون توفير العلاج النفسي والعلاج السلوكي، وما شابه ذلك.

وبينما قد تكون مثل هذه الرعاية محدودة داخل السجون المركزية، فإنها غير موجودة تقريبًا بعد مرحلة القبض على المسجونين أو أثناء مراحل الحبس الاحتياطي. كان العلاج في منشآت الحبس الاحتياطي أحد مصادر القلق أثناء المعاينة. ففي أحد المنشآت، على سبيل المثال، لوحظ قيام سجناء باستخدام العنف وضرب سجين مريض عقليًا لردعه في حين أن الحراس كانوا يراقبون المشهد.

في عدد من المنشآت، تُستخدم زنزانات الحبس الانفرادي لحبس المسجونين المتصفين بالعنف أو ذوي الأمراض العقلية، وقد تم الإبلاغ عن التهديد بتنفيذ إجراء المبيت ليلاً في العنبر المخصص للمسجونين ذوي الأمراض العقلية أو باستخدامه بالفعل كإجراء تأديبي لنزلاء السجون العامة. وتعد مثل هذه الممارسات أمرًا ضارًا وينبغي التوقف عنها.

في أحد المنشآت، لوحظ قيام سجناء باستخدام العنف وضرب سجين مريض عقليًا لردعه في حين أن الحراس كانوا يراقبون المشهد.

نظرًا لحالة الضعف في علاج الأمراض العقلية داخل منظومة الاحتجاز، ينبغي على منظومة العدالة الجنائية وسلطات السجون أن تنظر إلى استخدام الخدمات المخصصة للمرضى الخارجيين بشكل أكبر وبدائل للحبس بالنسبة للمجرمين ذوي الأمراض العقلية الذين لا يتصفون بالعنف. وينبغي أن تعمل مصلحة السجون مع وزارة الصحة لإصلاح وتعديل بروتوكولات الصحة العقلية للمسجونين؛ بما في ذلك زيادة توافر متخصصين في مجال الصحة العقلية وخيارات للعلاج وأدوية. و ينبغي تدريب كادر من حراس السجون المتخصصين مع ممرضين متدربين في المجال النفسي في عنابر الأمراض النفسية.

الأحداث

يتغير باستمرار تعريف لأحداث في نظام العدالة الجنائية اليمني. وقد صادقت اليمن على اتفاقية حقوق الطفل في عام 1991؛ وقامت بتعريف الطفل على أنه كل شخص عمره أقل من ثمانية عشر عامًا، ولكن، من الناحية الثقافية، يبدأ سن الرشد بشكل عام من سن خمسة عشر عامًا.[63] ويعمل نظام متشعب في الوقت الحالي حيث يعتبر فيه المجرمون من سن خمسة عشر إلى ثمانية عشر عامًا بالغين ويقعون تحت سلطة مصلحة السجون. أما المجرمون الذين يقل سنهم عن خمسة عشر عامًا فيقعون تحت سلطة وزارة الرعاية الاجتماعية، ويتم احتجازهم في مراكز رعاية الأحداث، المزودة في المقام الأول بطاقم من المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والأطباء النفسيين. وتقوم وزارة الداخلية بتأمين المحيط الخارجي فقط.

منذ عام 2001، اشتركت كلٌ من وزارة الداخلية ووزارة الرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) والاتحاد الأوروبي والدول المانحة والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي ومنظمة أنقذوا الأطفال وعدد من المنظمات غير الحكومية المحلية، في أحد المشروعات الإصلاحية التعاونية الاستراتيجية الذي تم تطويره تدريجيًا وقام بوضع مفهوم لحماية الأحداث داخل منظومة العدالة الجنائية. ويوجد في الوقت الحالي أحد عشر مركزًا لرعاية الأحداث في اليمن ليتم فصل المجرمين الصغار عن النظام العقابي للبالغين للتوجه نحو مزيد من النهج التأهيلي ونهج الرعاية. ويجري حاليًا إنشاء مراكز شرطة متخصصة ومحاكم للأحداث لاستكمال البرنامج. وتعد مسألة سن الرشد إحدى نقاط الخلاف، حيث يطالب البعض باتباع نظام الفصل الكامل للأحداث الذين تتراوح أعمارهم من خمسة عشر عامًا إلى ثمانية عشر عامًا في وحدات الاحتجاز داخل منظومة السجون المركزية مع وضع مجموعة من برامج إعادة التأهيل، كما هو الحال في السجن المركزي في صنعاء. بينما يطلب آخرون الاستبعاد التام للمجرمين الأصغر من ثمانية عشر عامًا من سلطة مصلحة السجون ووضعهم في منشآت رعاية الأحداث.

قام فريق البحث بزيارة مراكز رعاية الأحداث في صنعاء وعدن والحديدة. ويتم تجهيز مركز شرطة تجريبي للأحداث في منطقة كريتر في محافظة عدن للعمل ولكنه لم يعمل بعد بطاقاته الكاملة ولا يتلقى حالات أحداث. إن مزايا الرعاية المتخصصة للأحداث واضحة. ويتم تصميم المنشآت بطريقة أكثر شبهًا بالمدارس الداخلية منها لمنشآت الاحتجاز، وتكون مدهونة ومزينة بالألوان الزاهية ونظيفة ويتم فصل الأحداث في المهاجع بطريقة منظمة على أساس العمر، كما يتم الإشراف عليهم أربع وعشرين ساعة في اليوم من قِبل موظفي حماية الطفل. وعلى الرغم من أن نظافة دورات المياه في مراكز رعاية الأحداث ليست مثالية، فإن الاستهلاك الناتج عن تواجد شباب يصعب التعامل معهم في كثير من الأحيان كان يمثل تحديًا، كما كان هناك نقص في الأموال اللازمة لإجراء إصلاحات. ويتم تشجيع الأطفال على الحفاظ على النظافة وعلى النظافة الصحية الجيدة لمظهرهم البدني والمناطق المحيطة بهم، وكان يتم إرشادهم للقيام بذلك. ويتضمن النظام الروتيني دروسا مدرسية يومية واستشارات نفسية جماعية وفردية وأنشطة للهو ورياضة ومسرح وفن ومهارات مهنية. كما يتم التشجيع بشدة على الحفاظ على الترابط الأُسري، من خلال أوقات زيارات مرنة وزيارات منزلية موسمية حيثما أمكن. ويعد الوضع الأمني أحد مصادر القلق في مراكز رعاية الأحداث، إذ أن الجدران المنخفضة والوضع الأمني الضعيف، على الرغم من أنهما إيجابيان من حيث إعادة التأهيل وتعزيز بيئة الرعاية، إلا أنهما يسمحان بتكرار حدوث المزيد من حالات الهروب. وبشكل عام، على الرغم من أن المعاينة الشاملة للمنشآت لم تكن ممكنة، فمن الواضح أن رعاية الأحداث في اليمن تمثل نهجًا تأهيليًا أكثر استنارة، مما يعمل على تقليل تعرض الأحداث للتجريم والتطرف والإيذاء، وإيذاء كما يحدث داخل منظومة البالغين. وتمثل رعاية الأحداث من الإناث تحديًا ذو صفة خاصة. ونظرًا لخفض تمويل العديد من المراكز، تم إغلاق أقسام الأحداث من الإناث، ويتم احتجاز المذنبات منهن داخل منشآت النساء في السجون المركزية.

داخل سجون مصلحة السجون، يشكل الأحداث عددًا صغيرًا، ومع ذلك، فهم معرضون للخطر بشكل واضح. وفي السجون المركزية ومنشآت الحبس الاحتياطي، يتم فصل الأحداث بشكل عام حسب الزنزانة، ولكن يختلطون بحرية مع نزلاء السجون أثناء النهار في معظم المنشآت. نظرًا لأن التحكم بالمفاتيح بشكل عام تكون في يد السجين بدلاً من الموظفين، ولا يوجد إشراف أثناء فترة الليل، فإن المخاوف الرئيسية المتعلقة بالحفاظ على سلامة الأحداث وتعرضهم لسوء المعاملة تتطلب إعادة نظر عاجلة. وعلى الرغم من الفئات العمرية التي تقدمت أثناء المقابلة، يتم احتجاز الأحداث داخل مراكز المسجونين البالغين ومراكز الحبس الاحتياطي (انظر الجدول 6).

يعمل السجن المركزي في صنعاء كنموذج رائد لأحد منشآت احتجاز الأحداث الذين تم فصلهم بشكل كامل داخل منظومة السجون المركزية. فعلى عكس معظم منشآت السجون المركزية، يقوم السجن المركزي في صنعاء باحتجاز الأحداث الذين تتراوح أعمارهم من سن خمسة عشر عامًا إلى ثمانية عشر عامًا في قسم منفصل مخصص لرعايتهم. وتضم المنطقة مكتبة وورشة عمل صغيرة وغرفة ألعاب وغرفة لمشاهدة التلفاز ومكاناً مخصصاً للصلاة، ولكن تفتقر المنطقة إلى مساحة خارجية مخصصة على الرغم من وجود إمكانية الوصول أحيانًا إلى ملعب كرة القدم وملعب الكرة الطائرة. وقد تم اتخاذ خطوات إيجابية فيما يتعلق بتوفير أنشطة تعليمية وترفيهية؛ حيث من الواضح أن السجن يشعر بالفخر تجاه استثماره في تعليم الأحداث، وأشار المدير والموظفون إلى أن العديد من المسجونين الأحداث قد استكملوا تعليمهم الثانوي، كما أن عددًا منهم يدرس في دورات تدريبية على الصعيد الجامعي، مثل التجارة والأدب والعلوم الإنسانية والقانون. كما أن المسجونين الأحداث لديهم مشرف يتسم بشدة الحماس والنشاط، أردني الجنسية وحاصل على درجة الماجستير

الجدول 6: نسبة الأحداث إلى إجمالي السجناء في السجون المركزية

	الأحداث	السجناء	النسبة
صنعاء	77	2,326	30:1
تعز	32	1,577	49:1
إب	27	1,235	46:1
الحديدة	31	951	30:1
عدن	14	723	52:1
المكلا	2	483	242:1
سيئون	1	87	87:1

في التعليم، وهو مسؤول عن قسم الأحداث وينام في غرفة داخل المنشأة ومتاح على مدار اليوم طوال أيام الأسبوع. أظهر المشرف الاهتمام العميق والشعور بالفخر تجاه الانجازات التي حققها البنين واهتمامه بضمان تطوير موهبتهم وإعداد برامج رعاية للأحداث. ومع ذلك، فإن المشرف سجين يعمل بالسجن. وينبغي إيلاء الاهتمام إلى مدى ملاءمة مشاركة المسجونين في رعاية الأحداث، كما ينبغي مراقبة الموظفين والمسجونين على حد سواء المسؤولين عن أدوار رعاية الأحداث بعناية والإشراف على ذلك.

على الرغم من أن المخاوف الخطيرة حول رعاية الأحداث في السجون اليمنية لا تزال قائمة، إلا أن الإصلاحات الأخيرة تشير إلى ما يمكن تحقيقه في المنظومة بأكملها. وقد أدى الحوار البناء والمستدام عبر الحكومة اليمنية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي إلى إحداث تحسينات كبيرة في عملية احتجاز الأحداث ورعايتهم، وينبغي أن يستمر هذا الحوار.

تقدم قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث[64] وقواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم [65] إطارًا للتعامل مع المجرمين الأحداث، وتسلط الضوء على الحد من إضفاء الطابع المؤسسي على قسم الأحداث حيثما أمكن، والاستخدام الاستثنائي فقط لمنشآت الاحتجاز في انتظار المحاكمة بالنسبة للأحداث. وحيثما كان ذلك ممكنًا، يفضل عزل الأحداث عن منشآت السجون ونقلهم إلى منشآت رعاية الأحداث، أو إذا أمكن، تحت وصاية مشروطة من جانب عائلاتهم.

كحد أدنى، يجب فصل جميع الأحداث المحتجزين حاليًا دون سن الثامنة عشر عن السجن والتنشئة الاجتماعية مع المجرمين البالغين. وكجزء من إعادة تنظيم الموظفين والتدريب، ينبغي تدريب الموظفين المتخصصين لرعاية الأحداث في منشآت السجن.

الخلاصة

خلال مرحلة الانتقال والإصلاح السياسي فيها، تواجه اليمن تهديدات أمنية معقدة وصعبة. ومع ذلك، فإن هذه الفترة المضطربة تشكل أيضًا فرصاً نادرة للتغيير؛ والتخلص من الهياكل التنظيمية الماضية وتبني رؤية جديدة لقطاعي الأمن والعدالة. وعلاوة على ذلك، سوف تعد مواجهة نقاط الضعف وأوجه القصور في منظومة السجون عاملاً أساسيًا لتعزيز سيادة القانون وتحسين الوضع الأمني. كما ذُكر وورد في هذا التقرير، تسعى التحليلات والتوصيات إلى مواجهة كل من النواحي الموضوعية الأساسية المثيرة للقلق وكيفية وموعد مواجهتها.

يقدم قانون السجون اليمني واللوائح الاساسية له أساسًا بارزًا لعملية الإصلاح. وعلى الرغم من حاجتهما إلى التطوير، وخاصة لإضافة المزيد من التخصيص، فإنهما يعدان قاعدة تشريعية صلبة يمكن من خلالها بناء نهج تدريجي وقائم على الحقوق في السجون. وتهدف العديد من التوصيات الواردة في هذا التقرير إلى ضمان أوضاع أفضل بالنسبة للمسجونين والموظفين على حد سواء؛ وذلك نظرًا لأن الشعور بجودة الأوضاع وتحسنها له تأثير هام على قوة واستقرار منظومة السجون بأكملها. كما أن عمليات تحسين الهيكل التنظيمي ووضع المسجونين، على سبيل المثال، يمكن أن تكون بمثابة وسيلة لتحسين الوضع الأمني. إن تقليل حالة الاكتظاظ لا يعمل على تحسين نوعية حياة المسجونين فحسب، ولكن يعمل أيضًا على تخفيف الضغط الأمني الواقع على الحرس والبنية التحتية للسجون. كما أن ضمان توفير السجون للأنشطة الترفيهية و الرياضية والعمل والأنشطة التدريبية لا يسمح للمسجونين بالاشتراك في الأنشطة الهادفة فحسب، ولكنه أيضًا يعمل على تحسين الصحة البدنية والعقلية، ويقلل من الضغط الواقع على الخدمات الطبية، ويقلل من حالات النزاع من خلال توفير

منفذ لمواجهة السلبيات الموجودة في الحبس، ويعزز من إعادة التأهيل، ويعمل على توفير مهارات لاندماج المسجونين في المجتمع مرة أخرى. وبالمثل، فإن التأكيد على وجود نظام روتيني قوي في السجون لا يعمل على تحسين الصرف الصحي للسجون والنظافة الصحية للمسجونين فحسب، وإنما يعمل أيضًا على توفير النظام ويعزز من حالة الهدوء داخل السجون.

إن تقليل حالة الاكتظاظ لا يعمل على تحسين نوعية حياة المسجونين فحسب، ولكن يعمل أيضا على تخفيف الضغط الأمني الواقع الحرس والبنية التحتية للسجون.

على المستوى الوطني، ينبغي أن يتولى كلٌ من مصلحة السجون ووزارة الداخلية عملية الإصلاح، وأن يقوما بإشراك جميع الوزارات المعنية بالعمل في السجون معًا في الحوار، بما في ذلك وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ووزارة الرعاية الاجتماعية ووزارة العدل. وينبغي أيضًا أن تتضمن هذه العملية إشراك المجتمع المدني المحلي المنخرط في رعاية المسجونين والمنظمات الدولية وممثلي الجهات المانحة، الأمر الذي يسمح بالمساهمات التعاونية والخبرات الفنية والمساعدات المالية الممكنة. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي أن تعمل مجموعات العمل الاستراتيجية وعمليات التشاور على مستوى قيادة السجون على إدخال الحقائق على أرض الواقع والاحتياجات في العملية التي تتم على المستوى الوطني. وعلاوة على ذلك، يمكن الحصول على الحيوية والإلهام من عمليات الإصلاح لمنشآت احتجاز الأحداث التي تُجرى بالفعل. إن النهج التعاوني متعدد أصحاب المصلحة الذي تم تبنيه للتركيز على نظام العدالة للأحداث قد أسفر عن نتائج لرعاية الأحداث يمكن البناء عليها في منظومة السجون على نطاق أوسع.

على الرغم من الحاجة إلى استثمار القدرات المالية والاستراتيجية من أجل تعزيز عمليات الإصلاح المتعلقة بأوضاع السجون والوضع الأمني ومستوى الرعاية فإن الحوار ورعاية المسجونين بشكل شامل والوضع الأمني لديه القدرة على تحفيز حدوث عمليات التغيير بطريقة أكثر سلاسة. وهناك مثالان على ذلك وهما التأكيد على الالتزام بالرعاية الطبية والأنشطة التعليمية للمسجونين باعتبارهما جزءًا من القطاع الصحي والتعليمي في الدولة، والموافقة على الشراكات مع المجتمع المدني أو الجهات المانحة لتقديم مساعدة لسد الاحتياجات الرئيسية.

ينبغي على قيادة السجون ألا تغفل عن المجالات التي تقع تحت سيطرتها في الوقت الحالي والتي يمكن تحسينها. وينبغي منح الأولوية العاجلة إلى المخاوف المُلحة المتعلقة بالوضع الأمني والرفاه والرعاية، مثل وقف وضع التحكم في المفاتيح في أيدي المسجونين واستعادة السيطرة على مناطق الزنزانات. كما يجب ضمان توفير الاحتياجات الأساسية اللازمة لاستمرار حياة المسجونين المعرضين للخطر؛ حيث ينبغي إيلاء الاهتمام إلى حالات النقص في المياه وتوفير الغذاء الكافي ذي القيمة الغذائية الجيدة. إن المنشآت التي تصل إلى نسبة خطرة تبلغ 150٪ وتعاني من مستويات أعلى من الاكتظاظ، مثل السجون المركزية في إب والمكلا وعدن وصنعاء وتعز والحديدة، إلى جانب سجني المعلم وعليا للحبس الاحتياطي في صنعاء، ينبغي أن تتوقف عن استقبال المسجونين. إن الاستثمار المبكر في التغيرات البسيطة ومنخفضة التكلفة من شأنه أن يؤثر على وضع المسجونين، مثل غرس الشعور بوجود نظام روتيني وتوفير إمكانية الوصول الكافي إلى الهواء النقي وضوء الشمس كل يوم. كما يمكن تنفيذ إجراءات الحفاظ على السلامة والصحة، مثل عدم السماح بفتح الموقد الذي يصدر لهب دون رقابة في الساحات العامة والزنزانات، وفحص المخازن للتأكد من عدم وجود أدوية منتهية الصلاحية، وتغطية أنظمة الصرف الصحي وإيلاء الاهتمام إليها، وترسيخ قواعد للاستخدام الصحيح لزنزانات الحبس الانفرادي، على الفور بتكلفة قليلة أو دون تكلفة على الإطلاق، ولكن مع تحقيق تأثير كبير.

وهناك مجموعة أخرى من التوصيات تتطلب الكثير من الوقت والاستثمار المالي، وتتضمن إصلاحات توسعية لمواجهة احتياجات المنظومة على وجه السرعة أو على المدى المتوسط إلى المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، تحتاج الحكومة اليمنية، بدعم من المجتمع الدولي، إلى مواجهة التهديد الأمني الذي تشكله حالات التطرف والتجنيد بين المسجونين؛ إذ يشكل ذلك خطرًا على السلام والأمن المحلي والدولي. وفيما يتعلق بذلك، على الرغم من أنه من المرجح أن يحدث ذلك من خلال تنفيذ عملية تطوير تدريجية على المدى المتوسط والطويل، فإن البنية التحتية للسجون تحتاج إلى إعادة تأهيل وتصميم لسد الاحتياجات الأمنية والاحتياجات اللازمة لرعاية المسجونين. كما يجب وضع إجراء تدريب الحراس وتنمية قدرات الموظفين ضمن أولويتها، ومع ذلك فإن هذا الإجراء سيتطلب في البداية استمرارية الاستثمار والمضي قدمًا لإدارة منشآت السجون بشكل آمن وجيد. ويجب كذلك البدء في عمليات التغيير على وجه السرعة ووضع الأسس اللازمة للتطوير من خلال إجراء حوار حول عملية الإصلاح.

وعلى الرغم من التحديات العديدة القائمة، تلوح بعض الفرص لإمكانية إصلاح قطاع السجون. وفي الواقع، الكثير من هذه الفرص في متناول اليد. ويجب عدم تفويت الفرصة لتبني التغيير في هذه الفترة الحاسمة من إصلاح قطاعي الأمن والعدالة.

التوصيات

هناك أربع توصيات محددة مُلحة لإصلاح قطاع السجون.

- التوقف عن استقبال مسجونين في السجون المركزية في إب والمكلا وعدن وصنعاء وتعز والحديدة ، وسجني المعلم وعليا للحبس الاحتياطي في صنعاء.
- مواجهة المخاوف المتعلقة بالغذاء والتغذية في السجون المركزية في تعز والمكلا.
- إيلاء الاهتمام الفوري إلى ضمان الدخول الأساسي لأشعة الشمس وحرية الحركة في المنشآت والتي تُعتبر محدودة للغاية في الوقت الحالي، ولا سيما في السجن المركزي في الحديدة ومنشآت الحبس الاحتياطي/المنشآت الفرعية في صنعاء.
- التعامل مع شروط واستخدام زنزانات الحبس الانفرادي في السجن المركزي في صنعاء، وإصلاحها على الفور.

تنقسم التوصيات على نطاق المنظومة والتي سيتم تنفيذها على مدى أطول إلى ست عشرة فئة.

الإطار القانوني والتنظيمي

- الحث على التنفيذ الفوري الكامل للمشروع، وذلك لتوفير كتيبات ورقية، تحدد حقوق المسجونين وواجبات الموظفين، للمسجونين والموظفين. وإيلاء الاهتمام إلى وسائل أخرى لتقديم معلومات حول الحقوق والواجبات نظرًا لانخفاض معدلات معرفة القراءة والكتابة في اليمن.
- مراجعة العديد من أصحاب المصلحة لقانون السجون اللوائح التنظيمية له، بما في ذلك تقييم الاحتياجات من الموارد والمتطلبات الإدارية للالتزام، ووضع التوقعات الواقعية الحالية لمدراء السجون، وتحديد الأهداف التدريجية من أجل التحسين، فضلاً عن تحديد سبل دعم الجهود الرامية إلى تطبيق القانون في المستقبل، وتوسيع اللائحة التنظيمية لقانون السجون وذلك لتغطية جميع الجوانب الأساسية لإدارة السجون بشكل شامل.

مستويات الاحتجاز وتصنيف المسجونين

- مواجهة التهديد الأمني الذي تشكله حالات التطرف والتجنيد بين المسجونين، وذلك بمساعدة المجتمع الدولي.
- تدريب قيادة السجن والحراس وتوعيتهم لمراقبة أطياف نشاط التطرف في السجون، والإبلاغ عن أية علامات تدل على محاولة تكوين مجموعات، وحالات المقاومة غير العنيفة أو العنيفة، ومحاولات الهروب، وحالات الهجوم الداخلي على الحراس أو المسجونين، وأية علامات تدل على التواصل مع مجموعات إجرامية أو متطرفة خارج مجمع السجن.
- ذكر سياسات تصنيف المسجونين بشكل مُفصل واحتواء المسجونين الأكثر تطرفًا على الفور وبشكل آمن. وقد يتطلب ذلك إعادة تخصيص أو فصل ساحات السجون أو تنفيذ نظام المناوبات المنتظمة بشكل مؤقت بالنسبة للأماكن المفتوحة والساحات الترفيهية.

مهام الموظفين

- مراجعة أعداد الموظفين والأدوار والبروتوكولات والأنشطة التدريبية.
- مراجعة وتوضيح الأدوار القيادية في السجون والمسؤوليات والمسار الوظيفي والأنشطة التدريبية.
- تقديم تدريب متخصص لحراس السجون من مناهج مصممة خصيصًا تتضمن موضوعات نظرية وعملية على حدٍ سواء مع منح تدريبات تنشيطية منتظمة أثناء أداء الخدمة، وتدريب حساسية، وتقييم نفسي ودعم.
- تطوير مناهج التدريب الأساسي والمتخصص بما يتماشى مع قانون ولائحة تنظيم السجون والكتيبات التي تحدد حقوق الموظفين والمسجونين، مع الوضع في الاعتبار معدلات معرفة القراءة والكتابة.

- إجراء نقاش بين الوزارات فيما يتعلق بتقديم دعم متخصص ونشره وتمويله، وإشراك وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الرعاية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة.

الوضع الأمني في السجون

- إجراء مراجعة أمنية كاملة بهدف تحسين الوضع الأمني والحفاظ على السلامة في السجون المركزية، بالإضافة إلى تمويل عملية إصلاح البنية التحتية وتعزيزها.
- توضيح الإجراءات والبروتوكولات الأمنية الأساسية وترسيخها على الفور، مثل الحاجة إلى الحفاظ على التحكم في المفاتيح الرئيسية ومنع حمل الأسلحة النارية داخل زنزانات السجون.
- توسيع وتوضيح الأحكام المتعلقة بالحفاظ على الأمن والنظام في اللوائح التنظيمية.

البنية التحتية المادية

- إجراء مراجعة للمساحات الخارجية والإصلاحات المحتملة، على المدى القصير والمتوسط. وإيلاء الاهتمام بقدر أكبر إلى تحسين مساحات ممارسة الرياضة والمساحات الترفيهية والتدابير الأخرى في منشآت الحبس الاحتياطي.
- إعادة النظر، على المدى المتوسط والطويل، في إعادة تأهيل أو تصميم السجون والنظر بعناية في الاحتياجات الخاصة بمعايير تصميم السجون وإعداد خطط وإجراء مشاورات حول ذلك.

سجلات السجون واستعراض البيانات

- إدخال إجراءات المراقبة الأساسية للموظفين الإداريين والقيادة، وذلك لتحسين دقة الأرقام في السجون وإعداد التقارير.
- تحسين عملية المراقبة والإدارة الاستراتيجية القائمة على البيانات وإعداد خطط على المدى المتوسط والطويل.

استخدام زنزانات الحبس الانفرادي

- إعادة النظر في سياسات وإجراءات استخدام ووجود زنزانات الحبس الانفرادي، ووضع معايير موحدة لها في اللائحة التنظيمية لقانون السجون لتنفيذها؛ بما في ذلك عمليات الاستئناف على استخدام زنزانات الحبس الانفرادي والمراجعة والرقابة الطبية والإشراف من قبل مدراء السجون.

التواصل مع المسجونين

- إعادة تطبيق نظام إجراءات الشكاوى للمسجونين.
- إدخال أهمية حفاظ الموظفين على العلاقات الإيجابية والتواصل المهني مع المسجونين في عملية تدريب قيادة السجون والحراس.
- إدخال أساليب لتعزيز دور نواب المدعي العام في التعامل مع شكاوى المسجونين ومراقبة تقييم مستوى الرعاية من خلال إجراء عمليات مراقبة ومناقشات.

حالة الاكتظاظ وظروف الإقامة

- إعادة النظر في تدابير عمليات الإغاثة الفورية، لتضمين عمليات النقل، في حالات الاكتظاظ الشديد، مثل إصدار أوامر بالإفراج عن المسجونين الذين تجاوزوا مدة عقوبتهم أو في الحالات التي تم فيها تجاوز فترات الانتظار ما قبل المحاكمة.
- النظر إلى الأسباب الجذرية وراء حالة الاكتظاظ مع الاهتمام بتطوير حلول على المدى المتوسط والطويل.

مشاكل الإجراءات الواجبة والمسجونين غير المحكوم عليهم الإفراج

- التعاون مع وزارة العدل بشأن مراجعة حالة الاكتظاظ، وذلك لدراسة الأسباب الجذرية وراء تأخر إجراء الإفراج عن المسجونين ودفع الغرامات ونظام الديون.

الأنشطة الترفيهية والتريض والتعليم والعمل

- إيلاء الاهتمام الفوري إلى ضمان الدخول الأساسي لأشعة الشمس وحرية الحركة في المنشآت، والتي تُعتبر محدودة للغاية في الوقت الحالي (لا سيما في السجن المركزي في الحديدة).
- إعادة تخصيص أموال لاستعادة الأنشطة الترفيهية والمهنية والتعليمية.
- تضمين الحوار والتأكيد على الشراكة بين وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم، وذلك لتوضيح الالتزامات بشأن توفير الأنشطة التعليمية وتجديدها.

الصرف الصحي

- إشراك المسجونين في عمليات التنظيف والنظافة الصحية باعتبارها جزءًا من النظام الروتيني للسجون.
- إعادة النظر في البنية التحتية للصرف الصحي والتصميم والعوامل المعقدة.

الغذاء والمياه

- مواجهة المخاوف المتعلقة بالغذاء والتغذية في السجون التي تتسم بوجود نقص في الأغذية.
- إعطاء أولوية للمخاوف المتعلقة بالمياه على نطاق المنظومة بالتشاور مع السلطات الحكومية ذات الصلة.
- إزالة مواقد الغاز من مناطق الزنزانات المكتظة.
- إعادة النظر في المعايير والبروتوكولات المتعلقة بنظافة المطابخ.

الحصول على الخدمات الطبية

- تضمين الحوار والتأكيد على الشراكات بين وزارة الداخلية ووزارة الصحة، وذلك لتوضيح الالتزامات بشأن توفير الخدمات الطبية وتجديدها.

التواصل مع العالم الخارجي والزيارات

- ضمان حقوق المعتقلين الأجانب، وذلك للتواصل بشكل جيد مع ممثلي السفارات والأسر.
- إعادة النظر في أساليب زيادة عدد الزيارات للمسجونات.
- إعادة النظر في السماح بعمل زيارات اتصال مباشر آمنة دون وجود حاجز بين المسجونين وأُسرهم.
- وضع سياسات وإجراءات واضحة حول الزيارات الزوجية.

المسجونون من الفئات الخاصة

- زيادة عدد الحارسات بالسجون، وتنفيذ حملات للتوظيف، للحد من شعور حارسات السجون بوصمة العار.
- تدريب الحارسات بجانب نظائرهن من الذكور، وتضمين تدريب حول كيفية التعامل مع ضحايا إساءة المعاملة.
- زيادة عدد الأخصائيين الاجتماعيين والأطباء النفسيين الذين يتعاملون مع المحتجزات، ومحاولة إشراك أُسر المحتجزات والتواصل مع المجتمع.
- مواجهة مشكلة عدم وجود خيارات لاحتجاز المسجونات في انتظار المحاكمة والأحداث من الإناث، وتوفير الرعاية لأطفال المحتجزات (لتضمين الحضانات والفصول التعليمية ووسائل اللعب).
- توجيه تعليمات إلى قيادة السجون بعدم استخدام زنزانات الحبس الانفرادي لاحتجاز المساجين ذوي الأمراض العقلية.
- إلغاء إجراء الحبس ليلاً داخل عنبر المسجونين الذين يعانون من أمراض عقلية كوسيلة عقاب للمسجونين.
- التعاون مع وزارة الصحة لإصلاح بروتوكولات الصحة العقلية في السجون؛ بما في ذلك إجراء مناقشات فورية حول توفير متخصصين في مجال الصحة العقلية وخيارات للعلاج وأدوية.
- إعادة النظر في استخدام الخدمات المخصصة للمرضى الخارجيين بشكل أكبر وبدائل للحبس بالنسبة للمجرمين ذوي الأمراض العقلية الذين لا يتصفون بالعنف.
- تدريب كادر من حراس السجون المتخصصين للعمل مع ممرضين متدربين في المجال النفسي في عنابر الأمراض النفسية.
- فصل المجرمين الأحداث دون سن الثامنة عشر عن الحبس والتنشئة الاجتماعية مع المجرمين البالغين.
- دراسة نقل الأحداث من منشآت السجون إلى منشآت مخصصة لرعاية الأحداث، أو إذا أمكن، تحت وصاية مشروطة من جانب العائلة.
- تدريب الموظفين المتخصصين في رعاية الأحداث في منشآت السجن.

ملاحظات

1. لسهولة القراءة، ونظرًا للطبيعة المائعة للاعتقال، قبل الحكم، وبعد الحكم في اليمن، يتم استخدام مصطلح "سجين" و"محتجز" بالتبادل في التقرير. عندما يتعلق الأمر بما قبل المحاكمة بشكل واضح، تم استخدام مصطلح "محتجز".
2. مكتب المحاسبة الحكومية الأمريكي، "Growing Inmate Crowding Negatively Affects Inmates, Staff, and Infrastructure," (زيادة اكتظاظ السجناء يؤثر سلبًا على السجناء والموظفين والبنية التحتية)، 12 سبتمبر/ أيلول، 2012، www.gao.gov/products/GAO-12-743؛ Hans-Joerg Albrecht (هانز يورج ألبرشت)، "Prison Overcrowding–Finding Effective Solutions," (اكتظاظ السجون - إيجاد حلول فعالة)، Max-Planck-Institut für Ausländisches und Internationales Strafrecht، 2012؛ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "Handbook on Strategies to Reduce Overcrowding in Prisons،" (كتيب عن الإستراتيجيات اللازمة للحد من الاكتظاظ في السجون) 2013، www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/Overcrowding_in_prisons_Ebook.pdf.
3. المدة المحددة بالضبط للاتفاقية كانت سبعة وعشرين شهرًا، والتي شملت الأشهر الثلاثة التي سبقت الانتخابات الرئاسية التي جرت في فبراير/ شباط، 2012.
4. اتفاقية مجلس التعاون الخليجي، المادة 13 (ج)، www.al-bab.com/arab/docs/yemen/yemen_transition_agreement.htm.
5. انظر التقرير الذي كتبته April Alley (أبريل آلي)، "Yemen's Military-Security Reform: Seeds of New Conflict?" (الإصلاح العسكري-الأمني في اليمن: هل هو بذور صراع جديد؟)، تقرير الفريق الدولي المعني بالأزمات في منطقة الشرق الأوسط، رقم 139، إبريل/ نيسان، 2013، www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iran%20Gulf/Yemen/139-yemens-military-security-reform-seeds-of-new-conflict.
6. كان من المفترض اختتام مؤتمر الحوار الوطني في البداية في أغسطس/ آب 2013 والانتقال على الفور إلى عملية صياغة دستور جديد للبلاد، يتبعها انتخابات لتشكيل حكومة جديدة. ومع ذلك، أدت المواجهة السياسية إلى إفشال الأسس التي نص عليها اتفاق مجلس التعاون الخليجي بشأن كل خطوة من العملية الانتقالية. وتم اختتام مؤتمر الحوار الوطني في نهاية المطاف في 25 يناير/ كانون الثاني، 2014، واتفق ممثلو القوى السياسية في المؤتمر على تأجيل المراحل التالية من العملية الانتقالية وفقًا لذلك. وفي جلسته الختامية النهائية، اتفقت الوفود المشاركة في المؤتمر على تمديد العملية الانتقالية لسنة واحدة أخرى على الأقل، حتى فبراير/شباط 2015، لضمان تنفيذ توصيات المؤتمر والانتهاء من التحضيرات المناسبة لإجراء الانتخابات. ونصت الوثيقة الختامية للمؤتمر على إبقاء الرئيس هادي في منصبه حتى انتخاب رئيس جديد. كذلك كان من المقرر أن تكون المواعيد النهائية لصياغة الدستور الجديد والاستفتاء والانتخابات حسب تصور مجلس التعاون الخليجي في عامي 2014 و2015. انظر ما كتبته Erica Gaston (إيريكا غاستون)، "Process Lessons Learned in Yemen's National Dialogue," (الدروس المستفادة من الحوار الوطني اليمني)، التقرير الخاص رقم 342، الصادر عن معهد السلام الأمريكي، فبراير/ شباط، 2014، www.usip.org/publications/process-lessons-learned-in-yemen-s-national-dialogue؛ Tobias Thiel (توبياس تيل)، "Yemen's Negotiated Transition between the Elite and the Street," (المرحلة الانتقالية اليمنية التي تم التفاوض عليها من منظور النخبة والشارع)، كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، مدونة مركز الشرق الأوسط، 3 مارس/ آذار، 2014، http://blogs.lse.ac.uk/mec/2014/03/03/yemens-negotiated-transition-between-the-elite-and-the-street/؛ و Chatham House (تشاثام هاوس)، "Prospects and Challenges for Yemen After the National Dialogue: Meeting Summary," (الآفاق والتحديات التي تواجه اليمن بعد الحوار الوطني: ملخص الاجتماع)، 4 أبريل/ نيسان، 2014، www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/field/field_document/20140404ProspectsChallengesYemenFinal.pdf.
7. انظر الوثيقة النهائية لمؤتمر الحوار الوطني الختامي، www.ndc.ye/default.aspx, 141.
8. أشار مسؤولو وزارة الداخلية ومصلحة السجون ممن أُجريت معهم مقابلات إلى أنه كان يُحتمل أن تطرأ بعض التغييرات الهيكلية القليلة نسبيًا نتيجة لما توصل إليه مؤتمر الحوار الوطني من نتائج لأن الكثير من هذه التغييرات التي ستكون مطلوبة قد تم تطبيقها بالفعل في جهود إصلاح قطاع الأمن في عام 2013.
9. انظر محمد غباري، "Houthis Tighten Gip on Yemen Capital After Swift Capture, Power-Sharing Deal" ("الحوثيون يحكمون قبضتهم على العاصمة اليمنية بعد الاستيلاء السريع، اتفاق على تقاسم السلطة")، رويترز، 22 سبتمبر/ أيلول، 2014؛ مجموعة الأزمات الدولية، "Conflict Alert: Unrest in Sana'a" ("إنذار بالصراع: الاضطرابات في صنعاء")، بيان صحفي، 8 سبتمبر/أيلول،2014، www.crisisgroup.org/en/publication-type/alerts/2014/conflict-alert-unrest-in-sanaa.aspx. للاطلاع على خلفية الصراع بين الحكومة اليمنية والحوثيين، انظر أبريل لونجلي ألي، "The Huthis: From Saada to Sanaa" ("الحوثيون: من صعدة إلى صنعاء")، تقرير الشرق الأوسط رقم 156 الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية بتاريخ 10 يونيو/ حزيران، 2014، www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iran%20Gulf/Yemen/154-the-huthis-from-saada-to-sanaa.pdf.
10. هيومان رايتس ووتش، "Yemen: Detained, Tortured, and Disappeared" ("اليمن: احتجاز وتعذيب واختفاء")، 7 مايو/ أيار، 2012، www.hrw.org/ru/node/106995؛ وزارة الخارجية الأمريكية، "Human Rights 2013 Yemen Report" ("تقرير حقوق الإنسان لعام 2013 في اليمن")، www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/humanrightsreport/index.htm?year=2013&dlid=220385" مكتبة الكونجرس - شعبة الأبحاث الفيدرالية - "Country Profile: Yemen" ("الموجز القطري: اليمن")، أغسطس/ آب 2008، http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/profiles/Yemen.pdf.
11. وزارة الخارجية الأمريكية، "Human Rights Report 2013 Yemen" ("تقرير حقوق الإنسان لعام 2013 في اليمن")؛ شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، "YEMEN: Growing Calls for Closure of Private Prisons" ("اليمن: تزايد النداءات المطالبة بإغلاق السجون الخاصة")، 2 مايو/ أيار، 2007، www.irinnews.org/report/71905/yemen-growing-calls-for-Closure-Of-Private-Prisons؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، "Yemen: Alleviating the Suffering of Detainees" ("اليمن: تخفيف معاناة المحتجزين")، 31 يوليو/ تموز، 2013 www.icrc.org/eng/resources/documents/interview/2013/07-31-yemen-detainees-macsweeney.htm.
12. فقرة تمهيدية، قانون تنظيم مصلحة السجون، القرار الجمهوري رقم 48 لسنة (1981). تم الحصول على نسخة مترجمة من منظمة غير حكومية دولية.
13. المادة 32(3)، قانون تنظيم مصلحة السجون، القرار الجمهوري رقم 48 لسنة (1981)، والمادة 58، اللوائح التنظيمية لقانون السجون.

14. المادة 8، القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة المسجونين
15. الفصل 7، المادة 32، قانون تنظيم السجون
16. Greg Hannah (جريج اللوائح التنظيمية لقانون هانا)، وLindsay Clutterbuck (ليندزي كلاترباك)، وJennifer Rubin (جينيفر روبين)، "Radicalization or Rehabilitation: Understanding the Challenge of Extremist and Radicalized Prisoners"، مؤسسة راند أوروبا، 2008.
17. الفصل 2، المادة 4، اللوائح التنظيمية لقانون السجون.
18. الفصل 2، المادة 4(6)، اللوائح التنظيمية لقانون السجون.
19. المادة 49، القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة المسجونين
20. الفصل 3 والفصل 6، اللوائح التنظيمية لقانون السجون.
21. المادة 47، القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة المسجونين
22. من المفهوم أنه قد يجري الآن تنفيذ بعض الأعمال بالتعاون مع "المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي" التي تشارك وزارة الداخلية اليمنية في التدريب، وافتتاح مركز تدريب في صنعاء في مارس/ آذار، 2013، وبدء توفير الدعم للدورات التدريبية المتعلقة بحقوق الإنسان وإدارة السجون الأساسية بهدف نشر وتعميم ذلك على كل مسؤولي وموظفي السجون على مدار السنوات الخمس المقبلة. انظر المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، "Working Towards Fair and Effective Criminal Justice: The PRI Way" ("العمل نحو تحقيق نظام عدالة جنائية يتسم بالإنصاف والفاعلية: طريقة المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي")، التقرير السنوي لعام 2013، 2013-www.penalreform.org/resource/pri-annual-report.
23. ناصر السقاف، "Ibb Prison Suicide Highlights Poor Prison Conditions" ("الانتحار في سجن إب يلقي الضوء على الأوضاع المتردية بالسجن")، يمن تايمز، 8 أبريل/ نيسان، 2014، www.yementimes.com/en/1770/news/3696/Ibb-prison-suicide-highlights-poor-prison-conditions.htm.
24. حالات الهروب الأخيرة في عَمران تتضمن بلاغات عن حالة هروب كاملة في أوائل يوليو/ تموز 2014 وحالة هروب جزئية في يونيو / حزيران 2014. انظر ناصر السقاف، "Air Force Bombs Targets in Amran" ("أ القوات الجوية تقصف أهدافاً في عَمران")، يمن تايمز،5 يونيو/ حزيران، 2014 - www.yementimes.com/en/1787/news/3934/Air-force-bombs-targets-in-Amran.htm.
25. المادتان 33-34، القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة المسجونين.
26. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *Water, Sanitation, Hygiene and Habitat in Prisons: Supplementary Guidance* (المياه ومنشآت الصرف الصحي والصحة العامة والمسكن في السجون: إرشادات تكميلية)، يوليو/ تموز 2012، www.icrc.org/eng/resources/documents/publication/p4083.htm.
27. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، Water, Sanitation, Hygiene and Habitat in Prisons (المياه ومنشآت الصرف الصحي والصحة العامة والمسكن في السجون)، فبراير / شباط 2013، "إرشادات تكميلية". www.icrc.org/eng/resources/documents/publication/p4083.htm.
28. المادتان 27 و32(1)، القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة المسجونين.
29. المادة 32(1)، القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة المسجونين.
30. تمت إضافة مراحيض إضافية ولكنها لا تزال غير كافية نظرًا للازدحام الشديد الدائم.
31. المادة 10، القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة المسجونين
32. هذه المنشآت تشمل مراكز الشرطة وزنزانات الاحتجاز التابعة لأقسام التحقيق الجنائي وزنزانات الاحتجاز التابعة للمحاكم، من بين منشآت أخرى.
33. إيريكا جاتسون وندوى الدوسري، "Justice in Transition in Yemen" ("المرحلة الانتقالية للعدالة في اليمن")، أعمال السلام لمعهد السلام الأمريكي رقم 99، سبتمبر/ أيلول، 2014.
34. المادة 483، قانون الإجراءات الجنائية اليمني
35. المادة 21، القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة المسجونين
36. الفصل 4، المواد 12-22، قانون تنظيم السجون.
37. المادتان 12-14، القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة المسجونين.
38. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "إرشادات تكميلية".
39. انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *Water, Sanitation, Hygiene and Habitat in Prisons* (المياه ومنشآت الصرف الصحي والصحة العامة والمسكن في السجون)، الفصل 3.
40. نفس المصدر السابق.
41. المادة 21، القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة المسجونين
42. المواد 4(13) و4(14)، اللوائح التنظيمية لقانون السجون.
43. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *Water, Sanitation, Hygiene and Habitat in Prisons* (المياه ومنشآت الصرف الصحي والصحة العامة والمسكن في السجون)، 24-25.
44. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "إرشادات تكميلية"، 45.
45. المبدأ التاسع، مبادئ الأمم المتحدة لمعاملة السجناء؛ والمبدأ الأول من مبادئ الأمم المتحدة لآداب مهنة الطب المتعلقة بدور الموظفين الصحيين ولاسيما الأطباء في حماية السجناء والمحتجزين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
46. المواد 22-26، القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة المسجونين.
47. نفس المصدر السابق.
48. المركز الدولي للدراسات السجنية، "Prison Health and Public Health: The Integration of Prison Health Services" ("الصحة والصحة العامة داخل السجون: إدخال الخدمات الصحية بالسجون")، أبريل/ نيسان 2004، www.prisonstudies.org/sites/prisonstudies.org/files/resources/downloads/health_service_integration.pdf.

49. منظمة الصحة العالمية أوروبا، "Declaration on Prison Health as Part of Public Health" ("الإعلان المعني بالصحة داخل السجون كجزء من الصحة العامة")، المعتمد في موسكو بتاريخ 24 أكتوبر/ تشرين أول، 2003.
50. المادتان 37 و93، القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة المسجونين.
51. المادة 30، قانون السجون.
52. المادة 31، قانون السجون.
53. المادة 63، اللوائح التنظيمية لقانون السجون.
54. المادة 73، اللوائح التنظيمية لقانون السجون.
55. المادة 31، قانون السجون؛ المادة 81، اللوائح التنظيمية لقانون السجون.
56. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "إرشادات تكميلية"، 17.
57. انظر "al Visits: No Laughing MatterConjug" ("الزيارات الزوجية: أمر في غاية الخطورة")، الإيكونوميست، 2 نوفمبر، تشرين الثاني، 2013، www.economist.com/news/international/21588887-prisons-increasingly-allow-conjugal-visits-not-britain-and-america-no-laughing.
58. تُعرف أيضًا باسم "قواعد بانكوك"، انظر قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات، www.un.org/en/ecosoc/docs/2010/res%202010-16.pdf.
59. انظر ماري كريستين هاينز وسارة أحمد، "Integrating Women's Security Interests into Police Reform in Yemen: Some Suggestions for Structural Reform" ("دمج قضايا أمن المرأة في إصلاح قطاع الشرطة في اليمن. بعض المقترحات للإصلاح الهيكلي")، المركز اليمني لقياس الرأي العام، يونيو / حزيران 2013.
60. المواد 27-29، قانون السجون.
61. انظر "New Video From Yemen Explores Women's Role in The Security Sector" ("فيديو جديد من اليمن يستكشف دور المرأة في قطاع الأمن"، سيف وورلد، 23 يونيو/ حزيران، 2014 /www.saferworld.org.uk/news-and-views/news-article/656-new-video-from-yemen-explores-womenas-role-in-the- security-sector-.
62. المادة 26، قانون السجون.
63. حالة تصديق UNHR في اليمن، انظر http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?CountryID=193&Lang=EN.
64. تُعرف أيضًا باسم "قواعد بكين"، انظر "قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث"، وثيقة رقم A/RES/33/40، 29 نوفمبر/ تشرين الثاني، 1985، www.un.org/documents/ga/res/40/a40r033.htm.
65. انظر "قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم"، وثيقة رقم A/RES/113/45، 14 ديسمبر / كانون الأول، 1990، www.un.org/documents/ga/res/45/a45r113.htm.

الملحق "أ": نظرة عامة على البيانات

الجدول أ1. ملخص بيانات السجون الخاصة بمصلحة السجون

السجن	العدد الإجمالي	الطاقة الاستيعابية	المحكوم عليهم	في انتظار المحاكمة	النساء	الرضع	الأحداث	الأجانب	الموظفين
محافظة صنعاء									
السجن المركزي في صنعاء	2,326[ب]	1200	1,235	545	76	12	69+8إ	33	550
سجن المعلم للحبس الاحتياطي	315	176	24	291	-	-	10	13	43
سجن الهبره للحبس الاحتياطي	250	300	0	250	-	-	15	-	35
سجن علايا للحبس الاحتياطي	330	100	—[ج]	330	-	-	7[ج]	47	47
سجن الثورة للحبس الاحتياطي	170	300	3	167	-	-	7	8	36
السجن المركزي في عدن	723[ب]	400	214	436	17	4	13+1إ[ج]	60	100
السجن المركزي في تعز	1,577[ب]	750	492	901[أ]	48	3	32	12[أ]	300[أ]
السجن المركزي في الحديدة	951[ب]	350	418	374	30	10	31[أ]	22	141
سجن الحديدة للحبس الاحتياطي	201	200	15	186	-	-	9	3	51
السجن المركزي في إب	1,235	800	746	489	25	16	27	1	130
سجن إب للحبس الاحتياطي	300	250	60[أ]	240[أ]	-	-	40	-	20
السجن المركزي في المكلا	483	300	160[أ]	280[أ]	7	-	2	61	191
السجن المركزي في سيئون	87	120	60	27	-	-	1	4	105

[أ] العدد تقديري - لم تتوافر أرقام دقيقة.

[ب] الأرقام المقدمة من السجلات ولكنها غير متوافقة.

[ج] الأرقام التي ذُكرت مختلفة عما تمت معاينته.

إ=إناث

الملحق "ب": بيانات زيارة المنشآت

السجن المركزي في صنعاء

تم إنشاؤه في سبعينيات القرن العشرين، ومزود بسور محيطي كبير. توجد أماكن منفصلة للذكور والإناث والأحداث ومرضى الأمراض العقلية، كما أن السور المحيطي مزود بالعديد من البوابات. يفتقر الهيكل البنائي إلى التحديث والموارد الأمنية. كما أن الإضاءة الطبيعية قليلة في الممرات، وإمكانية وصول الكهرباء غير متوافقة. والمساحات الخارجية غير مستغلة بشكل صحيح. وبالرغم من أنه يُعد أحد المنشآت الأكثر أمنًا، إلا أنه يوجد به العديد من الثغرات الأمنية. ولا توجد طاقة استيعابية لاحتجاز المسجونين والفصل بينهم.

بيانات السجن

- إجمالي السجناء - 2,326
- الطاقة الاستيعابية - 1,200
- الرجال - 2,181
- النساء - 76 (8 من الأحداث)
- الأحداث - 69
- مرضى الأمراض العقلية - 95
- المحكوم عليهم - 1,235
- غير المحكوم عليهم - 545
- إجمالي الأجانب—33
- جنسيات أجنبية - الجنسية الصومالية والإثيوبية والأردنية والباكستانية والإيرانية والمصرية
- التركيبة - مختلط وجنائي والمشتبه بهم في قضايا الإرهاب ومن هم في انتظار محاكمتهم والمحكوم عليهم
- التصنيف - حسب الزنزانة ضمن مجمعات. الاكتظاظ وعدم كفاية منشآت البنية التحتية. النقص في الطاقة الاستيعابية اللازمة لتصنيف المسجونين والفصل بينهم على نحو صحيح.

الرعاية الطبية

- توجد عيادة في أحد المباني المجاورة لسجن النساء. وهذه العيادة لا يتم فتحها لاستقبال زيارات. كما أنها غير مراقبة بشكل كامل. وتوجد عيادات صغيرة داخل مباني الذكور والإناث مخصصة للشكاوى الصغيرة.
- تتضمن المشكلات الصحية الشائعة التي تعاني منها الإناث المشكلات الصحية النسائية والتهابات وأمراض الصدر والحساسية.
- تفوق الاحتياجات الطبية بشكل كبير قدر الرعاية، ويوجد نقص في الإمدادات الطبية.

الأمن الداخلي والخارجي

- المخاوف العامة.حدوث حالات هروب كبيرة. قام مدراء السجون الذين هم على علم بوجود ثغرات أمنية، بإرسال قائمة مفصلة بطلبات لمصلحة السجون ووزارة الداخلية: أبواب إلكترونية وأقواس وقضبان أمنية وكاميرات مراقبة وجدار محيطي بالخرسانة المسلحة وقوالب خرسانية وأبراج مراقبة وأرضيات محكمة للساحات وأدوات لمكافحة الشغب وبنادق صاعقة وأجهزة تشويش للهواتف الخلوية وصفارات الإنذار/أجهزة الإنذار الأمنية وخراطيم المياه وزي للسجناء.
- حالات الهروب. 2001، 7؛ 2002، 1 (مواطن أمريكي)؛ 2009، 2؛ 2013، 29 (تنظيم القاعدة).
- الغارات الخارجية. تضمنت عملية الهروب التي تمت في عام 2013 انفجار وتبادل إطلاق النار خارج الجدار المحيطي.

- المشاكل الداخلية. اندلاع أعمال شغب في عام 2011 وحرق مكتب السجل ونشر القوات. يشعل أفراد من المنظمات الإرهابية الصراع ويقومون بعمليات تجنيد وتسريب معلومات داخل وخارج السجن باستخدام مخبرين من السجون.
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة به. بشكل رسمي، يقوم الموظفون برفع المشكلات، ويصدر المدراء أوامر بشأنها، وعلى نحو عملي، تُتخذ القرارات من قبل الموظف المسؤول. فترة الاحتجاز في الأغلب بين يوم واحد وثلاثة أيام.

الملاحظات الخاصة بالزنزانات ومنطقة الحجز

- الذكور. مساحة واسعة داخل أحد الأسوار والبوابات الثانوية. ويوجد اثنتان من المساحات الترفيهية، إحداهما مزودة بمكتبة شاملة. والزنزانات كبيرة؛ حيث تبلغ مساحتها تقريبًا 8 أمتار في 20 متراً. والعديد من الزنزانات مكتظة للغاية؛ حيث يوجد بكل زنزانة ما يقرب من 40 مسجونًا وأسرة إسمنتية متعددة الأدوار ومراتب على الأرض. معظم الزنزانات مزودة بدورات مياه داخلية بكل منها مرحاضان وصنبوران، العديد منها مكسورة. كما أن النظافة دون المستوى والتهوية سيئة. والنظام الروتيني للتنظيف غير موحد. تعذرت معاينة جميع المناطق. الحراس خارج سيطرة السجن، حيث رفضوا السماح بالدخول إلى الزنزانات. وقد أُجبر فريق البحث على الانسحاب بعد فحص عدد قليل من الزنزانات فقط.
- الإناث. منطقة منفصلة مزودة بجدار محيطي داخلي. يشكل حطام التشييد الموجود عند بوابة المحيط خطرًا أمنيًا وخطرًا عند الخروج من البوابة. توجد ساحتان، إحداهما مزودة بملعب قديم، ويتم استخدام ساحة واحدة فقط. وتتضمن فصول دراسية ومنطقة للخياطة ولورش العمل. لا يوجد سجن للحبس الاحتياطي. يوجد اثنتان من موظفات الأمن تعملان بنظام المناوبات على مدار 24 ساعة، سجينة أية زيارات وأخصائيتان اجتماعيتان. يتضمن النظام الروتيني الاستيقاظ في الساعة التاسعة صباحًا والتنظيف وحضور الفصول الدراسية واستقبال الزوار (لم تستقبل أكثر من 20 سجينة أية زيارات على الإطلاق)، وقضاء وقت في المساحات المفتوحة وغلق الزنزانات في حوالي الساعة العاشرة مساءً. لا توجد دورات مياه داخل الزنزانات. وتوجد مطابخ صغيرة. طاقة استيعاب الزنزانات كافية ولكن الزنزانات غير مزودة بموارد كافية. دورات المياه ضيقة وصغيرة جدًا. يقوم الطبيب بزيارة الزنزانات مرتين أسبوعيًا. وتشتكي المحتجزات والموظفات من النقص في الحفاضات وحليب الرضع ومنقيات المياه والسخانات والملابس والأحذية للأطفال الرضع. كما أن المساعدات الآتية من المنظمات غير الحكومية المحلية لا تسد الاحتياجات.
- الأحداث. قسم منفصل، يتضمن القسم مكتبة وورشة صغيرة وغرفة ألعاب وغرفة لمشاهدة التلفاز ومكان للصلاة. لا توجد منطقة خارجية مخصصة. يتم أحيانًا استخدام ملعب كرة القدم وملعب الكرة الطائرة. يستوعب القسم تسعين سجينًا ولكن لا توجد أسرة كافية. مساحة الزنزانات تبلغ 4 أمتار في 7 أمتار تقريبًا. القسم مكتظ إلى حدٍ ما: حيث يوجد 10 أشخاص في كل زنزانة ينامون على أسرة متعددة الأدوار. يُسمح بدخول بعض المتعلقات الشخصية. تعد الزنزانات غير منظمة نسبيًا ولكنها نظيفة. عدم القدرة على تصنيف الأحداث وفصلهم عن بعض. اتخاذ خطوات إيجابية في المجال التعليمي والترفيهي: تدريب مهني وممارسة رياضة ودورات دراسية جامعية والأمسيات الثقافية والفن ودراسة القرآن.
- مرضى الأمراض العقلية. منطقة منفصلة مزودة ببوابة: زنزانة طويلة تقع على أحد الجوانب ومساحة خارجية موازية للزنزانة مزودة بساحة عشبية. تم إنشاؤها عام 1985 بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC). مُجهزة لعلاج الحالات الخفيفة فقط. يتم تقديم المساعدة من قبل وزارة الصحة، وتقع تحت سلطة مصلحة السجون وهي للذكور البالغين فقط. يتم احتجاز الإناث ومعالجتهن في سجن النساء. يوجد طبيب نفسي واحد وأحد عشر ممرضاً، وطبيب تخدير زائر واحد لإجراء العلاج بالصدمة الكهربائية (ECT). يوجد سبعة عشر حارساً يعملون بنظام المناوبات على مدار 24 ساعة. إمدادات الأدوية وفيرة والمحتجزون مهدئون بشكل كبير. عدم نظافة المطبخ وغرفة تناول الطعام المنفصلة. يتم الحصول على الأطعمة من المطبخ الأساسي. ويوجد صالون للحلاقة.
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة به. مكان مظلم لا يدخله إضاءة طبيعية ونوافذه مصنوعة من الطوب وتهويته سيئة للغاية وغير نظيف. مساحته 2,5 مترًا في 2,5 متراً تقريبًا، ويضم

ما لا يقل عن ستة رجال وغير مزود بأسرّة. يوجد مرحاض واحد كريه الرائحة. ويُستخدم كعقاب لمثيري أعمال الشغب. الموظف المسؤول هو من يقرر من يتم احتجازه فيه. توجد زنزانة ثانية للحبس الانفرادي مضاءة بالكاد ومكتظة، مساحتها 4 أمتار في 4 أمتار، يتم احتجاز "المسجونين المثليين جنسيًا" بها. الأوضاع سيئة للغاية وقد تصل إلى المستوى غير الآدمي. التحكم في المفاتيح ضعيف؛ مما يُثير القلق حول سلامة المساجين.

- المناطق الخارجية والترفيهية. توفر كل، باستثناء منطقة الأحداث، مساحة خارجية وأوقات كبيرة لقضائها في المناطق الخارجية. وتتضمن المناطق الخارجية مدرسة ومكتبة وورش وملعب للكرة الطائرة وكرة القدم.
- المطابخ. لم تتم معاينتها. ولم يتم طرح المشكلات المتعلقة بالغذاء وجودته أثناء المناقشات التي تمت مع الموظفين والمسجونين. ويتضمن مبنى السجن مخبزاً.
- الموظفون. يرتدي معظم الحراس الزي الرسمي. الأسلحة تُترك خارج العنابر. وتعد المنطقة المخصصة للذكور خارج نطاق سيطرتهم بشكل كامل. شعور الحراس بالضغط والإجهاد النفسي يعد أمرًا واضحًا.

سجن المعلم للحبس الاحتياطي، صنعاء

تم بناؤه عام 2000 كأحد منشآت الاحتجاز، قيد التجديد. نفس التصميم متعدد الطوابق كالسجون الأخرى في صنعاء. ويوجد داخله مجمع أكبر قليلاً من مبنى السجن، لا توجد مساحة خارجية إضافية، وتحيط به المباني السكنية والتجارية. يهدف التجديد إلى تحديث أوضاع مثل: مبردات المياه المزودة بفلاتر، وسخانات المياه ووحدات الاستحمام والطلاء وسكن المسجونين. سلالم المدخل والسلالم الداخلية محطمة وبقايا الحطام متناثرة.

بيانات السجن

- إجمالي السجناء - 315
- الطاقة الاستيعابية - 176 (بهدف الوصول إلى 276 بعد التجديد)
- الرجال - 305
- النساء - 0
- الأحداث - 10
- مرضى الأمراض العقلية - 0
- المحكوم عليهم - 24
- غير المحكوم عليهم - 291
- إجمالي الأجانب - 13
- الجنسيات الأجنبية - الجنسية الصومالية والمصرية والسودانية
- التركيبة - مختلطة، معظمها من مرتكبي الجنايات
- التصنيف - حسب الزنزانة، فصل السجناء السابقين والمستجدين والأحداث. تحرك المحتجزين بحرية والاختلاط أثناء النهار.

الرعاية الطبية

- تتوافر عيادة إسعافات أولية أساسية من خلال مساعدة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. عيادة مكونة صغيرة من غرفة واحدة مزودة بمستوصف. لم يتوافر طاقم طبي خلال الزيارة. تم التعهد بتوظيف طاقم طبي بدوام كامل، ولكن لم يتم تعيينه بعد. وجود كميات صغيرة من أدوية منتهية الصلاحية؛ تشمل غسول الكلامين. يساعد الطبيب المحتجز في الوقت الحالي في تقديم الرعاية الطبية.
- تتضمن الحالات الطبية الشائعة ألم الصدر والحمى وحالات برد وصداع وألم في البطن. تم إدراج الأعراض الأساسية في السجلات، ولم تتم ملاحظة هذه الأعراض في مواقع أخرى.
- التعاقد مع مستشفى الثورة، حيث تم نقل المسجونين إليه لتلقي العلاج مجانًا.
- عيادة جديدة وفي مرحلة انتقالية. إمدادات غير كافية. تمت ملاحظة أدوية منتهية الصلاحية.

الأمن الداخلي والخارجي
- المخاوف العامة. ترجع بعض حالات الضعف إلى التصميم والقرب من المجتمع.
- حالات الهروب. لا ينطبق
- الغارات الخارجية. لا ينطبق
- المشاكل الداخلية. لا ينطبق
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. توجد في الطابق السفلي تحت الأرض، وتُستخدم بصفة رئيسية للتخزين، وتُستخدم وفقًا لقرار من مدير السجن.

الملاحظات الخاصة بالزنزانات ومنطقة الحجز
- الذكور. زنزانات مجددة مضيئة ويدخلها الهواء وجيدة التهوية ويوجد بها نوافذ ومراوح سقف ودورات مياه نظيفة. مساحتها 5 أمتار في 8 أمتار تقريبًا، ويوجد بها عشرين إلى خمسة وعشرين مرتبة على الأرض. تواجه الزنزانات غير المجددة مشكلات متعلقة بالنظافة الصحية والأوضاع سيئة بها. الدَرَج ضيق وقيد الإصلاح ويشكل خطرًا. ومنطقة البدروم فوضوية وخارجة عن نطاق سيطرة الموظفين. يحرص المحتجزون على الإبلاغ عن حالات التأخير في البت في قضاياهم. وهناك شواغل تتعلق بالغذاء والمياه واستخدام الهاتف. التحكم في المفاتيح يد "السجناء المسؤولين".
- النساء. لا ينطبق
- الأحداث. يتم وضعهم في زنزانة منفصلة ليلاً، ولكن يختلطون بحرية مع المحتجزين الآخرين أثناء النهار. مساحة الزنزانة 8 أمتار في 5 أمتار تقريبًا، تستوعب كل زنزانة 10 مساجين والمراتب موضوعة على الأرض. تعد الزنزانة ودورات المياه أقل نظافة من دورات المياه الأخرى الموجودة في المنشأة. أحد الأحداث موجود في المنشأة منذ عام كامل وسيتم الإفراج عنه قريباً.
- مرضى الأمراض العقلية . لا ينطبق
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. منطقة صغيرة تحت الأرض. ولم تكن مستخدمة أثناء الزيارة.
- المناطق الخارجية والترفيهية. فناء صغير ومبلط تحت الأرض بمساحة 8 أمتار في 10 أمتار تقريباً. السقف قيد الإصلاح، لتمديد ارتفاع الجدران. مكتظة ولا تتوافر أنشطة أخرى.
- المطبخ. مبنى صغير داخل المجمع. نظيف نسبيًا ولكنه ضيق وقديم. ويلزمه توفير ثلاجة جديدة.
- الموظفون. عدم توافق الزي الرسمي للموظفين. ويوجد معظم الموظفين خارج مناطق الزنزانات. ويبدو أن السجن يُدار بواسطة سجناء مكلفين بذلك.

سجن عليا الفرعي للحبس الاحتياطي، صنعاء

تم بناء هذا السجن عام 2004، ويجري تجديده؛ وهو بنفس التصميم متعدد الطوابق مثل السجون الأخرى في صنعاء. واختلفت المعلومات في المقابلة الأولية عن الملاحظات المستقاة من التجول في السجن.

بيانات السجن
- إجمالي السجناء - 330
- الطاقة الاستيعابية - 100
- رجال - 323
- النساء - 0
- أحداث - 7 مبلغ عنهم، 30 تمت ملاحظتهم
- مرضى الأمراض العقلية - 0
- محكوم عليهم - 0 مبلغ عنهم، 6 تمت ملاحظتهم
- غير محكوم عليهم - 330
- إجمالي الأجانب - 47
- الجنسيات الأجنبية - السودانية، الصومالية، الإثيوبية، الفلسطينية
- التركيبة - مختلطة، معظمها من مرتكبي الجنايات

- التصنيف - حسب الزنزانة، مع فصل السجناء السابقين والمستجدين والأحداث. يمكن للمحتجزين التحرك بحرية والاختلاط أثناء النهار.

الرعاية الطبية

- تتوافر عيادة إسعافات أولية أساسية من خلال مساعدة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. عيادة من غرفة واحدة مع مستوصف. إمدادات الأدوية جيدة، بعضها منتهي الصلاحية.
- جدول زمني للطاقم الطبي. لا يوجد طبيب أو ممرض(ة) مناوب. يساعد أحد الأطباء المحتجزين.
- تشمل الحالات الطبية الشائعة الجرب، الدوسنطاريا، أمراض المسالك البولية، التهاب الشعب الهوائية، العدوى الصدرية، الإنفلونزا، الإمساك، التهابات العين، مشاكل القلب، داء السكري، الصرع، الإقلاع عن المخدرات، المشاكل النفسية بما في ذلك الاكتئاب وارتفاع ضغط الدم.
- يمكن النقل إلى المستشفى المحلي.
- ثمة حاجة إلى المزيد من الأدوية المتخصصة. بعض المشاكل الصحية المزمنة. تمت ملاحظة أدوية منتهية الصلاحية.

الأمن الداخلي والخارجي

- المخاوف العامة. لا ينطبق
- حالات الهروب. لا ينطبق
- الغارات الخارجية. لا ينطبق
- المشاكل الداخلية. لا ينطبق
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. لا ينطبق

الملاحظات الخاصة بالزنزانات ومنطقة الحجز

- الرجال. ثلاثة طوابق. دَرَج ضيق. المدخل الرئيسي مزدحم. المحتجزون والزوار يتواصلون عبر شبكات بمنطقة المدخل. معظم الزنزانات 5 أمتار في 8 أمتار تقريباً. شديدة الازدحام. كل زنزانة تسع خمسة وثلاثين إلى أربعة وخمسين محتجزاً. المراتب على الأرض. المناطق التي يجري إصلاحها ساطعة ونظيفة. بعض قضبان النوافذ غير مثبت تثبيتاً سليمًا. مناطق مراحيض الزنزانات مدعمة. مشاكل مجاري مستمرة. التحكم في المفاتيح في يد "السجناء المسؤولين".
- النساء. لا ينطبق
- الأحداث. محتجزون في زنزانة منفصلة ولكن يختلطون بحرية مع المحتجزين الآخرين أثناء النهار. أعمار تصل من صغرها إلى الرابعة عشر. العدد الذي تم ملاحظته أكبر مما أبلغ عنه.
- مرضى الأمراض العقلية . لا ينطبق
- زنزانات الحبس الانفرادي وسياستها. منطقة صغيرة تحت الأرض. تُستخدم بصفة رئيسة في التفتيش أثناء الدخول ولكن أحياناً كمناطق احتجاز لفترة قصيرة.
- المناطق الخارجية والترفيهية. فناء صغير ومبلط تحت الأرض بمساحة 8 أمتار في 10 أمتار تقريباً. السقف تحت الإصلاح، لتمديد ارتفاع الجدران ولزيادة المساحة الخارجية.
- المطبخ. مبنى صغير مجاور داخل مجمع السجن. نظيف نسبياً. طهي الطعام للغداء أثناء الزيارة.
- الموظفون. حراس يرتدون الزي (المحيط) وبدون زي.

سجن الثورة الفرعي للحبس الاحتياطي، صنعاء

تم بناؤه عام 2000 كسجن، ومدرج للتجديد. نفس التصميم متعدد الطوابق كالسجون الأخرى في صنعاء. لا توجد إمكانية لزيادة مساحة خارجية إضافية. الهدوء أكثر بشكل كبير، والسيطرة أكبر، وأقل ازدحامًا من المنشآت الأخرى.

بيانات السجن

- إجمالي السجناء - 170
- الطاقة الاستيعابية - 300
- رجال - 163
- النساء - 0

- أحداث - 7
- مرضى الأمراض العقلية - 0
- محكوم عليهم - 3
- غير محكوم عليهم - 167
- إجمالي الأجانب - 8
- الجنسيات الأجنبية - الإثيوبية، البرتغالية، الصومالية
- التركيبة - مختلطة، معظمها من مرتكبي الجنايات
- التصنيف - حسب الزنزانة، مع فصل المحتجزين الأكبر سنا، والأحداث، ومعتادي الإجرام، وقضايا الاعتداء، والسرقة، والغش والاحتيال، وشرب المسكرات، والقضايا التجارية - الديون. يمكن للمحتجزين التحرك بحرية والاختلاط أثناء النهار.

الرعاية الطبية

- تخصيص وحدة صحية ولكن لم يتم تزويدها بالتجهيزات أو استخدامها.
- تشمل الحالات الطبية الشائعة أمراض في المعدة. تتوافر معلومات قليلة.
- النقل للمستشفى ضرورة لعدم توافر طاقم طبي. يقلل أعداد الموظفين لوجوب بقاء الحراس مع المحتجز. مركبات قليلة لا تكفي.
- ثمة حاجة إلى المزيد من الأدوية المتخصصة. تمت ملاحظة أدوية منتهية الصلاحية.

الأمن الداخلي والخارجي

- المخاوف العامة. يتم نقل المحتجزين المتصفين بالعنف أو الخطورة إلى السجن المركزي بصنعاء فوراً.
- حالات الهروب. لا ينطبق
- الغارات الخارجية. لا ينطبق
- المشاكل الداخلية. لا ينطبق
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. تُستخدم للتخزين وكمكاتب.

الملاحظات الخاصة بالزنزانات ومنطقة الحجز

- الرجال. ثلاثة طوابق. دَرَج ضيق. معظم الزنزانات بمساحة 8 أمتار في 8 أمتار تقريباً. تسع خمسة عشر إلى اثنين وعشرين. المراتب على الأرض أو أسرة متعددة الأدوار. أقل ازدحاماً كثيرًا، وأكثر نظافة، وأكثر نظامًا من المنشآت الأخرى. لوحظ المحتجزون وهم يقرأون ويلعبون بأوراق اللعب، الخ. لوحظ أن بعض المحتجزين لجرائم تجارية أكبر سناً، والبعض يحتاج إلى رعاية طبية متخصصة. التحكم في المفاتيح بيد موظفي السجن.
- النساء. لا ينطبق
- الأحداث. محتجزون في زنزانات منفصلة.
- مرضى الأمراض العقلية . لا ينطبق
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. منطقة صغيرة تحت الأرض. تُستخدم كمكاتب وللتخزين.
- المناطق الخارجية والترفيهية. فناء صغير ومبلط تحت الأرض بمساحة 8 أمتار في 10 أمتار تقريباً. المساحة الخارجية غير كافية.
- المطبخ. مبنى صغير داخل مجمع السجن. نظيف نسبياً.
- الموظفون. حراس يرتدون الزي وبدون زي. السيطرة أكثر كثيرًا على مناطق الزنزانات، يحتفظون بالمفاتيح، يعرفون السجناء ويحترمونهم.

سجن الهبرة الفرعي للحبس الاحتياطي، صنعاء

تم بناؤه عام 2000، قيد التجديد. نفس التصميم متعدد الطوابق كالسجون الأخرى في صنعاء ولكن أكبر قليلاً.

بيانات السجن

- إجمالي السجناء – 250

- الطاقة الاستيعابية - 300
- رجال – 235
- نساء - لا ينطبق
- أحداث – 15
- مرضى عقلياً – 0
- محكوم عليهم – 0
- غير محكوم عليهم – 250
- إجمالي السجناء الأجانب – متفاوتة
- جنسيات السجناء الأجانب - أحياناً الصومالية
- التركيبة - مختلطة، معظمها من مرتكبي الجنايات
- التصنيف - حسب الزنزانة، في معظم الحالات فصل السجناء السابقين والمستجدين والأحداث. يمكن للمحتجزين التحرك بحرية والاختلاط أثناء النهار.

الرعاية الطبية

- تتوافر الآن عيادة إسعافات أولية أساسية من خلال مساعدة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. عيادة صغيرة من غرفة واحدة مع مستوصف. طبيب، متطوع حالياً، غير موجود أثناء الزيارة. تمت ملاحظة أدوية منتهية الصلاحية، تشمل غسول كلامين.
- تشمل الحالات الطبية الشائعة البرد، والإنفلونزا، والصداع، ومشاكل في المعدة. السل والأمراض الجلدية والرمد نادرة.
- النقل إلى مستشفى الثورة للمعالجة المجانية. مركبة واحدة.
- عيادة جديدة وفي مرحلة انتقالية. إمدادات غير كافية. تمت ملاحظة أدوية منتهية الصلاحية.

الأمن الداخلي والخارجي

- المخاوف العامة. الموظفون حساسون بسبب هجوم القاعدة عام 2013 على السجن المركزي بصنعاء. يطلبون حواجز طرق إسمنتية وتعزيز الأمن.
- حالات الهروب. لا ينطبق
- الغارات الخارجية. لا ينطبق
- المشاكل الداخلية. بضعة إضرابات ولكن الكثير من التشاجر. اللجنة الدولية للصليب الأحمر تمنع السيطرة بالأساليب العنيفة.
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. نادراً ما تُستخدم، ومعظم الاستخدامات في قضايا الاعتداء الجنسي أو محاولات الانتحار. القرار يرجع للمدير. المدة عادة عشر دقائق إلى خمسة عشر دقيقة.

الملاحظات الخاصة بالزنزانات ومنطقة الحجز

- الرجال. تنتشر الزنزانات على ثلاثة طوابق. فناء صغير ومبلط تحت الأرض. دَرَج ضيق. المدخل الرئيسي مزدحم. المحتجزون والزوار يتواصلون عبر شبكات بمنطقة المدخل. الجو العام فوضوي. سلالم الدَرَج والممرات مزدحمة. معظم الزنزانات 5 أمتار في 8 أمتار تقريباً. كل زنزانة تسع خمسة وعشرين إلى ثلاثين محتجزاً. المراتب على الأرض. بعض الزنزانات خالية، قيد الإصلاح، أسرة مكسّرة. جزء من الطابق تحت الأرضي مغلق، قيد الإصلاح، لا يُستخدم. مراحيض الزنزانات مسدودة. مشاكل مجاري مستمرة. تمت ملاحظة مياه المجاري تتسرب من المواسير الخارجية. التحكم في المفاتيح في يد "السجناء المسؤولين".
- النساء. لا ينطبق
- الأحداث. محتجزون في زنزانة منفصلة. يختلطون بحرية مع المحتجزين الآخرين أثناء النهار. الزنزانة نظيفة ويوجد بها تلفاز، ومدهونة بطلاء جديد.
- مرضى الأمراض العقلية . لا ينطبق
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. منطقة صغيرة تحت الأرض. ثلاثة محتجزون بها بسبب التشاجر.

- المناطق الخارجية والترفيهية. فناء صغير ومبلط تحت الأرض بمساحة 8 أمتار في 10 أمتار تقريباً. القمامة مكومة في زاوية. السقف تحت الإصلاح، لتمديد ارتفاع الجدران لزيادة المساحة الخارجية.
- المطبخ. مبنى صغير داخل مجمع السجن. نظيف ومنظم. أحد الموظفين يساعد في الوجبات.
- الموظفون. معظم الحراس يرتدون الزي.

السجن المركزي في تعز

تم بناؤه كمركز إعادة تأهيل وتدريب مهني. يتطلب في الحد الأدنى تجديداً رئيسياً، وفي الحالة المثالية مبن جديداً. ازدحام خطير. محتجزون كثيرون، ثلاثمائة على الأقل، تم احتجازهم لعدم دفع غرامات.

بيانات السجن

- إجمالي السجناء - 1,577
- الطاقة الاستيعابية - 750
- رجال - 1465
- نساء - 48
- أحداث - 32
- مرضى عقلياً - 32
- محكوم عليهم - 492
- غير محكوم عليهم - 901
- إجمالي الأجانب - 100
- الجنسيات الأجنبية - معظمهم أفارقة، الصومالية، الإثيوبية
- التركيبة - مختلطة، جنائي، في انتظار المحاكمة ومحكوم عليهم، بعض المهاجرين. المشتبه بهم في قضايا الإرهاب يُرسلون إلى السجن المركزي بصنعاء.
- التصنيف - النظام الأدنى غير مطبق تطبيقاً سليماً بسبب الازدحام الشديد. نظرياً، يتم فصل السجناء حسب الجريمة وعنبر "للمجرمين الخطرين". في الممارسة العملية، غير مطبق.

الرعاية الطبية

- عيادة طبية صغيرة بدون موارد متسقة أو نطاق عمل ضروري. غرفة كشف، خزانة إمدادات طبية، دورة مياه، غرفة إفاقة، غرفة عمليات بسيطة. نظيفة نسبياً، جيدة التهوية، جيدة الإضاءة. النساء يُعالجن في المبنى الخاص بهن. يفيد الطبيب والممرض(ة) بالاستجابة لعشرين إلى أربعين طلب علاج طبي يومياً وجولات شهرية أو كل أسبوعين.
- تشمل الحالات الطبية الشائعة أمراض جلدية، بما في ذلك الجرب الشديد، وأمراض صدرية، ومشاكل في المعدة، وسل.
- الحالات الأكثر خطورة تُنقل إلى المستشفى. النقل صعب أحياناً أو رعاية دون المستوى.
- الإمدادات والأدوية لا تتوافر بصورة متسقة. تقديم الرعاية غير كافٍ.

الأمن الداخلي والخارجي

- المخاوف العامة. السجن فوق قدرة الموظفين على السيطرة. منذ حالة الهروب في عام 2012 تحسنت مستويات الدخول والأمن الداخلي وأصبح دخول السجن أكثر انتظاماً. الحراس حذرون حيث يأخذون الأسلحة من الموظفين أو الزوار قبل الدخول. أمن المحيط ضعيف
- حالات الهروب. 2012 - 9 هاربين، 8 عائدين.
- الغارات الخارجية. 0
- المشاكل الداخلية. قبل هروب 2012، كان دخول الموظفين إلى السجن مستحيلاً تقريباً.
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. تحت الإنشاء. قسم مرضى الأمراض العقلية يُستخدم أحياناً للعقاب.

الملاحظات الخاصة بالزنزانات ومنطقة الحجز

- الرجال. عنبران. زنزانات مزدحمة للغاية. أسرة متعددة الأدوار ومراتب على الأرض. أماكن النوم ممتدة إلى الممرات في مبنى عنابر الزنزانات الرئيسي. إضاءة الممرات ضعيفة. الأغراض الشخصية معروضة في معظم الزنزانات. الأغطية تُستخدم لعمل مساحة شخصية. تم زيادة عدد المراحيض ولكنه لا يزال غير كافٍ.
- النساء. منطقة مستقلة ومنفصلة ببوابة عند المحيط وفناء ساطع. زنزانات نظيفة. ضوء طبيعي جيد وتهوية جيدة. ربما تكون الأضواء الاصطناعية غير كافية. أسرة متعددة الأدوار. مناطق المراحيض في حالة سيئة وغير صحية. منشآت استحمام غير كافية. نظرياً، التصنيف حسب الجريمة. في الممارسة العملية، المحتجزات يختلطن. غرفة خياطة بماكينات خياطة، ولكن معظم المعدات معطلة منذ خمس سنوات.
- الأحداث. محتجزون في قسم منفصل بزنزانات فردية. التهوية والإضاءة الطبيعية جيدة. مصباح صغير واحد للمساء. ازدحام زائد. أمراض الرمد والأمراض الجلدية شائعة. فرش أرضية جديد. مراتب على الأرض. المراحيض تعمل ولكن غير صحية. لا توجد منشآت غسيل. تم طلب أموال.
- مرضى الأمراض العقلية. مبنى صغير منفصل. عدد قليل من الموظفين. المنطقة ليست تحت السيطرة بالكامل. تمت ملاحظة عشرين سجيناً على الأقل يطرقون على بوابة القسم ويتوسلون لإطلاق سراحهم. كان هناك علامات الخوف والإجهاد على الحراس. الطبيب الزائر أفاد بإمكانية الدخول المحدود. الأدوية متوافرة ولكن ليست متوائمة مع الاحتياجات. قليل من السجناء حالتهم مشخصة تشخيصاً سليماً، معينة فقط. ليس هناك فصل أو تصنيف. حالات كثيرة من الاعتداء والعدوان، بدنياً وجنسياً.
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. تحت الإنشاء.
- المناطق الخارجية والترفيهية. مساحة داخل كل عنبر باستثناء عنبر الأحداث للتعرض لضوء الشمس والهواء الطلق. الدخول حر بوجه عام خلال النهار. مدرسة، مكتبة، ورش، كرة طائرة، كرة قدم.
- المطبخ. لم تتم ملاحظته. يقال بأن حالته يرثى لها.
- الموظفون. معظمهم يرتدون الزي. الأسلحة تُترك خارج العنابر. أحياناً ودودون أكثر من اللازم. ليس لهم سيطرة كاملة. الإجهاد واضح.

السجن المركزي في عدن، "المنصورة"

تم بناؤه عام 1962، الأيام الأخيرة من العهد الاستعماري. منطقة حضرية مكتظة. الأمن صعب بصورة متزايدة. سور محيطي كبير ولكن حالات هروب عديدة. المبنى الجديد جمدته الحكومة. زنزانات كبيرة. النوافذ المفتوحة والمثبت عليها قضبان والمراوح تساعدان في تدوير الهواء. مناخ حار عموماً. ورشة نجارة معروفة، ملاعب كرة سلة، ومناطق خارج المباني. التخفيضات في التمويل والمخاوف الأمنية أوقفت الترفيه. السجناء محصورون في مباني الزنزانات. الموظفون في مباني الزنزانات يحملون الأسلحة النارية.

بيانات السجن

- إجمالي السجناء - 723
- الطاقة الاستيعابية - 400
- رجال - 706
- نساء - 17 (1 حدث)
- أحداث - 0 مبلغ عنهم، 13 تمت ملاحظتهم
- مرضى عقلياً - غير معروف
- محكوم عليهم - 214
- غير محكوم عليهم - 436
- إجمالي الأجانب - 60 (3 نساء)

- الجنسيات الأجنبية - الصومالية، الإثيوبية، الكاميرونية، التايلندية
- التركيبة - مختلطة، جنائي، إرهاب، في انتظار المحاكمة، محكوم عليهم
- التصنيف - حسب المبنى، تمت الملاحظة داخل هذه المباني

الرعاية الطبية

- مبنى عيادة داخلية بغرف صغيرة للرعاية والتخزين. المعدات قديمة. الأدوية غير كافية. المرضى غالباً يدفعون لترسل لهم الأدوية من الخارج. لا يوجد طبيب منتظم أو ممرضون وممرضات منتظمين موظفون. عنبر صغير مزدحم يوجد به نقالات تروللي ومراتب على الأرض. أوضاع غير ملائمة. لوحظ وجود أدوية منتهية الصلاحية.
- تشمل الحالات الطبية الشائعة الجرب والأمراض العقلية والضغط النفسي وارتفاع ضغط الدم وكسور العظام من التشاجر وطلقات الرصاص والبواسير والفتاق. أمراض الجهاز التنفسي ومشاكل المعدة والعدوى الناجمة عن مشاكل المجاري.
- النقل للمستشفى محدود. مركبتان غير مستخدمتين تقريباً.
- ميزانية الأدوية والإمدادات صغيرة جداً، حوالي 400 دولار أمريكي في الشهر.

الأمن الداخلي والخارجي

- المخاوف العامة. عديدة. الحراس لا يرغبون في دخول مباني الزنزانات. الأسوار المحيطية في حالة خربة. لا توجد أبراج مراقبة معتبرة. تهديدات من القاعدة وغيرها. إضاءة سيئة. تم طلب تحصين للأسوار وأبراج المراقبة وحواجز إسمنتية، ولم يتم الحصول عليها.
- حالات الهروب. عديدة.
- الغارات الخارجية. إلقاء قنابل يدوية على السجن.
- المشاكل الداخلية. الشجار شائع.
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. السياسة غير واضحة. الزيارة ممنوعة.

الملاحظات الخاصة بالزنزانات ومنطقة الحجز

- الرجال. أربع زنزانات طويلة وكبيرة حول ساحة صغيرة مركزية مفتوحة للهواء الطلق. الزنزانات بمساحة 7 في 20 متراً تقريباً. أكثر من أربعين سجيناً لكل زنزانة. مراتب على الأرضيات. الزنزانات والأفنية ودورات المياه غير نظيفة وغير مرتبة. المراحيض طافحة. الموظفون خائفون في عنابر/ مباني الزنزانات. بعض الموظفين كانوا يحملون أسلحة نارية. سُمح للفريق البحثي بدخول مبنيين فقط.
- النساء. منطقة مفصولة عن منطقة الرجال بسور محيطي صغير ومدخل نفق ضيق. أكثر نظافة وإشراقاً كثيراً. أسرة، ملايات، غرف أنشطة، ورشة خياطة، غرفة كمبيوتر، فصول دراسية. الاختصاصيون الاجتماعيون من الهلال الأحمر يزورون قسم النساء مرتين في الأسبوع. تساعد المنظمات غير الحكومية بتوفير الموارد. الموظفون الرجال يدخلون القسم بدون سابق إنذار ويحملون الأسلحة. تناقص الدعم الدولي للبرامج التعليمية والورش. الحوامل والمرضعات يفتقرن الرعاية والمستلزمات الطبية المتخصصة. بالوعة مجاري كبيرة مكشوفة في الفناء.
- الأحداث. لا يوجد سور أو بوابة على المحيط. مراتب على الأرض من أسر السجناء. شبكات بعوض مقدمة من شيخ ثري وطاولة كرة قدم من منظمة لحقوق الإنسان. الزنزانات غير مرتبة. المراحيض طافحة ومتسخة. مساحة خارجية صغيرة ولكن من غير الواضح إن كان مسموح باستخدامها.
- مرضى الأمراض العقلية. مبنى صغير بدون سور محيطي. لم يُسمح للفريق بالدخول. الأوضاع فوضوية وخارج نطاق سيطرة الموظفين. المبنى في حالة سيئة. الأطباء النفسيون كانوا يحضرون بانتظام في السابق. لم تعد هناك إحالات إلى مستشفى/ عيادة الأمراض النفسية. بعض إمكانية لاستخدام المنطقة الخارجية. لم تتم ملاحظة وجود منطقة خارجية مخصصة. من غير الواضح إن كان مسموح للمحتجزين بالتجول بحرية في مجمع السجن الرئيسي.
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. ثمة إفادة بحبس الجنائيين الموصوفين بالعنف هناك. لم يُسمح للفريق بالزيارة.

- المناطق الخارجية والترفيهية. مجمع سجن كبير ولكن فرص الترفيه معدودة منذ إغلاق ورشة النجارة. يمكن الحصول على ضوء الشمس في الفناء. ملاعب كرة سلة غير مستخدمة.
- المطبخ. بدا نظيفاً. لا توجد معدات حديثة. السجناء يشاركون في إعداد الوجبات.
- الموظفون. الكثير لا يرتدون الزي. بعضهم لا يعرف المنشأة ويخاف السجناء.

السجن المركزي في الحديدة

تم بناؤه حوالي 1975 - 1980 كمدرسة. مجمع سجن كبير بأسوار وأبراج حراسة. سجن جديد نصف مبني داخل مجمع السجن الكبير. لا توجد منطقة تمارين أو مساحة خارجية. مشاكل كهربائية، أسلاك مكشوفة، قصور دوائر وحرائق شائعة. مشاكل كهربائية. انتشار شديد للنفايات وعدم النظام. مشاكل في الصرف الصحي.

بيانات السجن

- إجمالي السجناء - 951
- الطاقة الاستيعابية - 350
- رجال - 889
- نساء 30، إضافة إلى 10 أطفال
- أحداث - 31 (يُعدون على أنهم من الرجال)
- مرضى عقلياً - 32
- محكوم عليهم - 418
- غير محكوم عليهم - 374
- إجمالي الأجانب - 20 رجلاً، امرأتان
- الجنسيات الأجنبية - الإثيوبية، السودانية، الأريترية، النيجيرية، التركية
- التركيبة - جنائيين ودخول غير شرعي للبلاد
- التصنيف - حسب الزنزانة، السجناء يختلطون في ساحة مركزية مغطاة.

الرعاية الطبية

- العيادة الطبية تعاني قلة المخزون ونقص العمالة.
- تشمل الحالات الطبية الشائعة الجرب والبواسير والسُكري وارتفاع ضغط الدم ومشاكل الكُلى.
- يتم نقل المحتجزين المرضى. عدم كفاية الأموال.
- صيدلية صغيرة ذات إمدادات محدودة من وزارة الصحة تكملها إمدادات من متبرعين محليين.

الأمن الداخلي والخارجي

- المخاوف العامة. تأمين المحيط غير كافٍ. المشاجرات والإصابات شائعة داخل السجن.
- حالات الهروب. واحدة من مركز الاحتجاز المؤقت القريب.
- الغارات الخارجية. لا توجد. أوامر بحالة تأهب قصوى.
- المشاكل الداخلية. بعض حالات شغب قليلة. احتجاجات منظمة متكررة، تشمل إضرابات عن الطعام بسبب عدم البت في القضايا والأحكام وفشل الأسرة في الحصول على إذن زيارة.
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. حتى زنزانات الحبس الانفرادي مكتظة بالسجناء. يتم الاحتجاز بها لسوء السلوك البسيط. قرار المدير. المدة أسبوعان على الأكثر، وعادةً أقل من يوم. غير مسموح بالزيارة.

الملاحظات الخاصة بالزنزانات ومنطقة الحجز

- الرجال. مبنى كبير على طراز مستودع. الزنزانات على الأسوار الخارجية وتتراوح مساحتها من 4 أمتار في 25 متراً إلى 4 أمتار في 15 متراً، وأغلبها بها مرحاض وصنابير ومرشات استحمام. منطقة جماعية مركزية كبيرة خارج نطاق سيطرة الموظفين. عدم إمكانية الوصول إلى ضوء الشمس. العديد من الأسواق الخاصة. المطبخ مزود بمواقد غاز. العديد من الأفران والمواقد الشخصية في الزنزانات. المبنى فوضوي ومضطرب وقليلاً ما يتم تنظفيه. يوجد ما يقرب من اثنين وخمسين سجيناً لكل زنزانة. أسرة معدنية متعددة الأدوار ومراتب على الأرض. مجال الرؤية مقطوع بسبب جدران الخصوصية المصنوعة من القماش. أضرار هيكلية في جدران وسقف الزنزانات. أسلاك كهربائية مكشوفة. انعدام المياه النقية النظيفة. بعض التصنيف غير محكم في الزنزانات للنوم ولكن هناك اختلاط في المنطقة الجماعية.
- النساء. وحدة منفصلة مؤمنة داخل المجمع الرئيسي. الزنزانات حول الجدار الخارجي. فناء مبلط مركزي في الهواء الطلق. زنزانات جماعية تتراوح مساحتها من 5 أمتار في 10 أمتار إلى 4 أمتار في 8 أمتار. مراتب على الأرض وأسرة. دورات مياه مشتركة وخارج الزنزانات. بعض مشاكل تتعلق بالنظافة الصحية.
- الأحداث. لا توجد منشأة منفصلة. زنزانة مساحتها 5 أمتار في 8 أمتار في أحد أركان المنشأة الخاصة بالرجال وتجاور قسم الجرائم الأخلاقية. مراتب على الأرض فقط. لا مجال للحصول على ضوء الشمس أو الترفيه.
- مرضى الأمراض العقلية. منشأة منفصلة بسور في الجزء الخلفي للمجمع. زنازين جماعية كبيرة حول منطقة حديقة صغيرة مشرقة. التصنيف حسب خطورة الحالة ومستوى العدوانية. يوجد طبيب نفسي متخصص وفني طبي. لا معالجة بالصدمات الكهربية. إمدادات محدودة بالأدوية المتخصصة. مطبخ ومنطقة طعام مستقلين. الأوضاع غير صحية. دورة مياه جماعية نظيفة نسبياً.
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. لم يتم زيارتها.
- المناطق الخارجية والترفيهية. لا يوجد مناطق خارجية. دراسة في مناطق مرتجلة. ورشة إسمنتية خارجية واحدة. منطقة للخياطة.
- المطبخ. غير منظم وغير نظيف. أواني الطبخ قديمة والثلاجة لا تعمل. يوجد صراصير وحشرات أخرى. بالوعات مفتوحة مسدودة. الملايات مخزنة بجانب منطقة تجهيز الخضروات.
- الموظفون. الغالبية يرتدون الزي. أعدادهم ومهاراتهم غير كافية. غير راغبين في السماح بالزيارة. بعض المعاملة الخشنة للمحتجزين.

سجن الحديدة الفرعي للحبس الاحتياطي، محافظة الحديدة

تم بناؤه كمدرسة. مجاور للسجن المركزي. سور محيطي ومدخل منفصلان. مساحة خارجية أو ترفيهية صغيرة ما عدا فناء داخلي صغير مبلط. رغم ذلك، السيطرة والمعرفة الأفضل بالسجن ومخاوف السجناء أكثر من منشآت عديدة.

بيانات السجن

- إجمالي السجناء - 201
- الطاقة الاستيعابية - 200
- الرجال - 192
- النساء - 0
- الأحداث - 9
- مريض عقليًا - 0
- محكوم عليهم - 15
- غير محكوم عليهم - 186
- إجمالي الأجانب - 3

- الجنسيات الأجنبية - المصرية
- التركيبة - مختلطة، معظمها من مرتكبي الجنايات، ثلاثة مهاجرين
- التصنيف - حسب الزنزانة، ولكن المحتجزين يختلطون بحرية خلال النهار.

الرعاية الطبية

- عيادة بسيطة. بلا معدات تقريباً. إمدادات أدوية منخفضة بشدة.
- تشمل الحالات الطبية الشائعة الأمراض الجلدية والملاريا والحمى وأمراض المعدة.
- لا توجد سيارة إسعاف متاحة للنقل إلى المستشفى.
- الأدوية والإمدادات تقتصران على مسكنات الألم والأدوية الأساسية.

الأمن الداخلي والخارجي

- المخاوف العامة. يحتاج المبنى إلى تحسينات حقيقية للتصدي للمخاوف المتعلقة بالأمن. تسرب كبير لمياه الصرف الصحي. السور المحيط الوحيد ضعيف وربما ينهار.
- حالات الهروب. 1
- الغارات الخارجية. 0
- المشاكل الداخلية. إضرابات المحتجزين في 2013 التي امتدت من السجن المركزي.
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. لا يوجد.

الملاحظات الخاصة بالزنزانات ومنطقة الحجز

- الرجال. أربع زنزانات حول ميدان، فناء مركزي مبلط صغير مفتوح للشمس. كل منها مساحتها 5 أمتار في 10 أمتار تقريبًا. تسع حوالي خمسين سجيناً لكل زنزانة. أسرة ذات ثلاثة أدوار والعديد منها بلا مراتب. مزدحمة. المراحيض قذرة والعديد منها بلا أبواب. العديد من الصنابير مكسورة. ماء غسل محدود. متجر صغير للسجن. التهوية ملائمة من مراوح السقف.
- النساء. لا ينطبق
- الأحداث. لا يوجد منطقة مخصصة. محتجزون في الفناء لتجنب الاعتداء الجنسي.
- مرضى الأمراض العقلية . لا ينطبق
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. لا يوجد
- المناطق الخارجية والترفيهية. فناء مبلط صغير ذو سقف شبكي. بعض الكتب ونسخ من القرآن الكريم.
- المطبخ. قديم ولكن به تهوية جيدة ونظيف على نحو معقول. الثلاجة تعمل بالكاد. مخزن بارد وجاف ومظلم ومنطقة تخزين مواد غذائية.
- الموظفون. الغالبية يرتدون الزي. سيطرة أفضل على السجناء والمفاتيح أكثر من المنشآت الأخرى.

السجن المركزي في إب

تم بناؤه في حقبة ثمانينيات القرن العشرين كسجن. مجمع كبير بأسوار وخمس أبراج حراسة. الأسوار تنهار وفي حاجة إلى الإصلاح. هناك تسرب لمياه الصرف الصحي تحتها.

بيانات السجن

- إجمالي السجناء - 1235
- الطاقة الاستيعابية - 800
- النساء - 25، إضافة إلى 16 طفلاً
- الأحداث - 27
- محكوم عليهم - 745
- غير المحكوم عليهم - 489
- إجمالي الأجانب - 1
- الجنسيات الأجنبية - الإثيوبية

- التركيبة ـ من الجنائيين عدا الإرهابيين (يتم نقلهم إلى السجن المركزي بصنعاء)
- التصنيف - لا يوجد

الرعاية الطبية

- توجد عيادة.
- الأدوية بصورة عامة غير منتهية الصلاحية ولكن بعضها قاربت صلاحيته على الانتهاء.
- أدوات جراحية صدأة وغير نظيفة. إمدادات أدوية غير كافية. مطلوب أجهزة ومعدات.
- تشمل الحالات الطبية الشائعة داء السُكري وارتفاع ضغط الدم والحمى والبرد والصداع وأمراض القلب. وبعض حالات الجرب والسل.
- النقل إلى المستشفى يحدث بصورة متكررة على الأقل سبع مرات يومياً إلى مستشفى الثورة العام. وبعضها إلى صنعاء بموافقة ضابط السجن.
- نقص حاد في الأدوية والإمدادات.

الأمن الداخلي والخارجي

- المخاوف العامة. السجن غير مؤمن. الأسوار الحجرية القديمة آيلة للسقوط. أسيجة النوافذ سهلة القطع. لا يوجد موظفو أمن لحراسة السجناء خلال نقلهم إلى المستشفى.
- حالات الهروب. واحدة عام 2005 داخل المجمع.
- الغارات الخارجية. لا يوجد
- المشاكل الداخلية. إضرابات من أولئك المدينون برسوم مستحقة. وحريق أضرمه سجين محكوم عليه بالإعدام.
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. تم وضع السجناء المسؤولين عن حريق عام 2013 في الحبس الانفرادي.

الملاحظات الخاصة بالزنزانات ومنطقة الحجز

- الرجال. المبنى رقم واجد مقسم إلى طابق أرضي وطابق تحت أرضي. مساحة زنزانات الطابق الأرضي حوالي 5 أمتار في 5 أمتار. منطقة حمام شمس صغيرة حيث يتم تجفيف بقايا الخبز وبيعها كعلف حيواني. المنطقة العامة عادة غير نظيفة. أربع دورات مياه مشتركة بكل منها ستة مراحيض وأربعة صنابير. لا توجد مرشات استحمام. دورات المياه بصورة عامة قذرة. علامات انسداد في المراحيض. الصنابير غالباً مكسورة أو تُسرب المياه. زنزانة واحدة في البدروم، يوجد بها 320 سجيناً. كبيرة ولكن مزدحمة. عدم كفاية التهوية والإضاءة. لا توجد دورات مياه صالحة للاستخدام. المبنى اثنان غرفة كبيرة يؤجرها سجناء كمطبخ.
- النساء. مبنى مستقل من ثلاث زنزانات ودورة مياه وحجرة صغيرة للصلاة وفصل دراسي وورشة خياطة تحيط بمنطقة خارجية مركزية. ثماني سجينات في زنزانة مساحتها تقريباً 6 أمتار في 6 أمتار. أسلاك كهربائية عارية في الزنزانات. تهوية جيدة من النوافذ في الزنزانات. موقدا غاز في الصالة خارج الزنزانات. دورة مياه واحدة بها خمسة مراحيض وأربعة أحواض وأربعة صنابير أحدها مكسور. دورة المياه نظيفة نسبياً ولكن بحاجة إلى إصلاح. الورشة بها تسع ماكينات خياطة لا تعمل بالكامل. أسرة متعددة الأدوار وخزانة ملابس في الزنزانات.
- الأحداث. لا يوجد مبنى مستقل.
- مرضى الأمراض العقلية. منطقة خارجية صغيرة مغلقة تحيط بها الزنزانات ومنطقة خارجية أخرى. دورتا مياه مشتركتان مظلمتان وبلا أبواب. مساحة كل زنزانة حوالي 4 أمتار في 10 أمتار وتسع حوالي ثمانية مساجين. المراتب ممزقة وهياكل الأسرة في حالة رديئة. الطعام يُقدم في أوانٍ غير صحية ومعرض للهواء والذباب. اثنا عشر هيكل سرير حديدي، وغالبيتها بلا مراتب، في زنزانة واحدة. لم تتم ملاحظة أي اغطية.
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. السجناء الذين أشعلوا حريق عام 2013 محجوزون في زنزانات الحبس الانفرادي. غير مسموح بالزيارة.
- المناطق الخارجية والترفيهية. مناطق خارجية محوطة في كل مبنى وصغيرة جداً بالنسبة لعدد المساجين.

- المطبخ. غير نظيف ربما لتقديم الطعام منذ برهة وجيزة فقط. أفران متوسطة الحجم متعددة وواحد كبير للخَبز. ثلاجة كبيرة يُدخل إليها. يعمل به السجناء.
- الموظفون. يرتدون الزي. الأسلحة تُترك خارج المباني. الحراس يسيطرون بالكاد، ولم يترددوا في ضرب المساجين بالعصي.

سجن إب للحبس الاحتياطي

تم بناؤه عام 2005 كسجن مؤقت. الأسوار الخارجية بلا أبراج حراسة. مبنى جديد تحت الإنشاء داخل المجمع. لا يوجد مساحة للرياضة أو منطقة خارجية. لا يوجد مولد كهرباء. الكهرباء العامة متقطعة. مشاكل في الصرف الصحي. المجمع يفتقر إلى النظام والنظافة.

بيانات السجن

- إجمالي السجناء - 300
- الطاقة الاستيعابية - 250
- الرجال - 294
- النساء - 0
- الأحداث - 6
- مرضى الأمراض العقلية - 0
- محكوم عليهم - 60 إلى 65 (لا توجد سجلات)
- غير محكوم عليهم - 240
- إجمالي الأجانب - 0
- الجنسيات الأجنبية - لا ينطبق
- التركيبة - من الجنائيين باستثناء الإرهابيين
- التصنيف - حسب الزنزانة، وغير محكم. اختلاط في منطقة الساحة المركزية المكشوفة.

الرعاية الطبية

- لا توجد عيادة طبية. الأدوية توفرها العائلات.
- تشمل الحالات الطبية الشائعة الجرب وداء السُكري والحمى ومشاكل الكُلى.
- نقل للمستشفى للعلاج. نقص في الأموال والمركبات.
- لا تتوافر إمدادات طبية. بعضها تشتريه العائلات. الحراس يوزعون الأدوية.

الأمن الداخلي والخارجي

- المخاوف العامة. السور قصير. لا يوجد أبراج حراسة. غير مؤمن. تأمين المحيط غير كاف. هناك حاجة لوحدات متخصصة مسلحة. أربعة حراس خارجيين.
- حالات الهروب. 0
- الغارات الخارجية. 0
- المشاكل الداخلية. لا يوجد. الأجواء مضطربة وصاخبة.
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. يتم استخدام زنزانتين كزنزانات عادية نظراً للازدحام. ثمة إفادة بوضع السجناء الخطرين في الحبس الانفرادي، ولكن لم تتم ملاحظتهم.

الملاحظات الخاصة بالزنزانات ومنطقة الحجز

- الرجال. مبنى من طابقين. الزنزانات على الأسوار الخارجية. منطقة مشتركة صغيرة في المنتصف تشمل الدرج المؤدي إلى الطابق الثاني؛ وإمكانية وصول للضوء الطبيعي. مزدحم. ثماني زنزانات تسع حوالي ثمانية وثلاثين سجيناً في كل منها. المنطقة المركزية والزنزانات فوضوية ومضطربة ولا يتم تنظيفها كثيراً. الزنزانات مشتركة، مساحتها تقريباً 4 أمتار في 25 متراً إلى 4 أمتار في 15 متراً، بكل منها ثلاثة مراحيض وصنبوران ومرشة استحمام واحدة (غالباً مكسورة). دورات المياه مشتركة بها أربعة مراحيض وصنابير عدة، ونظيفة نسبياً. مراتب على الأرض. أقمشة امساحات الخصوصية

لا تمنع الرؤية. الأسلاك الكهربائية خطيرة ومكشوفة. لا توجد مياه نظيفة نقية. المطبخ به موقدا غاز يتم تشغيلهما داخل منطقة الزنزانات.

- النساء. لا ينطبق
- الأحداث. لا يوجد مبنى مستقل. يختلطون مع أربعين آخرين في زنزانة مساحتها 4 أمتار في 12 متراً تقريباً.
- مرضى الأمراض العقلية . لا ينطبق
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. الزيارة ممنوعة. المنطقة خارجة عن السيطرة.
- المناطق الخارجية والترفيهية. فناء صغير . الدراسة في مساحات مرتجلة في أرجاء المجمع. ورشة أسمنت خارجية واحدة. منطقة للخياطة.
- المطبخ. غير منظم وغير نظيف. أواني الطبخ قديمة والثلاجة لا تعمل. يوجد صراصير وحشرات أخرى. بالوعات مسدودة مفتوحة خارج المطبخ مباشرةً. الملايات مخزنة بجانب منطقة تجهيز الخضروات.
- الموظفون. الغالبية يرتدون الزي. الفريق لم يرافقه موظفون.

السجن المركزي في المكلا

لم يتم بناؤه كسجن، والتاريخ غير مؤكد. أربعة مبان رئيسية: المبنى الإداري ومبنى النساء (غير مؤمن وصغير) ومبنى حبس احتياطي كبير غير مؤمن جيداً وقسم كبير للمحكوم عليهم غير مؤمن جيداً.

بيانات السجن

- إجمالي السجناء - 483
- الطاقة الاستيعابية - 300
- نساء - 7
- أحداث - 2
- محكوم عليهم - 160
- غير محكوم عليهم - 280
- إجمالي الأجانب - 61
- الجنسيات الأجنبية - الكينية، الصومالية
- التركيبة - مختلطة، معظمها من مرتكبي الجنايات، وإرهابي واحد
- التصنيف - لا يوجد

الرعاية الطبية

- طاقم العيادة الطبي، سجين واحد وليس بطبيب.
- تشمل الحالات الطبية الشائعة الطفح الجلدي ومشاكل الصحة العقلية ومشاكل الكُلى والربو والملاريا وداء السُكري وضغط الدم وحالة واحدة مصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).
- لا توجد سيارة إسعاف
- تم تحسين الإمدادات الطبية تحت إشراف الرئيس السابق لمصلحة السجون. تمت ملاحظة أدوية منتهية الصلاحية.

الأمن الداخلي والخارجي

- المخاوف العامة. التعرض لإطلاق النار المحتمل في السجن وكذلك الإرهاب.
- حالات الهروب. 5 حديثاً
- الغارات الخارجية. 3
- المشاكل الداخلية. متكررة. استخدام الغاز المسيل للدموع.

- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. توجد زنزانات ولا توجد سياسة محددة. كثيراً ما يوضع مرضى الأمراض العقلية في الحبس الانفرادي.

الملاحظات الخاصة بالزنزانات ومنطقة الحجز

- الرجال. زنزانات مساحتها تقريباً 6 أمتار في 7 أمتار، تتسع كل منها لثمانية عشر إلى خمسة وثلاثين سجيناً. مراتب قديمة على الأرض. جدران الزنزانات قذرة. أحبال متوافرة لتعليق الغسيل. نوافذ عالية. ثلاث إلى أربع مراوح لكل زنزانة. بعض المواقد الكهربائية وطعام (بصل وبطاطس وطماطم وسكر وشاي). الأجواء متوترة. مناطق دورات المياه قذرة ومليئة بالبعوض، وبلا أبواب. تم توفير أبواب جديدة ولكن لم يتم تركيبها بعد. لا توجد مرشات استحمام. الصنابير بها تسرب. منطقة الساحة مليئة بالقمامة ومياه الصرف.
- النساء. محتجزات في زنزانة واحدة.
- الأحداث. لم يتم ملاحظتهم ملاحظة كاملة.
- مرضى الأمراض العقلية. اثنا عشر يعيشون وينامون في مساحة مفتوحة، ويظهر عليهم الحزن. الحراس تعاملوا معهم بعدوانية.
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. مستخدمة. الرجال من أصحاب الأمراض العقلية يدخلون الحبس الانفرادي لسلوكهم العدواني. استخدام الشرطة للزنزانة غير واضح، والمؤشرات متناقضة.
- المناطق الخارجية والترفيهية. تنقسم إلى مكان للصلاة بحوض للوضوء. لا ترفيه أو تعليم أو ورش تدريب.
- المطبخ. غير نظيف. طاقم الطبخ ينامون ويعدون الطعام في نفس المنطقة. الصراصير تفاقم من مشاكل النظافة والصحة. شكاوى من جودة الطعام. المُجمد لا يعمل.
- الموظفون. حارس واحد رافق الفريق ولم يكن مسلحاً في مناطق الزنزانات. بعضهم يرتدي الزي.

السجن المركزي في سيئون

المبني غير مصمم على أنه سجن. تم تسليمه إلى مصلحة السجون عام 2001. كبير ولكن غير مؤمن جيداً. ستة زنزانات كبيرة وعنبر واحد للحبس الانفرادي.

بيانات السجن

- إجمالي السجناء - 87
- الطاقة الاستيعابية - 120
- النساء - 0
- الأحداث - 1
- محكوم عليهم - 60
- غير محكوم عليهم - 27
- إجمالي الأجانب - 4
- الجنسيات الأجنبية - الصومالية
- التركيبة - إرهابيون مشتبه بهم وجنائيون
- التصنيف - حسب نوع الجريمة، زنزانة منفصلة لجرائم القتل والسرقة والديون وتعاطي الكحول. يُحتجز الشباب مع المحتجزين لتعاطي الكحول.

الرعاية الطبية

- لا توجد عيادة طبية. لا يوجد أسرة طبية. يتم علاج المرضى في العنابر أو في غرفة الضابط المناوب.
- تشمل الحالات الطبية الشائعة مشاكل الصحة العقلية والربو ومشاكل الكُلى وأمراض الجهاز التنفسي ومشاكل المعدة.
- لا توجد سيارة إسعاف. يتم النقل إلى المستشفى في المركبات الخاصة أو مركبات الجيش.

- نقص في الأدوية والإمدادات. تُخزن الأدوية في منزل المساعد الصحي والذي يقوم بوصفها ولكنه ليس طبيبًا مؤهلاً.

الأمن الداخلي والخارجي

- المخاوف العامة. الهجمات الإرهابية والسيارات المفخخة.
- حالات الهروب. 30 في 2013
- الغارات الخارجية. خلال ثورة عام 2013.
- المشاكل الداخلية. لا توجد
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. ثمانية زنزانات. تستخدم بأوامر من مكاتب المدعي العام أو في حالات التشاجر أو مخالفة النظام. مدة الإقامة تحددها التعليمات أو الالتزامات.

الزنزانات

- الرجال. زنزانات كبيرة تسع حوالي 18-35 سجيناً كل منهم على مرتبة على الأرض. الزنزانات نظيفة، وإضاءة وتهوية طبيعية جيدة. أجواء هادئة. الحراس متعاونون ويحتفظون بمفاتيح الزنزانات. المراحيض نظيفة ولكنها والصنابير تالفة وفي حاجة إلى تحسينات. لا توجد مرافق استحمام.
- النساء. لا ينطبق
- الأحداث. لا يوجد قسم للأحداث. يتم إرسال الأحداث عادةً إلى سجن المكلا الذي يبعد أكثر من خمس ساعات.
- مرضى الأمراض العقلية. يُحتجزون في مناطق مفتوحة حول السجن. يُعتبرون تهديداً لأنفسهم وللسجناء الآخرين. قليلاً ما يتعامل معهم الحراس.
- زنزانات الحبس الانفرادي والسياسة المتعلقة بها. تُستخدم لمرضى الأمراض العقلية عند "تفاقم الحالة."
- المناطق الخارجية والترفيهية. متاحة من الصباح حتى صلاة الظهر (للمسلمين)، ومن 3 بعد الظهر حتى 7 مساءً. لا توجد ورش تدريب أو مدرسة أو مكتبة أو مساحة لممارسة الرياضة.
- المطبخ. نظيف على نحو خاص، لا توجد حشرات، تخزين صحي للمواد الغذائية. أواني الطهي قديمة. الطاهي مدني متعاقد يساعده سجين كان طاهياً.
- الموظفون. الحراس على وئام مع السجناء. لا يرتدون الزي. كانوا يحملون أسلحة أثناء الزيارة.

الملحق "ج" : مراكز الاحتجاز

مراكز الشرطة وأقسام التحقيقات الجنائية

عدن: مركز شرطة البساتين

مبنى ومجمع متهالك في منطقة ذات دخل محدود بعدن تسكنها أعداد كبيرة من المهاجرين. لا توجد ميزانية لرعاية المحتجزين أو توفير المواد الغذائية والمياه النظيفة؛ التي توفرها عائلاتهم أحياناً أو منظمات محلية. عدد قليل من المحتجزين، نادراً ما يبقون طويلاً - ثلاثة إلى أربعة أيام كحد أقصى. ثلاث زنزانات مساحتها 10 أقدام في 14 قدماً على جانب مجمع الشرطة. الأوضاع سيئة جداً، نظافة قليلة، تهوية سيئة. الزنزانات مغطاة بكتابات المحتجزين الذين يبدو عليهم الحزن. وحدة جديدة لمكافحة العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس وعيادة طبية. زنزانة واحدة للمحتجزات لم يخصص لها موظفون بعد.

زنزانات الحجز بقسم التحقيقات الجنائية في عدن

الدخول مقيد وصعب الحصول على إذن به. ورغم التصاريح لم يُسمح للفريق إلا بدخول مبنيي زنزانات اثنين فقط وأُعطيت أوامر بعدم التعامل مع المحتجزين. الزنزانات مرتبة بمباني صغيرة مع وجود زنزانات كثيرة بعد الممر بسقف من القضبان المعدنية، تُستخدم كمساحة خارجية لوصول ضوء الشمس. كان يوجد بها ستة عشر محتجزاً بالغاً. لا يوجد تأكيد على وجود أحداث بينهم. أحيانًا يُحتجز غير اليمنيين ولكن لم يكن أحد منهم موجودًا. أفادونا أن مبنى النساء مغلق، جميع المحتجزات يُرسلن مباشرة إلى السجن المركزي. مناطق الزنزانات التي تمت ملاحظتها في حالة سيئة جداً. مناطق مراحيض قذرة، تهوية سيئة، زنزانات كئيبة. القضبان منزوعة من سقف أحد الممرات بسبب الانتحار. الموظفون غير راغبين في الإجابة على الأسئلة المطروحة عن الأوضاع. تمت ملاحظة الحاجة إلى وجود مركز احتجاز مؤقت لما قبل المحاكمات.

قسم شرطة خورمكسر

ممنوع الزيارة. أُفيد بأن الطاقة الاستيعابية هي عشرون شخصاً. ثمانية موجودون، لا توجد نساء، لا يوجد أحداث. أكبر المخاوف نقص مركبات النقل.

قسم شرطة سولوبان

مركز شرطة وعيادة وزنزانات حجز داخل مجمع على أطراف المدينة. زنزانة واحدة بحالة سيئة جداً - قذرة، غير مؤمنة ومليئة بالقمامة - ولكن خالية. نادراً ما يكون هناك محتجزون؛ المدة القصوى للحجز 24 ساعة. لا يُقدم طعام أو ماء.

قسم شرطة التواهي

المبنى يعود للعهد الاستعماري. علامات قليلة على التجديد أو الاستثمار. جدار زنزانات الحجز انهار منذ أكثر من عامين. لا يتم احتجاز محتجزين بالمركز، ولكن يتم نقلهم. توقفت أعمال إعادة البناء ولم تُستأنف. خطط لطاقة استيعابية لعدد عشرة إلى خمسة عشر محتجزاً لكل زنزانة.

قسم شرطة قلوة

تم بناؤه عام 1997 كمركز شرطة. مبنى زنزانات صغير بأحد الجوانب. أربع زنزانات، كل منها يسع أربعة إلى ستة محتجزين. "منطقة خارجية" مساحتها 4 في 8 أقدام بين الزنزانات بسقف من القضبان المعدنية. السجن (الحجز) متهالك، مما يؤثر على الأوضاع والنواحي الأمنية. زنزانة واحدة كانت في الأصل للنساء ولكن تم تحويلها. النساء يُرسلن إلى أقسام التحقيقات الجنائية. تمت ملاحظة تسعة محتجزين، بما في ذلك صومالي. لا يوجد أحداث. معظم المحتجزين يبقون بالزنزانات ثلاثة إلى أربعة أيام. أحدهم اشتكى من إساءة معاملة الشرطة وكان به إصابات ظاهرة. الطعام والماء مشكلة رئيسية. في السابق كان مقاول يورد طعاماً مطهوًا ولكن ذلك توقف ولا يأتي الطعام إلا عندما يحضره أهل المحتجز. المراتب والأغطية يحضرها الأهل فقط أيضاً، إن تم

توفيرها من الأصل. مياه الصنابير ملائمة للغسيل ولكن ليست صالحة للشرب. ثقة المواطنين ضعيفة. التوترات المرتبطة بالصراع تؤثر على العلاقات مع المجتمع.

حضرموت: مركز شرطة فوه

منطقة زنزانات احتجاز صغيرة داخل السجن. غرفتان بمرحاضين، وبدون أبواب. مروحة في كل غرفة، نافذتان في كل زنزانة. لا توجد إضاءة كهربائية. أسلاك مكشوفة. محتجز واحد كان موجوداً، يظهر عليه أنه يعاني من مشاكل تتعلق بالصحة العقلية. قال الموظفون أن هناك مقاولاً يورد ثلاث وجبات يومياً. لم تتم مشاهدة ذلك.

حضرموت: المقر الرئيسي لقسم شرطة المكلا

زنزانات الاحتجاز في مبنى صغير بالجانب الأيمن من مجمع المقر الرئيسي لقسم الشرطة. يُعرف باسم سجن الحبس الاحتياطي. توجد ثلاث زنزانات وغرفة للحراس. المبنى بحاجة إلى ترميم. الوضع الأمني ضعيف. يتواجد اثنان وعشرون محتجزًا وقت الزيارة. الطاقة الاستيعابية، واحد وعشرون. الكل ذكور بالغون، أحدهم صومالي. مساحة خارجية وممر بسقف مفتوح مدعم بقضبان حديدية، ضيق وغير نظيف. المطبخ في منطقة مركزية. تقوم بالطهي إحدى الضابطات. مياه الشرب تمثل مشكلة. لا توجد رعاية طبية في المنشأة. يتوفر إسعاف لنقل المصابين والمرضى. وقعت ثلاث حالات هروب مؤخرًا ترتبط بالغارات الخارجية. يُحتجز المحتجزون ما بين خمسة عشر يومًا وسبعة أشهر. الكثير غير متأكدين بشأن سير القضايا.

حضرموت: شرطة مرور المكلا

المبنى غير مصمم للاحتجاز. المحتجزون المتهمون بحوادث قتل مرورية والذين سيتم إطلاق سراحهم قريبًا بموجب كفالة. يتم احتجازهم لأيام. تم احتجاز تسعة ضباط تابعين لشرطة المرور لمدة 48 ساعة بسبب رفضهم القيام بدورية حراسة بسبب خوفهم من المناطق المعينين للعمل بها. يقولون أنهم "خائفون على حياتهم".

حضرموت: زنزانات الاحتجاز بقسم التحقيقات الجنائية في المكلا

المبنى قديم، غير مصمم كمنشأة احتجاز. "المكان غير مناسب لاحتجاز الأشخاص واحترام حريتهم وحقوقهم القانونية، ولكن هذا هو كل ما لدينا". غير مؤمّن جيدًا. يفتقر إلى كل الأساسيات. يتواجد خمسة عشر محتجزًا، يتم احتجازهم لمدة تتراوح من يومين إلى عشرين يومًا. لا توجد نساء، حَدَث واحد. الطاقة الاستيعابية، ثلاثون. يتم إبقاء المحتجزين داخل الزنزانات طوال اليوم. يزعم توفير الطعام ثلاث مرات يومياً المياه تمثل مشكلة. خزانات المياه قديمة ومتضررة. السجناء يهددون الموظفين بالانتقام بعد إطلاق سراحهم.

الحديدة: مركز شرطة السابع من يوليو

مركز الشرطة متهدم وغير منظم. يفتقر إلى الأثاث والتجهيزات الأساسية. زنزانات الاحتجاز في أحد جانبي المبنى الرئيسي. زنزانة كبيرة واحدة مستخدمة، قذرة ومتسخة من الداخل، أحوال صحة عامة مترديّة. أحد المحتجزين الهائجين للغاية اشتكى من سوء معاملة الشرطة له. كان الموظفون يصرخون بشدة. شعور بفقدان السيطرة الكلي. لا توجد ميزانية. يتم توفير الفراش والأطعمة من الموظفين بشكل شخصي.

الحديدة: مركز شرطة الدائري

مركز الشرطة متهدم. الموظفون عارضوا إظهار منطقة الزنزانات بالمؤخرة. زنزانة إسمنتية واحدة قديمة، قضبان بالية بعيدة عن منطقة النوافذ. أحوال صحة عامة مترديّة. لا يوجد مرحاض. القدرات غير كافية لإطعام المحتجزين دون دعم ومساندة من أسرهم. الاحتجاز لفترات قصيرة.

زنزانات الاحتجاز بقسم التحقيقات الجنائية في الحديدة

توجد الزنزانات في قبو مبنى شرطة مدينة مركزي ومديرية أمنية كبيرة. الزنزانات متوسطة الحجم. إضاءة قليلة. زنزانات غير نظيفة متسخة بالزجاجات والقات والطعام، إلخ. التهوية رديئة بالرغم من وجود مراوح. رائحة كريهة. فناء واحد مع إمكانية الوصول إلى العديد من الأرضيات المضاءة بأعلى من خلال السقف المزود بقضبان. الجو متوتر، أحد المحتجزين كان يعاني من مشاكل في الصحة العقلية. أسلوب الحراس فظ للغاية. يتواجد اثنان وعشرون ذكرًا بالغًا وقت الزيارة. تمت ملاحظة أحداث والإبلاغ عنهم. الطاقة الاستيعابية المزعومة ستون، ويبدو أن العدد الموجود يقترب من الطاقة الاستيعابية الكاملة أو يتجاوزها. حسب أغلب التقارير، فترة الاحتجاز بين يوم واحد وثلاثة أيام. بعض المسجونين أفادوا بفترات إقامة أطول، حيث امتد بعضها لأكثر من شهر. شكاوى من المعاملة السيئة، بما في ذلك الحرمان من النوم، والضرب، ونقص الرعاية الطبية. الأسر توفر أغلب الوجبات.

زنزانات الاحتجاز بقسم التحقيقات الجنائية في إب

تم بناؤه قرابة عام 2008. مصمم كمبنى حكومي. أدنى قدر من التحصينات. جدار محيطي مرتفع، لا توجد أبراج مراقبة. البوابة الرئيسية معرضة لخطر الانهيار. قضبان الزنزانات غير مقواة بشكل كافٍ. ثلاث زنزانات كبيرة، زنزانتين صغيرتين للحبس الانفرادي، مراحيض منفصلة لكل زنزانة. لا توجد منطقة لممارسة التمارين الرياضية أو ساحة في الهواء الطلق. الزنزانات قذرة وغير مرتبة. فُرُش الأرضية ممزقة، لا يوجد سجاد. عدد قليل للغاية من المراحيض. صنابير مكسورة. مفاتيح مصابيح الإضاءة مكسورة. أسلاك كهربائية مكشوفة. مشكلات في الصرف الصحي والقمامة. الطاقة الاستيعابية، خمسة وثلاثون. عدد المحتجزين، ثمانية وأربعون. ثلاثة أحداث، أحدهم دون سن العاشرة. يتم توفير الطعام عندما تستطيع الأسرة إحضاره. لا توجد مياه مناسبة للشرب أو الاستحمام.

مركز شرطة المنطقة الغربية في إب

بُني في ثمانينيات القرن الماضي كمركز شرطة أساسي. بحاجة إلى ترميم. زنزانة احتجاز واحدة، مساحتها 3 أمتار في 5 أمتار تقريبًا، لا توجد سجادة. تهوية رديئة. حمام واحد مشترك، قذر. الطاقة الاستيعابية، عشرة. ثلاث مسجونين خلال الزيارة. لا توجد ميزانية للطعام والمياه وفراش النوم. يتم توفير ذلك من الأسرة. احتجز أحد المسجونين لمدة ثلاثة أيام. لم يعرف أحد حالة القضية.

زنزانات الاحتجاز بقسم التحقيقات الجنائية في سيئون

بُني في عام 2001. غرفتان صغيرتان بهما حمامات. تهوية رديئة وتأمين ضعيف. الطاقة الاستيعابية، اثنا عشر. لا يوجد محتجزين أثناء الزيارة. يتواجد المحتجزون عادة داخل الزنزانات طوال اليوم. عدم الخروج في الهواء الطلق. يذكر الحراس تقاسم الطعام المطهو بالمبنى مع المحتجزين. الموظفون يرتدون ملابس مدنية.

المقر الرئيسي لقسم شرطة سيئون

بُني في ربيع عام 2014. زنزانات الاحتجاز في مبنى صغير من غرفتين بأحد جانبي المجمع. الطاقة الاستيعابية، اثنا عشر. محتجزان أثناء الزيارة. يتم توفير الطعام من قِبل المقر الرئيسي لقسم الشرطة. المياه تمثل مشكلة متكررة. يُحتجز المحتجزون لمدة أسبوع واحد. لا توجد سيدات أو أحداث.

مركز شرطة تريم

مبنى جديد نسبيًا ويتم الاعتناء به. زنزانات الاحتجاز في مبنيين صغيرين في حالة مزرية. الطاقة الاستيعابية، ثمانية عشر. محتجز واحد أثناء الزيارة، الذي تم احتجازه لمدة ثلاثة أيام. لا توجد مساحة في الهواء الطلق أو قضاء وقت به. يتم توفير الطعام من قبل مركز الشرطة. يُذكر أن المياه غير كافية.

مركز شرطة سقطرى

مجمع ذو جدران متوسطة الحجم. زنزانتا احتجاز كبيرتان في الخلف - واحدة للذكور، واحدة للإناث (لم يتم استخدامها مطلقًا تقريبًا). زنزانة الذكور متهدمة، ومغطاة برسومات على الجدران. نظافة وتهوية وإضاءة أساسية. منطقة خارجية مجاورة تتسم بسطوعها الجيد. المراحيض قذرة وبحاجة إلى ترميم. يُسمح للمحتجزين بالتجول داخل المجمع إذا ما أحسنوا التصرف. الطاقة الاستيعابية، خمسة وثلاثين ذكرًا، وخمس وعشرين أنثى. حالة الامتلاء نادرة. أربعة محتجزين أثناء الزيارة - اثنان من المحكوم عليهم، واثنان ممن هم في انتظار المحاكمة. رجل عجوز تم احتجازه لمدة أربعة وعشرين يومًا، وآخر لأكثر من سنة ويقضي عقوبة في سجن المكلا المركزي. إحدى المحتجزات كانت تُحتجز في السجن خلال فترة النهار، ويتم إرجاعها إلى منزلها كل ليلة. نادراً ما يتم احتجاز أحداث، حيث يتم وضعهم بوجه عام بصحبة وصي. يمثل الطعام والمياه مشكلة. لا توجد ميزانية لرعاية المسجونين. يحصل الموظفون والمسجونون على نفس الطعام. المشكلات الأمنية نادرة. محاولات هروب عارضة.

قسم التحقيقات الجنائية بتعز

منشأة احتجاز مؤقت مع مكتب ادعاء عام. الطاقة الاستيعابية 20 إلى 25 محتجزاً. إجمالي المحتجزين حتى 140، كان هناك 89 أثناء الزيارة. لا توجد ميزانية للماء أو الطعام. الماء متبرع به، الطعام توفره العائلة في معظم الحالات. مجموعة عريضة من الجرائم تشمل السرقة وجرائم المخدرات والقتل. الحجز من يومين إلى سبعة عشر يومًا. لا يوجد محتجزون أجانب. النساء تُرسلن مباشرة إلى السجن المركزي. الأحداث يُرسلون إلى منشأة الأحداث، وإذا كان العمر ستة عشر إلى سبعة عشر عاماً يُعادون. كان هناك ثمانية أحداث أثناء الزيارة. لا يوجد مركز طبي. المساعدة مقدمة من الهلال الأحمر. النقل يشكل غالباً أحد التحديات، ويُجبر المحتجزون غالباً على الدفع. أربع زنزانات، مفتوحة على بعضها بعضاً وعلى الممر. وأرضياتها مفروشة ومضاءة جيداً، بعض الرسومات الجدارية وأضرار بسيطة، بدون مشاكل هيكلية. معظم المحتجزين يتجولون بحرية. لا يوجد وصول إلى مساحة خارجية. شبك مفتوح بالممر يوفر حدًا أدني (ولكن بدون عائق) من ضوء الشمس. غرفة تُستخدم مصلى، مع وجود ماء. دورات المياه لا تعمل في الواقع. أربعة أكشاك، أعمال سباكة مدعمة، عادة لا توجد مياه جارية. النظافة الصحية رديئة جداً. المحتجزون في حالة استرخاء، التفاعلات مع الموظفين إيجابية. الشكاوى بخصوص الطعام: التنوع، القيمة الغذائية، والكمية. توجد زنزانات حبس انفرادي ومستخدمة.

المقر الرئيسي لقسم شرطة تعز

زنزانات الحجز داخل مبنى شرطة فوضوي في حالة عدم إصلاح خطيرة. ازدحام مفرط. الطاقة الاستيعابية ثمانية. إجمالي المحتجزين خمسة وعشرون. الزنزانات من بين الأسوأ في النظافة. صرف صحي رديء، جدران قذرة، رائحة كريهة، تهوية سيئة، إضاءة سيئة. الوجبات يوفرها المحتجزون بصفة رئيسية. نظرياً، المحتجزون يشاركون الطعام مع الموظفين، عملياً، ليس دائماً. لا توجد مياه شرب بصورة مستمرة. لا توجد مياه نظيفة للاغتسال. دورات المياه قذرة وغير صحية. وصول الضوء الخارجي بشكل جيد (منطقة مفتوحة). لا توجد إمكانية للرياضة. المركز مهمل. اتصال قليل أو معدوم مع المحامين أو العائلة. مصمم كمنشأة مؤقتة، لا يوجد تمويل. في الممارسة العملية، يتم الاحتجاز لفترات أطول كثيراً مما هو مسموح بموجب القانون أو تم تصوره في تصميم المنشأة. مخالفة مستمرة مشاهدة لقواعد الاحتجاز (تتجاوز حدود القانون)، بعض المحتجزون يبقون لأكثر من خمسة وعشرين يوماً.

زنزانات الحجز في سراي المحاكم

محكمة استئناف محافظة عدن

مجموعة من زنزانات الحجز الخرسانية، جوانبها من القضبان الحديدية المفتوحة، خلف سراي يشكل. الزنزانات فارغة ولكنها نظيفة. تُستخدم على نطاق محدود، نظرًا لوجود العديد من قضايا الاستئناف التي تتعلق بالتقنية. وعند استخدامها، يكون ذلك لفترة وجيزة.

دائرة المحكمة الشمالية والجنوبية في الحديدة ومكتب المدعي العام (PGO)

مساحات صغيرة للغاية لأماكن الاحتجاز في ممرات خارج سراي المحكمة. تُستخدم قبل المحاكمة مباشرة. ضيقة للغاية وتُستخدم فقط لدقائق أو ساعات.

المجمع القضائي في مدينة تعز

عدم إمكانية الوصول لتعذر العثور على المفتاح (ما يُعد مشكلة خطيرة في حد ذاتها على صعيد الأمن والصحة والسلامة). المسؤولون مستعدون لاستجواب المعتقلين لفترة وجيزة. يُعتبر المبنى جديدًا حيث تم تشييده جنبًا إلى جنب مع المجمع القضائي. وهو قائم بذاته، وتبلغ مساحته حوالي 15 قدمًا في 20 قدمًا. نافذة ذات قضبان لدخول أشعة الشمس والهواء النقي بالجدران المواجهة. غرفتان تستوعبان حوالي 15 إلى 20 معتقل. معظمهم يُحتجز لمدة أسبوع تقريبًا، والبعض يُحتجز لبضعة أيام. يوجد حمام بالداخل، ولكن لا تتوفر مياه. ترد شكاوى بخصوص قلة الطعام وضيق المكان وسوء التهوية وارتفاع درجات الحرارة. لا يُسمح للمحتجزين بالخروج لاستنشاق الهواء النقي أو ممارسة الرياضة، فلا توجد وسيلة لتأمينهم.

محكمة صبر الموادم، محافظة تعز

لم تتم الموافقة على الدخول. حدث تواصل مختصر مع المحتجزين، وتم طرح أسئلة من خلال النافذة، وسرعان ما توقفت عملية التواصل. غرفة واحدة، تبلغ مساحتها حوالي 12 قدمًا في 18 قدمًا. نوافذ صغيرة ذات قضبان على جدران المبنى الجانبية. عدد المحتجزين، حوالي 20. اثنان من المحتجزين قيد الاحتجاز لمدة أسبوعين.

محكمة غرب صنعاء، صنعاء

لم تتم الموافقة على طلب الدخول. غرفة صغيرة واحدة على الأرجح، تبلغ مساحتها حوالي 8 أقدام في 12 قدمًا. الباب مفتوح، يوجد حاجز حديدي خارجي فقط حول السجناء. من السهل رؤية السجناء بداخل الحاجز الحديدي والتواصل معهم. السجناء في حالة اهتياج شديد وصياح وطلب المساعدة. انقطاع التيار الكهربائي في المحكمة. حجرة الحجز مظلمة وشديدة الرطوبة. توجد نافذة صغيرة واحدة أفقية ذات قضبان حديدية بالقرب من الجزء العلوي لكل جانب من جوانب المبنى وهي تُعتبر المنفذ الوحيد لدخول الضوء والهواء النقي عندما يكون الباب مغلقًا. عدد الأفراد حوالي عشرين في غرفة الاحتجاز. بعض المحتجزين قيد الاحتجاز منذ شهور، أو لم يستطع التذكر. يوجد حمام وماء صنبور. حارسان يرتديان الزي الرسمي لحرس وزارة الداخلية وزي الشرطة المحلية العادي، والأمن العام مكلف بتأمين المحكمة وليس غرفة الاحتجاز.

مراكز رعاية الأحداث ومركز شرطة الأحداث النموذجي

مركز رعاية الأحداث للبنين والبنات في عدن

تم تجديده في العقد الأول من الألفية الجديدة بمساعدة من الولايات المتحدة. تم غلق المنشأة الخاصة بالفتيات لمدة تسعة أشهر عقب حدوث حالات هروب وفضائح. تُرسل الفتيات مباشرة الآن إلى السجن المركزي. بتوجيه من وزارة الرعاية الاجتماعية تم تزويد المركز بموظفين متخصصين يتمتعون بمعارف أساسية في مجال علم نفس الأطفال والعمل الاجتماعي والتعليم. انخفاض الميزانيات، كما يُلاحظ مشاركة متطوعين. أجواء إيجابية هادئة، ونظام روتيني واضح ينطوي على التعليم وممارسة الألعاب والتدريب على اكتساب المهارات. مهاجع مرحة ونظيفة مع وجود موظفين يتولون الإشراف ليلاً. مناطق المراحيض ليست كلها نظيفة. توجد منطقة للتعليم ومكتبة ومكان لممارسة الألعاب وورش عمل وملعب كرة قدم خارجي ومسرح. يتم تشجيع الزيارات العائلية بقوة ويتم تسهيل هذه الزيارات بعناية. يتوفر الطعام والماء بشكل كافٍ. أدوات المطبخ بحاجة إلى التحديث. تتوفر الخدمات الطبية بشكل كافٍ. في الغالب يتم أخذ الأطفال إلى عيادة محلية في حالة المرض. يمثل الأمن مشكلة، كما أن التوازن بين انخفاض شدة الأمن وحالات الهروب المتكررة يمثل مشكلة. تم فتح بوابة المجمع لدخول فريق العمل عن طريق طفل صغير.

مركز شرطة الأحداث النموذجي في كريتر

تم افتتاحه في فبراير/ شباط 2014 كجزء من المبادرة المشتركة لإصلاح منشآت رعاية الأحداث داخل منظومة العدالة الجنائية. لا يزال المركز غير مفروش ولم يدخل حيز التشغيل. يتم فصل الأحداث عن نظام العدالة الجنائية العادي وتصنيفهم من خلال هذا المركز الشرطي الذي يعمل به أفراد شرطة مدربين بشكل خاص وأخصائيين اجتماعيين وعلماء النفس المتخصصين في التعامل مع الأطفال وما إلى ذلك. الموظفون يتمتعون بالحماس، وينظرون إلى المركز باعتباره نزل أكثر من كونه مركز شرطة. تم افتتاح مراكز تجريبية في صنعاء وعدن وتعز وإب. المبنى متاخم لطريق كبير مزدحم. لا يوجد مكان مفتوح أو لممارسة اللعب. يشعر الموظفون بالقلق من أنه بدون التمويل المناسب فلن يعدو المركز أكثر من كونه فكرة جيدة.

مركز رعاية الأحداث للبنين في الحديدة

افتتح عام 2003، وتم نقله عام 2010. تتمتع المنشأة بالنظافة والإشراق والإدارة الجيدة. تأوي البنين فقط، ويوجد حاليًا عشرون طفلاً في المركز. يوفر الإشراف والزيارات المنزلية لثمانية أطفال محبوسين على ذمة التحقيق. يجري إنشاء مركز للفتيات. تتوفر حاليًا عملية الحبس والإشراف المنزلي. يتم الاحتجاز في السجن المركزي فقط في القضايا شديدة الخطورة أو عندما لا يتوفر وصي مناسب. يعمل بالمركز أخصائيون اجتماعيون متخصصون وعلماء نفس ومتخصصون في التعليم والطفولة. ينطوي النظام الروتيني الذي تم وضعه بعناية على تنظيم الأيام والتعليم واللعب والتدريب على اكتساب المهارات والألعاب والاستشارات. تُعتبر الرعاية الطبية جيدة. تتوفر زيارات الطبيب لإجراء الفحوص عند الطلب. يشتكي الموظفون فقط من ميزانية الطعام وسوء مصدر المياه. المهاجع نظيفة. يتم الفصل بين الأطفال حسب العمر، وربما تكون بعض الأماكن مكتظة. توجد مناطق للعب والخياطة ومكتبة وغرف مدرسية وديكورات صديقة للأطفال وشعور عام بالهدوء.

مركز رعاية الأحداث للبنين في إب

مبنى مربع وحديقة وملعب للكرة الطائرة. تم تصميمه بحيث يكون أكثر شبهًا بمدرسة منها منشأة احتجاز. توجد الفصول وورش العمل في جانب، وأماكن المعيشة والإدارة في الجانب الآخر. الجدار المحيطي ليس مرتفعًا بشكل كافٍ، الأمر الذي يتيح إمكانية الهروب. تفتقد المنشأة إلى الحماية. توجد 4 غرف، غرفة لكل فئة عمرية، وتبلغ مساحة كل غرفة حوالي 6 أمتار في 6 أمتار. عدد الأطفال الموجودين 16. يعمل بالمركز متخصصون ويُعتبر معدل تغيير الموظفين مرتفعًا. تتوفر بيئة تسودها أجواء من الرعاية والهدوء. الرعاية الطبية جيدة، حيث تتضمن زيارات لممرضة وطبيب أسنان. نظام روتيني يومي يتضمن التعلم واللعب والفن والرياضة والمهارات المهنية والعلاج. تضم المنشأة بعض حيوانات المزارع التي يعتني بها الأطفال. مصدر القلق الرئيسي للموظفين هو قرب المبنى من مكب قمامة المحافظة. تنتشر أمراض الجهاز التنفسي. لا توجد وسيلة نقل معينة للمحكمة، يتم استخدام وسائل النقل العامة.

مركز رعاية الأحداث للبنين في صنعاء

منشأة كبيرة تشبه المدرسة الداخلية، ولكن مع وجود أمن على البوابات وسور. عدد الأطفال بالمركز يبلغ 40 طفلاً تتراوح أعمارهم من ثمانية إلى ستة عشر عامًا. سعة المركز 150 طفلاً. توجد الفتيات في منشأة منفصلة في صنعاء. فريق المتخصصين يضم مدرسين بمدارس عامة وعلماء نفس واخصائيين اجتماعيين ومتخصصين أطفال وأطباء ومشرفات. تتوفر الرعاية الطبية عن طريق طبيب متطوع يقوم بزيارة المركز بصفة دورية. تم وضع نظام روتيني بعناية ليشمل أنشطة التعلم والمساعدة النفسية والمسرح والتعبير عن الذات ودروس عن الصحة العامة والفنون والأدب واللعب. المهاجع نظيفة ومزينة بألوان زاهية وأعمال فنية ورقية من قِبل الأطفال. توجد بعض المشاكل في الحمامات، ويكافح الموظفون للحفاظ على نظافتها. توجد بعض الصنابير المكسورة وسخانات مياه لا تعمل. يتم تكليف مشرف لكل قسم. توجد بالمنطقة الخاصة بالأطفال الأصغر سنًا مشرفة. يتم تشجيع الزيارات العائلية وتنظيمها لتشمل العلاج الأسري.

نبذة عن المعهد

معهد السلام الأمريكي هو مؤسسة غير حزبية مستقلة تم إنشاؤها ويتم تمويلها من قِبل الكونغرس. وتتمثل أهداف المعهد في المساعدة في منع الصراعات العنيفة وتسويتها، وتعزيز عملية بناء السلام خلال مرحلة ما بعد الصراع، وزيادة أدوات إدارة الصراع، وتعزيز القدرات، ورأس المال الفكري في جميع أنحاء العالم. ويعمل المعهد على تحقيق ذلك من خلال تمكين الآخرين وتزويدهم بالمعارف والمهارات، والموارد، فضلاً عن مشاركته المباشرة في مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم.

رئيس مجلس الإدارة: **ستيفن جيه. هادلي**
نائب رئيس مجلس الإدارة: **جورج إي. موس**
الرئيس: **نانسي لينديورغ**
المدير المالي: **مايكل غراهام**

مجلس الإدارة

ستيفن جيه. هادلي، (رئيس مجلس الإدارة)، مدير شركة RiceHadleyGates, LLC، واشنطن العاصمة• **جورج إي موس** (نائب رئيس مجلس الإدارة)، أستاذ مساعد، جامعة جورج واشنطن، واشنطن العاصمة • **جودي انسلي**، مساعد سابق للرئيس ومستشار نائب الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، واشنطن العاصمة • **اريك ادلمان**، كلية الدراسات الدولية المتقدمة، جامعة جونز هوبكينز، واشنطن العاصمة • **جوزيف إلدريدج**، جامعة شابلن ومساعد أستاذ محاضر، كلية الخدمات الدولية، الجامعة الأمريكية • **كيري كينيدي**، رئيس، مركز روبرت ف. كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان، واشنطن العاصمة. • **إكرام يو. خان**، رئيس شركة Quality Care Consultants, LLC، لاس فيغاس، نيفادا. • **ستيفن د. كريسنر**، أستاذ غاراهام اتش. ستيوارت في العلاقات الدولية، جامعة ستانفورد في بالو ألتو، كاليفورنيا. • **جون إيه لانكستر**، المدير التنفيذي السابق للمجلس الوطني للعيش المستقل، بوتسدام، نيويورك • **جيريمي إيه رابكين**، أستاذ القانون بجامعة جورج ميسون، فيرفاكس بولاية فرجينيا • **جيه روبنسون ويست**، رئيس مجلس الإدارة، شركة PFC Energy، واشنطن العاصمة • **نانسي زيركين**، نائب الرئيس التنفيذي، مؤتمر القيادة الخاص بالحقوق المدنية وحقوق الإنسان، واشنطن العاصمة

الأعضاء بحكم المنصب

جون كيري، وزير الخارجية • **أشتون كارتر**، وزير الدفاع • **جريج إف مارتن**، لواء في الجيش الأمريكي؛ رئيس جامعة الدفاع الوطني • **نانسي لينديورغ**، رئيس معهد السلام الأمريكي (بدون حق تصويت)

تواجه اليمن، التي لا تزال في خضم مرحلة الانتقال السياسي لما بعد الربيع العربي، تحديات خطيرة في إصلاح القطاع الأمني، لا سيما في نظام الاحتجاز. ووفقًا لما يوثقه هذا التقرير، يُعتبر الأمن هشًا بشكل عام في السجون المركزية، وتعاني المنشآت من الاكتظاظ، والرعاية دون المستوى المطلوب ويتمتع الحراس بقدر ضئيل للغاية من التدريب. يجب أن يكون إصلاح نظام السجون في جوهر أي استراتيجية عامة تهدف إلى تحسين مؤسسات سيادة القانون في اليمن. وعلى الرغم من التحديات العديدة، تلوح في الأفق بعض الفرص لإمكانية إصلاح قطاع السجون. وفي الواقع، الكثير من هذه الفرص في متناول اليد. ولا يجب تفويت الفرصة لتبني التغيير في هذه الفترة الحاسمة.

نقاط ذات صلة

- العدالة في المرحلة الانتقالية في اليمن: استعراض لحالة العدالة المحلية في عشر محافظات في اليمن بقلم إيريكا غاستون بالاشتراك مع ندوى الدوسري Peaceworks، سبتمبر/ أيلول 2014)
- تسوية النزاعات وتوفير العدالة خلال المرحلة الانتقالية في اليمن بقلم إيريكا غاستون وندوى الدوسري (تقرير خاص، أبريل/ نيسان 2014)
- اليمن خلال المرحلة الانتقالية: بين التفتت والتحول بقلم فيليب باريت هولزابفيل (Peaceworks، مارس/ آذار 2014)
- الدروس المستفادة في عملية الحوار الوطني في اليمن بقلم إيريكا غاستون (تقرير خاص، فبراير/ شباط 2014)
- بانتظار التغيير: تأثير المرحلة الانتقالية على قطاع العدالة والأمن المحلي في اليمن بقلم إيريكا غاستون وندوى الدوسري (Peaceworks، أبريل/ نيسان 2013)